

د. قاسم عبده قاسم

حدائقِ سادات فخراۃ الدین مطالعہ الاجتہاد کے

عطر سلطین الممالیک



دارالمعارف

دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك

تأليف

دكتور قاسم عبيد قاسم

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

١٩٧٩



دار المعارف

تصميم الغلاف : عبد العزيز جمال الدين

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة - ج ٢٠٠٤ ع

محتويات الكتاب

رقم الصفحة	
٥	الإهداء
٧	مقدمة
٩	مدخل
١٣	الأسواق والحياة اليومية
٧٧	الأقليات الدينية في المجتمع المصري
١١٧	الأعياد والاحتفالات العامة
١٤٧	الأوبئة والأزمات الاقتصادية
١٩٣	قائمة المصادر والمراجع

الإهداء

إلى مصر : الحب الذي نسيناه

قاسم عبده قاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه مجموعة من الدراسات التي تتناول بعض جوانب الحياة المصرية في عصر سلاطين المماليك . وتهدف هذه الدراسات إلى كشف السمات التي تميز هذا العصر عن غيره من عصور التاريخ المصري . وإذا كانت هذه الدراسات قاصرة عن توضيح كافة جوانب الصورة ، فإننا نأمل أن نضيف إليها مزيداً من الدراسات في المستقبل إن شاء الله ؛ حتى نتتمكن من توضيح المزيد من جوانب الحياة المصرية في ذلك العصر الزاخر بالأحداث والتفاعلات .

وفي تصورنا أن هذا الجهد المتواضع الذي نقدمه للقارئ الكريم ، إن هو إلا محاولة إستكمال الجهود التي سبقنا إليها بعض أساتذتنا الأجلاء (على الرغم من قلة عددهم) ، كما أنه في الوقت نفسه محاولة لتمهيد الطريق أمام اللاحقين ممن اختاروا طريق البحث العلمي قدراً ومصبيراً ، وعسى الله أن يجعل من هذا الجهد عطاء نافعاً ، والله الموفق والمستعان .

دكتور قاسم عبده قاسم

الهرم ٨ مايو ١٩٧٩

مدخل

ظروف قيام دولة سلاطين المماليك (من هم المماليك ؟ - الظروف السياسية الخارجية - الحملة الصليبية السابعة - معركة عين جالوت - المتاعب الداخلية) - المفاهيم السياسية للعصر وتعبيراتها : نظام الحكم (القوة العسكرية - الواجهة الدينية) - النظام الإقطاعي - البناء الاجتماعي ومدلولاته

« المماليك » ، كما يتضح من مدلول اللفظ نفسه ، هم الرقيق الأبيض الذين اعتمد عليهم حكام الشرق الأدنى الإسلامي ، لاسيما في مصر والشام ، في صراعاتهم ضد بعضهم البعض في خضم الفوضى السياسية التي نشبت محالبها في هذه الأنحاء عقب وفاة السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي . وكان أولئك الحكام المتنازعون يشتركون المماليك صغاراً في سن الطفولة ينشئونهم تنشئة عسكرية وسياسية خاصة ليكونوا أعدتهم في الصراع المرتقب . وبدأ عنصر المماليك يتزايد في جيوش أولئك الحكام مما أدى إلى إزدياد دورهم في الحياة السياسية في مصر والشام منذ آخريات القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) .

وبعد السلطان الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧-٦٤٧ هـ / ١٢٤٠-١٢٤٩ م) المشلول عن إزدياد نفوذ المماليك ، على النحو الذي أدى إلى استيلائهم على الحكم عقب وفاته . ذلك أن تجاربه مع الجنود المرتزقة من الخوارزمية والأكراد علمته أن الإعتماد عليهم أمر غير مأمون العاقبة ، ولذا اشترى عدداً كبيراً من المماليك الذين دربهم ليكونوا غالبية جيشه (١) . وكان هؤلاء المماليك من عناصر مختلفة من الأتراك والمغول والصقالية والإسبان والألمان والجراكسة . . وغيرهم . إلا أن غالبيتهم في عصر دولة المماليك

(١) المقرئى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

الأولى (البحرية) كانوا من بلاد انقفجاق والقوقاز ، على حين كانت معظم عناصرهم فى الدولة الثانية (الجراكسة) من الجراكسة ..

وجاء العدوان الصليبي على مصر بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا سنة ٦٤٧ هـ (١٢٤٩ م) فرصة لإبراز أهمية فرسان المماليك فى الدفاع عن العالم الإسلامى . فقد كانت للخطة التى وضعها بيبرس البندقدارى ونفذها فرسان المماليك فى شوارع المنصورة أثرها فى هزيمة جيش الصليبيين ، ثم استطاع هؤلاء ، بمساعدة المتطوعين المصريين ، القضاء تماماً على الجيش الصليبي ، وأسر لويس التاسع نفسه (١) .

وفى خضم الصراع ضد الصليبيين توفى السلطان الصالح نجم الدين أيوب ، وقامت زوجته شجر الدر بإدارة شئون الحكم والحرب بمساعدة كبار أمراء المماليك . وحين تولى توران شاه العرش أصطدم بطموح شجر الدر من ناحية ، وبقوة المماليك البحرية من ناحية ثانية ، وانتهى انصدام بمصره على نحو مأساوى مروع (٢) . ثم تولت العرش شجر الدر أول سلاطين المماليك فى مصر والشام .

هكذا إذن كانت الدولة استجابة لظروف العالم الإسلامى فى منتصف القرن السابع الهجرى (الثالث عشر الميلادى) . ففى ذلك الحين كان على العالم الإسلامى أن يلتزم جانب الدفاع إزاء الهجوم الذى كان يتعرض له من الشرق ومن الغرب على حد سواء . ففى الأندلس كانت الحرب الاستردادية قد نجحت فى تقليص المساحة الإسلامية على خريطة إسبانيا ، على حين كانت البابوية تسعى لعقد تحالف مسيحي - وثني بين الغرب

(١) عن تفاصيل هذه المعركة أنظر محمد مصطفى زيادة ، حملة لويس التاسع على مصر وهزيمته فى المنصورة ، (القاهرة ١٩٦١) ، ص ١٤٥ - ص ٢٠١ .

(٢) يذكر المقرئى أن المعظم توران شاه مات « . . جريحاً حريقاً غريقاً » (السلوك ج ١ ، ص ٢٥٩ - ص ٢٦٠) .

اللاتيني والمغول لحصار العالم الإسلامي . وفي الوقت الذي كانت قوات لويس التاسع تخوض في مياه البحر المتوسط قبالة دمياط ، كانت جماعات التتار بقيادة هولاكو تطوى بلدان الشرق الإسلامي ، وهي تقرب من عاصمة الخلافة العباسية في بغداد .

وكان انتصار المصريين على الصليبيين بين المنصورة وفارسكور ، بمثابة صرخة الميلاد لدولة سلاطين المماليك ، وإذا كان بعض المؤرخين يعتبر أن الدولة الوليدة مرت بفترة تجربة استمرت عشر سنوات ، فيما بين معركة المنصورة ٦٤٧ هـ (١٢٥٠ م) ومعركة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) (١) ، فإنا نرى أن معركة عين جالوت بنتائجها الحاسمة كانت تأكيداً للدور الذي اضطلعت به دولة سلاطين المماليك منذ مولدها ، وهو دور القوة الضاربة المدافعة عن العالم الإسلامي . فاللمرة الأولى في تاريخ المسلمين يجدون أنفسهم بدون خلافة بعد مقتل المستعصم بالله العباسي في بغداد سنة ٦٥٦ هجرية . وانجلي هذا الحدث الذي زلزل أركان العالم الإسلامي عن تغيرات كبيرة في موازين القوى العالمية . وكان على دولة المماليك الناشئة أن تتصدى للخطر التتري ، فانهز قطز الفرصة ، وعزل السلطان الأيوبي الطفل « المنصور على بن المعز أيك » وتولى سلطنة البلاد تحت اسم « السلطان المظفر سيف الدين قطز » . وتمكنت جيوش الدولة الجديدة من كسر الموجة التترية الطاغية وبذلك تأكد دورها كقوة حامية للعالم الإسلامي .

ولكن بطولات المماليك في المنصورة وفارسكور وعين جالوت لم تكن لتشفع لهم أو تغير من من نظرة المعاصرين لهم باعتبارهم عبيداً لا يحق لهم الجلوس على عرش البلاد . فمن المعروف أن النظرية السياسية

(١) جمال الدين الشيال ، تاريخ مصر الإسلامية (دار المعارف ١٩٦٧) ، ص ١٧١ -

الإسلامية تجعل من شروط الحكم أن يكون الإمام « حراً ». ومن ثم فإنه تعين على السلاطين المماليك أن يواجهوا متاعب عدم الاعتراف بهم كحكام شرعيين منذ البداية . فقد ثارت عليهم القبائل التي كانت قد استقرت في مناطق مختلفة من مصر منذ زمن بعيد . وقد رفض أبناء هذه القبائل العربية ، التي تركزت في أقاليم الشرقية والبحيرة والصعيد على نحو خاص ، أن يقبلوا الخضوع لحكم المماليك ؛ وتمثل هذا الرفض في ثورتهم التي تزعمها « حصن الدين بن ثعلب » أحد شيوخهم . وثمة عبارة ينسبها المؤرخون إلى هذا الرجل هي : « نحن أصحاب البلاد ، بل وإنا أحق بالملك من المماليك ، وقد كفى أنا خدمنا بني أيوب وهم خوارج خرجوا على هذه البلاد » (١). هذه العبارة تفسر تلك النظرة التي نظر بها المعاصرون إلى المماليك ، وعدم اعترافهم بشرعية حكمهم . وعلى الرغم من أن « عز الدين أيبك » تمكن من القضاء على هذه الحركة ، فإن الدولة الناشئة كانت ما تزال بحاجة إلى تثبيت دعائمها .

ومن ناحية أخرى ، كان من الطبيعي أن يرفض الملوك الأيوبيون في بلاد الشام الاعتراف بشرعية حكم سلاطين المماليك . كما أن المماليك قد أدركوا منذ البداية عدم قدرتهم على الحكم بأنفسهم لإفتقارهم إلى الشرعية الضرورية للحكم ؛ ويذكر المؤرخ ابن أيبك الدوادار أن المماليك حين واجهتهم المقاومة الأيوبية لحكمهم أيقنوا أن الحكم لن يخلص لهم بسهولة ، وقالوا : « لا يستقيم لنا الأمر إلا أن نملك أحداً من بني أيوب » . فاتفق أمرهم على موسى بن الملك المسعود أقيس ابن السلطان الملك الكامل . وكان صغير السن فأقاموه . . . (٢). إلا أن هذه المحاولة لم تحمد نيران الغضب في صدور الأيوبيين الذين رأوا في المماليك مجرد

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ١ ، ص ٢٨٦ .

(٢) ابن أيبك الدوادار ، الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية ، ص ١٣ .

غاصبين استولوا على مصر ، درة الأملاك الأيوبية . وكان لابد للسيوف أن تحسم الصراع لصالح أحد الطرفين . وبالقرب من مدينة الصالحية في محافظة الشرقية الحالية دارت المعركة بين المماليك والأيوبيين . وكانت الهزيمة من نصيب الجيش الأيوبي . بيد أن هذه المعركة لم تكن نهاية المطاف بالنسبة للصراع بين المماليك في مصر وبنى أيوب في بلاد الشام ، فقد استمر هذا الصراع حتى تم القضاء على المقاومة الأيوبية بشكل نهائي في عهد السلطان الظاهر بيبرس (١) .

وهكذا كان على سلاطين المماليك أن يبحثوا لسلطنتهم الوليدة عن سند شرعى يدعمون به حكمهم في نظر معاصريهم ، ومنذ البداية حاول السلطان المعز أيلك أن يعلن تبعيته للخلافة العباسية ، لتكون هذه التبعة سنداً له في صراعه ضد ملوك بنى أيوب . ثم كان إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة سنة ٦٥٩ هـ . (١٢٦١ م) بمثابة الحل السعيد الذى وجده السلطان الظاهر بيبرس للخروج من أزمتة : ففى هذه السنة يبيع الأمير أحمد ابن الخليفة الناصر لدين الله بن المستضىء بالله خليفة فى القاهرة ، وقد أصدر الخليفة تقليداً للسلطان الظاهر بيبرس بحكم «... البلاد الإسلامية ، وما ينضاف إليها ، وما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار ٠٠٠ » (٢) . وهو ما يعنى حصول بيبرس على تفويض شرعى من الخليفة العباسى بالحكم . وقد ذكر السيوطى أن بيبرس حصل على لقب « قسيم أمير المؤمنين » الذى لم يحصل عليه أحد قبله (٣) .

-
- (١) جمال الدين الشيال ، تاريخ مصر الإسلامية ، ج ٢ ، ص ١٥١ - ص ١٥٤ .
 (٢) أنظر نص هذه الوثيقة فى المقرئى : السلوك ، ج ١ ، ص ٤٥٣ - ص ٤٥٧ .
 (٣) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٨٧ ، أنظر عن إحياء الخلافة العباسية فى القاهرة : ابن أيلك الدوادار ، الدرة الزكية ، ص ٧٢ - ص ٨٠ ؛ النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٢٨ ، ق ١٨ (مخطوط) ؛ المقرئى ، السلوك ؛ ج ١ ، ص ٤٤٨ - ص ٤٥٠ ؛ السيوطى تاريخ الخلفاء ، ص ٣٢٨ - ص ٣٢٩ . ومن الثابت أن الخلفاء العباسيين فى القاهرة لم يكن لهم من الخلافة سوى اسمها . أنظر ابن الصيرفى ، إنباء المصر بانباء العصر ، ج ١ ، ص ١١٥ .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن ظروف قيام سلطنة المماليك من جهة ،
والوضعية القانونية للسلطين « كماليك » من جهة ثانية ، قد حددت
أبعاء النظرية السياسية لذلك العصر ، وهو ما يعنى أن المفاهيم السياسية
للدولة سلاطين المماليك كان نتاجاً لظروف قيام الدولة ، وحقيقة أن
هؤلاء الحكام لا ينتمون إلى أسرة حاكمة ، بل أنهم ليسوا أحراراً وإنما
« مسهم الرق » . ويمكن بلورة هذه المفاهيم السياسية في أن أمراء
المماليك اعتقدوا أن عرش البلاد حق لهم جميعاً يفوز به أفواهم
وأقدرهم على الإيقاع بالآخرين . وهو الأمر الذى تأكد منذ بداية الدولة ،
سواء في مصرع أبيك وشجر الدر ، أو في اغتيال « بيبرس » « لقطز »
وهو عمائد بنصره الكبير على المغول في عين جالوت ، وكانت
الزينات قد أعدت لاستقباله ، ولكن بيبرس دخل القاهرة ليجلس على
عرش السلطان الذى قتله . ولينعم بحفاوة الاستقبال الذى كان معداً لسلفه
وضحيته (١) . وهكذا تقرر منذ البداية مبدأ « الحكم لمن غلب » .

وقد أدى ذلك إلى اعتماد سلاطين المماليك في حكمهم على قوة ذات
جناحين ، أحدهما يتمثل في القوة العسكرية للسلطان وهى القوة التى
يجسدها مماليكه . ويتمثل الجناح الثانى فى الواجهة الدينية التى حرص
السلاطين على التخفى وراءها طوال ذلك العصر .

ونتيجة لهذا - وربما يكون من أسبابه أيضاً - كان لابد لنظام الحكم
أن يعتمد على نظام الإقطاع العسكرى الذى كان امتداداً لما كان سائداً
في العصر الأيوبي . فقد كان لكل من السلطان والأمراء جيش من
المماليك الذى يعتمد عليه في تدعيم سلطته وفى الصراع ضد الآخرين

(١) ابن أبيك الدوادار : الدرة الزكية ، ص ٦١ - ص ٦٣ ، المقرئى ، السلوك ،

ج ١ ، ص ٤٣٥ - ص ٤٣٧ ، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ،

ج ٧ ، ص ٨٣ - ص ٨٤ .

وفي ظل هذا النظام كانت أقوى الروابط بين المماليك هي رابطة «الأستاذية» التي تربط الأستاذ (السيد) بمماليكه ، والحشداشية (الحجداشية) التي هي رابطة الزمالة التي تجمع بين المماليك في طائفة واحدة .

ولما كانت الإقطاعات هي الوسيلة الوحيدة الممكنة لإعالة هذه الجيوش الصغيرة فقد قسمت الأرض الزراعية في مصر إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، استأثر السلطان منها بأربعة قيراط . وخصص الاجناد عشرة قيراط ، على حين وزعت القيراط العشرة الباقية على الأمراء (١). وعلى الرغم من أن الإقطاعات قد أعيد توزيعها أكثر من مرة فيما عرف آنذاك باسم الروك (وهو فك وتعديل زمام البلاد من الأراضي الزراعية) فإن هذه الأراضي ظلت وقفاً على السلطان والأمراء ومماليكهم . ولم يبق للمصريين غير زراعتها وتسليم محصولها إلى الحكام .

وكان من الطبيعي في ظل هذا النظام الإقطاعي أن يكون لمجتمع المصري في عصر المماليك مجتمعاً طبقياً في علاقاته واتجاهاته . وهو الأمر الذي انعكس بوضوح على كافة مظاهر الحياة في مصر آنذاك . بيد أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أن المجتمع المصري لم يبق على حال من الجمود والثبات طوال عصر سلاطين المماليك . فالواقع أن ملامح صورة المجتمع المصري في عصر الحراكسة قد اختلفت عنها في عصر البحرية . ذلك أن الصورة الزاهية الزاخرة بالحركة والحياة المصرية في أوائل ذلك العصر كانت تعبر عن مجتمع إقطاعي في دور صعوده ، فقد كان البناء السيامي متيناً محكماً ، وعلى قمة السلطة تربع السلاطين الأقوياء القادرين من أمثال الظاهر بيبرس ، والمنصور قلاوون ، والناصر محمد بن قلاوون الذين استطاعوا أن يحكموا قبضتهم على أمرائهم ومماليكهم ، وأن يرسوا دعائم الأمن والاستقرار . ولذا كانت للدولة قدرة في الداخل ، مهابة في الخارج . وساعدهم على

ذلك نشاط زراعى مزدهر بفضل العناية بمرافق الري ، و ثروة كبيرة من عائد تجارة المرور ، ونظام إقطاعى صارم يحكم الممالك . وأدى ذلك إلى خلق نوع من الاستقرار النسبى (على الرغم من بعض مظاهر الإضطراب التى شابهته أحيانا) . ولكن التدهور الذى ألم بالبلاد منذ بداية القرن التاسع الهجرى تقريبا (الخامس عشر الميلادى) جعل الألوان الزاهية فى صورة المجتمع المصرى تراجع أمام الظلال والألوان القائمة الحزينة التى جاءت إيذانا بمغيب دولة وسقوط حضارة عاش العالم الإسلامى فى ظلها الظليل زمنا طويلا .

هذا المجتمع الطبقي انقسم فى بنائه إلى طبقتين رئيسيتين هما : الحكام والرعية ، أى السلطان وجهازه الحاكم بجناحيه العسكرى والمدنى ، وأبناء الرعية من المصريين المحكومين . ومع تسليمنا بوجود الفوارق والاختلافات داخل كل من هاتين الطبقتين ، فإن واقع المجتمع المصرى فى ذلك العصر يكشف أن كلا منهما قد عاشت حياتها الاجتماعية بمعزل عن الطبقة الأخرى تقريبا . وقد قسم المؤرخ « عبد الرحمن بن خلدون » المجتمع المصرى آنذاك إلى « سلطان ورعية » (١) وهو ما يكشف عن إدراكه لحقيقة الواقع الطبقي آنذاك . وفى تصورنا أنه يقصد « بالسلطان » الجهاز الحاكم والفئات التى تعيش على هامشه من المصريين ، أما « الرعية » فهم المصريون بجميع طوائفهم وفئاتهم . ولم تكن العلاقة بين السلطان والرعية قائمة على أساس من الحقوق والواجبات المتبادلة ، فإن ذلك كان أبعد ما يكون عن مفاهيم أولئك الحكام المجلوبين عبيداً فى طفولتهم ، وإنما كان على الرعية أن تقدم ثمار عملها إلى الحاكم الذى لم يكن هو وأمرأؤه يرون فى مصر وأهلها سوى وسيلة من وسائل الإثراء السريع . وقد عرفت الضرائب فى هذه العصر بأسماء مختلفة مثل « المغارم » « الكلف » « المظالم » مما يعكس رأى الناس فيها . ومن ناحية أخرى ، فإن حكومة الممالك لم تكن تلتزم تجاه الرعية بمسئوليات

عامة في مجالات التعليم والصحة والتغذية وغيرها على نحو ماسرى في الدراسات التي يضمها هذا الكتاب .

وإذا كان المؤرخ تقى الدين المقرئى (ت ٨٤٥ هـ) قد قسم المصرىة في عصره إلى سبع طوائف (١) ، فالواقع أن تقسيمه هذا لم يكن تقسيمًا طبقياً ، بل إنه — في تصورنا — اقرب من التقسيم الذى وضعه أستاذه ابن خلدون إلى حد كبير . ذلك أن المقرئى جعل « أهل الدولة » على قمة التقسيم الفئوى الذى وضعه للمجتمع المصرى ، ثم بين تفاوت المستوى الاقتصادى لكل فئة حسب نشاطها في المجتمع . والواضح ، أيضا ، أن المقرئى لم يرتب هذه الفئات أو الأقسام وفقا لمستواها الاقتصادى : فقد جعل « أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية » على قمة الرعية ، يليهم « متوسطو الحال من التجار » وأرباب السوق ، ثم يضع بعدهم الفلاحين وسكان الريف والقرى ، قبل الفقهاء وطلاب العلم وأجناد الحلقة الذين يجعلهم في القسم السادس ، على الرغم مما هو معروف عن مدى تدهور الفلاح وحالته التى اقتربت من العبودية في ذلك العصر (٢) . كما أنه ، من ناحية أخرى ، يجعل الشحاذين والمتسولين « الذين يتكلفون الناس » ويعيشون منهم ، قسماً سابعاً .

ونخلص من هذا إلى أن المقرئى قد رأى أيضا أن مصر في ذلك الحين

(١) المقرئى ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص ٧٢ - ٧٣ . وتقسيم المقرئى لأهل مصر في عصره : أهل الدولة من الحكام الممالك ، ثم أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ، ثم الباعة أو متوسطو الحال من التجار والسوقة ، ثم أهل الفلح يتبعهم الفقراء الذين يقصد بهم « جل الفقهاء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم » . والقسم السادس أرباب الصنائع وأصحاب المهن ، يتلوهم القسم السابع من ذوى الحاجة والمسكنة .

(٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٨١١ ؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصرى في عصر سلاطين الممالك ، (النهضة العربية ١٩٦٢) ، ص ٤٨ - ص ٥٢ .
(٢ م - دراسات في التاريخ)

حاكم ورعية ، وهو الأمر الذى تشى به كتاباته وتعليقاته على الحوادث الى يسوقها فى مؤلفاته . ذلك أنه اكتفى بذكر أهل الدولة دون أن يوضح نشاطهم الاقتصادى ، ثم يبدأ يوضح دور كل فئة من فئات الرعية وفقاً لرويته الخاصة .

وفى رأينا أن المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك كان مجتمعاً يقوم على بناء طبقتى حاد ، فثمة طبقة من الحكام العسكريين لهم كل الحقوق والإمتيازات ، ويملك أفرادها الأرض الزراعية التى قام عليها اقتصاد البلاد ، ولهم فقط حق الحكم والإدارة . فى مقابل الرعية التى اقتصر دور أبنائها على الإنتاج ودفع الضرائب والخضوع المتكرر لإبزاز المماليك ، دون أن يكون من حق أبنائها المشاركة فى مسئوليات الحكم . وقد انعكس هذا الوضع ، بطبيعة الحال ، على صورة الحياة المصرية آنذاك . ومن البديهي أنه كانت هناك فوارق بين الشرائح الاجتماعية داخل كل من هاتين الطبقتين ، بيد أن ذلك لا يغير من الحقيقة القائلة بأن المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك قد انقسم إلى طبقتين من الحكام والمحكومين .

وإذا كان بعض الباحثين قد تصور وجود طبقة وسطى فى هذا المجتمع فإن ذلك يرجع ، فى تقديرنا ، إلى أن بعض فئات المصريين كانت على قدر من الثراء بفضل التجارة أو غيرها ، مما جعلهم يتميزون عن بقية الرعية ، وظهروا وكأنهم يحتلون مكانة وسطى بين الحكام بترائهم الفاحش ، والشرائح الدنيا من الرعية بفقرها المدقع . ولكن الطبقة لا تتحدد بناء على مدى ثرائها فحسب وإنما بعلاقتها مع السلطة من ناحية ، والرعية من ناحية ثانية . وفى هذا الصدد كانت علاقة المماليك برعاياهم ذات إتجاه واحد أيا كانت درجة ثرائهم ، فقد اعتبروهم مجرد رعايا خاضعين عليهم الغرم دائماً ، وليست لهم قبل الحاكم أية حقوق . ومن ناحية أخرى ، فإن طبيعة النظام الإقطاعى المملوكى قد أدت - على نحو ما سنرى - إلى تدهور إنتاجية الأرض الزراعية ، ومن ثم زاد معدل اعتماد المماليك على الرواتب النقدية التى

يتقاضونها من خزانة السلطان الذى زاد بالتالى معدل اعتماده على الضرائب ،
والمصادر التى أدت إلى تدهور أحوال كثيرين من المومنين . وهكذا
تحول معظم أبناء هذه الفئة إلى معلمين فى الشطر الأخير من ذلك العصر .

على أية حال ، فإن فرسان المماليك ، الذين جاءوا عبيداً إلى مصر وسوريا ،
كان لهم وحدهم حق الحكم ، لأنهم كانوا يستأثرون بالرتب العليا فى الجيش
المملوكى . وكان على أفراد هذه الطبقة عبء الدفاع عن البلاد ضد
الأنظار الخارجية من جهة ، وحماية عرش السلطان ضد الأخطار الداخلية
من جهة ثانية . وكانت هذه الطبقة تقوى نفسها على اللوام بما يجلبه تجار
الرقى إلى مصر من المماليك . وكان من الممكن أن تصل مشتريات السلطان
فى عصر المماليك البحرية إلى حوالى ثمانمائة مملوك ، على حين أن مشتريات
السلطين من المماليك لم تزد عن مائتى أو ثلاثمائة مملوك فى النصف الثانى
من القرن الخامس عشر (١) وكان أولئك المماليك من جنسيات مختلفة ، كما
أوضحنا من قبل .

وكان ممالك السلطان يعسكرون بالقاهرة حيث تكون القوة الرئيسية
فى الجيش المملوكى . وكانت أعداد المماليك السلطانية تتكاثر حين يضم إليهم
مماليك أسلافه من السلطين أو من يغضب عليهم من كبار الأمراء . ولكن
العلاقة بين السلطان والمماليك الذين اشتراهم وأشرف على تربيتهم عادة ما تكون
أقوى من العلاقة بينه وبين غيرهم من المماليك . وكان السلطين يولون
عناية كبيرة لتربية مماليكهم وتدريبهم ، لأنهم كانوا بمثابة الحرس
السلطاني الخاص . كما كان السلطان يختار لهم أعلى الوظائف قدراً وأكبرها
إقطاعاً ، سواء فى البلاط أو فى الجهاز الحكومى . وفى البداية يقرر السلطان راتباً
نقدياً وعينياً (من اللحوم والتوابل والخبز والأعلاف والزيت وغيرها) لكل
من مماليكه فى كل شهر . وبعد أن يدخل الفارس فى زمرة الأمراء أصحاب

(١) E. Ashtor, A social and economic history of the Near
East in the Middle Ages (Collins, London 1976), p. 282.

الإقطاعات بمنحه السلطان إقطاعاً من الأرض الزراعية تزايد مساحته تزايداً طردياً مع ترقى الأمير المملوكى من أمير عشرة إلى أمير مائة أو أمير ألف أو غيرها من الرتب الكبيرة . وكان السلطان يمنح الفارس هذا الإقطاع فى إحتفال كبير بموكب سلطاني يطوف شوارع القاهرة وحين يصل الموكب إلى قبة المنصور قلاون يقوم الفارس بأداء اليمين لسيده (١) .

وكان الأمراء الكبار : وولاة الأقاليم ، يمتلكون جيوشاً صغيرة من الممالك تتراوح أعدادها ما بين ثلاثمائة إلى ستمائة مملوك ، وقد تصل إلى ثمانمائة مملوك . إلا أن تدهور أحوال البلاد فى عصر الجراكسة ترك أثره فى هذا المجال أيضاً ، ولم تعد جيوش الأمراء تزيد عن مائتى أو ثلاثمائة مملوك (٢) . وكانت جيوش الأمراء تشكل الجزء الثانى من الجيش المملوكى العام ، إلا أنها غالباً ما كانت تتمركز فى الأقاليم خارج القاهرة . أما القسم الثالث من الجيش فكان يتألف من أجناد الحلقة ، وهم المقاتلين الأحرار من « أولاد الناس » (أى أبناء المملوك) والأعراب والتركمان ، وبعض المصريين الذين انضموا للجيش . والجدير بالذكر أن أجناد الحلقة قد فقدوا أية أهمية عسكرية فى عصر الجراكسة ، بل إن الكثيرين منهم تعرض لقطع إقطاعه أو جامكيتته (راتبه الشهري) فى أواخر ذلك العصر (٣) .

وكان الممالك يعتمدون على النظام الإقطاعى كما ورثوه عن سادتهم من بنى أيوب فى البداية . إلا أن النظام الإقطاعى المملوكى خضع لتطورات جوهرية ، لاسيما منذ عصر السلطان محمد بن قلاون (النصف الأول من

(١) العبرى ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٤٦ يتبع ؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ١٩ .

(٢) Ashtor, op. cit. p. 283.

(٣) ابن الصيرق ، إنباء المصر بأبناء العصر ، صفحات ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ابن إياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٣ ، صفحات ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ .

القرن الرابع عشر) . وعلى أية حال ، فقد كان المماليك يعيشون على إقطاعاتهم التي كانت تتناسب تناسباً طردياً مع رتبهم العسكرية . وكان الإقطاع يتراوح ما بين نصف زمام قرية لجنلى الحلقة ، وزمام عشقري للأمير المملوكي (١) . وكان ريع الإقطاع يتراوح ما بين ألف درهم وعشرة آلاف درهم للجنلى في القرن الخامس عشر ، وذلك بخلاف الضيافة التي كانت عبثاً إجبارياً على الفلاحين العاملين في الإقطاع ، وقدر المقريزي الضيافة بحوالى خمسة آلاف درهم في « الإقطاع الثقيل » (٢) . وفى بداية عصر سلاطين المماليك كان الإقطاع يتركز في مكان واحد ، وبعد الروك الناصري (٣) : أصبح الإقطاع يتفرق في عدة جهات ، « فصار بعض الجبى في الصعيد ، وبعضه في الشرقية ، وبعضه في الغربية : إقطاعاً للجنلى وتكثيراً للتكلفة : . . . » (٤) وهو ما يكشف عن أن الإقطاع الواحد صار يتفرق في أقاليم مختلفة من البلاد . والأهم من ذلك أن الإقطاع كان يتغير بتغير وظيفة صاحبه . والراجح أن السلاطين كانوا يقصصون من وراء ذلك عدم التمكين لنفوذ أى من الأمراء إذا ما أستقروا فترة طويلة في إقطاعات دائمة . وهو ما نجحوا فيه بالفعل .

بيد أن هذه السياسة التي سار عليها سلاطين المماليك في منح الإقطاعات ، أثبتت ، على المدى الطويل ، أنها كارثة على الاقتصاد المصري ، ذلك أن

(١) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص ١٩ و

(٢) المقريزي ؛ الخطط ، ج ١ ، ص ٨٤ - ص ٨٧ .

(٣) الروك كلمة قبطية الأصل كانت تستخدم في عملية قياس الأرض وحصرها في سجلات وتسميتها لتقدير الخراج وفقاً للدرجة الخصوبة . ويقابل الروك حالياً عملية فك الزمام وتعديل الضرائب . والروك الناصري نسبة إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون .

(٤) المقريزي ؛ السلوك ، ج ٢ ، ص ١٠٣ ، الخطط ، ج ١ ، ص ٨٩ ؛ التويري ، نهاية الأرب ، ج ٣ ، ص ٣٢٠ ؛ ابن تقي يردى ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : ج ٩ ، ص ٤٣ .

الأمير أو الجندى صاحب الإقطاع كان يعلم مسبقاً أنه لن يستقر به طويلاً ، ومن ثم فإنه لم يكن يولى الأرض الزراعية أى اهتمام أو رعاية حقيقية . ومن هنا أهملت وسائل الري والصرف . وتجلت النتائج الضارة لهذه السياسة في الشرط الثاني من ذلك العصر ، حين لم تعد مياه الفيضانات العالية تكفى لرى كافة الأراضي الزراعية ، كما كثرت حوادث إنقطاع الجسور ، وعطش الأرض الزراعية نتيجة إهمال الممالك لوسائل ضبط النهر (١) . وكان لندهور الإنتاج الزراعى ، بالتالى ، أثره على النظام السياسى الإقطاعى الذى قامت عليه دولة سلاطين الممالك . وبينما قل اعتماد الممالك على عائد الأرض الزراعية ، زاد معدل اعتمادهم على الرواتب النقدية والمخصصات العينية التى كان السلاطين يصرفونها لهم . وحين لم يستطع السلاطين إشباع مطالب الممالك كثرت حوادث الشعب والتمرد والاعتداء على الناس في الشوارع والأسواق في أواخر ذلك العصر الزاخر بالأحداث على نحو ماسنوضحه .

والجدير بالذكر أن العلاقات الإقطاعية في مصر آنذاك كانت تختلف تماماً عن العلاقات الإقطاعية في غرب أوروبا في العصور الوسطى . ففي أوروبا كان هناك سبلم إقطاعى حيث نجد سادة إقطاعيين وهم بدورهم أتباع لسادة آخرين ، مما كان يخلق مشكلة ولاء الفصل الإقطاعى لسيده الأدنى أولسيده الأعلى في حالة الحرب بينهما . والواقع أن تبعية الفارس الإقطاعى في أوروبا في العصور الوسطى كانت لسيده المباشر (٢) . أما في دولة الممالك ، فكانت تبعية الجميع للسلطان الذى كان بمثابة الحيد الإقطاعى الأعلى . وبينما تحول الإقطاع في أوروبا إلى إقطاع وراثى ، مما مكن لقيام بيوتات إقطاعية قوية باؤات الملكية وسلبها كثيراً من حقوقها وسلطانها السياسية والقضائية على

(١) قاسم عبيد قاسم ، النيل والمجتمع المصرى في عصر سلاطين الممالك ، (دار المعارف ١٩٧٨) ، ص ١٨-٢٧ .

(٢) Norman F. Cantor, The medieval history , (New york 1939), (٢) pp. 203-23 .

الناس في أوروبا في ذلك الحين ، فإن الإقطاع المملوكي الذي بدأ وراثيا ، مالميث أن تحول إلى إقطاع شخصي بحسب ، وللسلطان وحده حق منحه أو إنتزاعه ، الأمر الذي أدى إلى عدم قيام أسرات إقطاعية وراثية قوية على نحو ما حدث في الغرب الأوربي في "العصور الوسطى" .

وإلى جانب الإقطاعات الزراعية كان البعض يأخذون «إقطاعات نقدية» ، هي عبارة عن إيراد ضريبة ما . أو الضرائب المحصلة من أحد الأسواق (١) . وقد حاول الناصر محمد بن قلاوون إلغاء هذه الإقطاعات النقدية وقصر الإقطاعات على الأراضي الزراعية ، لكن نظام الإقطاعات النقدية لم يلبث أن فرض نفسه مرة أخرى على النظام الاقتصادي .

وكان طبيعيا أن يحتل هؤلاء المماليك المجلوبون عبيداً في طفولتهم ، أعلى وظائف الدولة ، وهو الأمر الذي أدى إلى تكريس عزلتهم عن المجتمع الذي حكموه . فقد أحسن المماليك أنهم أغراب عن البلاد ولم يحاولوا الاندماج فيها ، وفي حياة المصريين عموماً . بل إن منهم من لم يتعلم اللغة العربية على الإطلاق . وثمة لهجة تركية كانت هي اللغة السائدة في أوساط البلاط المملوكي ، وهي التركية التي كان أهل مملكة القرن الذهبي التركية يتحدثون بها (٢) . وعلى الرغم من أن المماليك بدأوا ينزلون من طباق القلعة ، ويسكنون القاهرة ويتزوجون من الممريات منذ عصر السلطان الظاهر برقوق (أواخر القرن الرابع عشر) (٣) ، فإنهم ظلوا على عزلتهم الاجتماعية . ذلك أن تركوظائف الحكم والإدارة العليا في أيديهم ، وكونهم أصحاب السلطة السياسية والقوة العسكرية في بلد غريب عنهم ، جعلهم يتصرفون كأقلية عسكرية حاكمة تنأى بنفسها عن المشاركة في الحياة المصرية إلا من خلال المواقب السلطانية ولأعياد الشينية والعمامة .

(١) انظر دراستنا عن الأسواق في هذا الكتاب .

(٢) Ashtor, A Social and economic hist., p.282.

(٣) سعيد عشور ، المجتمع المصري ، ص ٢٢ .

كما أن المصريين ، من جهة أخرى ، لم يروا فى الممالك سوى طائفة من الغرباء الذين يحكمونهم بتفويض من الخليفة العباسى فى القاهرة ، ويغلب على الظن أن مشاعر المصريين تجاه أولئك الغرباء ، الذين تولوا حكمهم على مدى أكثر من قرنين من الزمان ، كانت مزيجاً من الكراهية السياسية والعداء الاجتماعى ، والولاء الدينى بفضل الواجهة الدينية التى جعلت من الممالك حكماً شرعيين مفوضين من الخليفة الذى كان دوره - فى الغالب - قاصراً على إضفاء الصفة الشرعية على من يجلس على عرش البلاد من أولئك الممالك . ولم تكن للخليفة من خلافته سوى الاسم (١)

وظلت جموع الممالك الذين كان تجار الرقيق يجلبونهم من شتى الأرجاء باستمرار تغذى المشاعر الإنعزالية فى نفوس أبناء الطبقة الحاكمة . بيد أن تطوراً حدث فى نظام تربية الممالك فى عصر الجراكسة . وذلك أن السلاطين والأمراء استعاضوا عن الممالك الصغار الذين كانوا يخضعون لنظام صارم من التربية والتدريب بالممالك من الشباب اليافع الذين تخطوا سن البلوغ . وقد عرف هؤلاء باسم « الجلبان » أو « الأجلاب » (٢) وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التطور أن ضعفت رابطة « الأستاذية » التى كانت تربط بين الممالك ومعلمهم الذى كان له الفضل فى تربيتهم وتدريبهم من منعمهم أظافرهم ، كما تخلخت أواصر رابطة « الخشداشية » التى تجمع بين الممالك فى طائفة بعينها . ومن ناحية أخرى ، ضعفت سيطرة السلطان والأمراء على أولئك الجلبان مما أدى إلى كثير من حوادث الشغب والاضطراب والافتتال التى كانت شوارع وأزقة القاهرة وغيرها من المدن المصرية مسرحاً لها (٣) . وساهم ذلك بمزيد من التدهور لاسيما فى أواخر ذلك العصر :

(١) ابن الصيرفى : إنباء العصر ، ص ١ ، ص ١١٥ .

(٢) سيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ٢٥ - ص ٢٧ .

(٣) المقرئى ، الملوك ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ - ص ٢٨٢ ؛ ابن كبرى برسى ،

النجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٦ - ص ٩٧ ؛ ابن لياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ،

ج ٣ ، ص ٩٦ ، ص ٢٣٥ ، ص ٢٨٨ ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .

لما أبناء المماليك الذين تولدوا في مصر ولم يحسمهم الرق ، فقد عرفوا في مصطلح ذلك العصر باسم « أولاد الناس » . وكانت مكانتهم الاجتماعية أدنى من المماليك . وغالباً ما كان « أولاد الناس » هؤلاء ينصرفون عن الحياة السياسية والعسكرية التي يحيا آباؤهم في ظلها ، ويختارون لأنفسهم حياة السلم والدعة . وقد يساهم بعضهم في النشاط الثقافي لعصره . وقد برز من « أولاد الناس » عدد كبير من المؤرخين اللامعين في تاريخ تدوين التاريخ عند المسلمين نذكر منهم على سبيل المثال « ابن أبيك الدواير » ، « و خليل بن شاهين الظاهري » ، « وصارم الدين بن دقماق » ، « وابن تغري بردي » و « ابن إياس » وغيرهم (١) . ويمكن تفسير هذه المكانة الاجتماعية لأولاد الناس في ضوء الحقيقة القائلة بأن المماليك لم تكن لهم حياة أسرية بالمعنى المألوف ، ذلك أن وجودهم في المجتمع المصري لم يكن قائماً على أساس الأسرة كخلية أولية في البناء الاجتماعي ، وإنما اعتمد وجودهم على القوة الذاتية لكل أمير ممثلة في ممالكه الذين كانوا منته في الصراع المرتقب مع غيره من الأمراء . ومن ثم كان الأمراء يولون عنايتهم ورعايتهم الكاملة لمماليكهم . ولم يكن الأمير يتناول طعامه إلا مع مماليكه ، وكان يغضب ممن لا يأكل عنده منهم (٢) . وهكذا لم يكن لدى أمراء المماليك وقت لرعاية أبنائهم الذين كان يتركونهم لكي ينشأوا في الحريم بعيداً عن الحوالمملوكي ، أو في « حجور النساء » على حد تعبير ذلك العصر .

وكان « أولاد الناس » يمضون أوقاتهم في ممارسة بعض الألعاب والرياضات ، مثل الفروسية ولعب الكرة ورمي الرمح والنشاب وما إلى ذلك ، أو يختطفون إلى مجالس العلم ، كما كان بعضهم ينضم إلى الحلقة ليكون من جنود الجيش المملوكي . ومن ناحية أخرى ، كانت الثروات التي يربثونها من آباءهم ، أو الإقطاعات التي كان السلاطين يمنحونها لهم تمكنهم من الحياة

(١) قاسم عبده قاسم وأحمد الماوي ، الرواية التاريخية في الأدب العربي الحديث ، (الطبعة الأولى القاهرة ١٩٧٧) ، ص ٨٩ ، يتبع .

(٢) القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ١٠ - ص ٩٦ - ص ١٧٣ ، المقريزي ، الخط ، ج ١ ص ٧٨ .

المرفهة الهائلة بحيث يمكن أن تلحقهم بالطبقة الحاكمة ؛ وإن عاشوا على هامشها . بيد أننا يجب أن نشير إلى أن « أولاد الناس » تعرضوا لمتاعب جمة في غمرة التدهور العام الذي كانت الدولة تعاني منه في أخريات أيامها (١) .

أما أحفاد المماليك ، فكانوا يحتلون مكانة اجتماعية أدنى من مكانة « أولاد الناس » وسرعان ما كان المجتمع المصري يمتصهم ليذوبوا فيه بعد جيلين أو ثلاثة ، فيتفاعلون مع الحياة المصرية العامة ويتعدون عن الطبقة الحاكمة .

وفي فلك هذه الطبقة العسكرية الحاكمة كان يدور بعض المصريين من الفئات التي كانت ترتبط بالمماليك بحكم دور أفرادها في الحياة المصرية آنذاك . هؤلاء هم « أرباب الأقلام » من أصحاب الوظائف الديوانية الإدارية والمالية والقضائية . ولما كانت العلوم الدينية هي الأساس الذي كان التعليم يقوم عليه في ذلك العصر ، فقد كان أولئك النفر المصريون من الفقهاء والعلماء بصفة خاصة ، وهو ما جعل بعض المصادر في ذلك العصر تطلق عليهم مصطلح « أهل العمامة » أو « المتعممون » (٢) . والواقع أن أبناء هذه الطائفة قد لعبوا دوراً هاماً في مساندة السلطة الحاكمة ، وقد حرصوا ، بشكل عام ، على تأكيد ولائهم للسلطان فقد كان من المعتاد في ذلك العصر أن يصعد كبار الفضاة والفقهاء مع بداية كل شهر إلى القلعة لتهنئة السلطان بالشهر الجديد (٣) . وتشهد تلك الطائفة الكبيرة من الفتاوى التي تضمنتها الوثائق التي وصلتنا من عصر سلاطين المماليك على أن السلاطين اعتمدوا كثيراً

(١) يذكر ابن الصيرفي (إنباء مصر ، ص ٢١ - ص ٢٢) أن السلطان قايتباي لم يستطع في سنة ٨٧٢ هجرية أن يتفق على أصحاب الجوامك من أولاد الناس ، ولذا فإنه عمه إلى اختبار قوتهم بنفسه لتجنيدهم في إحدى الحملات أو مطالبهم ببدل تقدي مما جعلهم يتمنون قطع جوامكم . . . لأن غالبيتهم ما يملك عشاه ، ولا فرساً يركبه ، ولا بدلة يلبسها ثانية غير ما هو لابس إن لم يكن استعاره ، ورغى بعضهم خيامكيت (أي تنازل عنها) فلم يقبلوا منه ذلك ، والله الحاكم والمالك . . . أنظر مزيداً من الأمثلة في المصدر نفسه ، ص ٢٢ ، ص ٤٣ .

ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١١ ، ص ٣٧ ، ص ١٢٥ .

(٢) ابن تغرى بردى ، التجويد الزاهرة ، ج ٧ ، ص ٢٠٤ .

(٣) ابن الصيرفي ، إنباء مصر ، ص ٨ - ص ٩ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ،

على هذه الفتاوى في كافة تصرفاتهم السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية (١). وهنا ينبغي أن نشير مرة أخرى إلى أن حرص سلاطين المماليك على الواجهة الدينية لحكمهم جعلهم يقربون «أهل» العمامة، ضمن اهتمامهم بالمظهر الديني عموماً، وإذا كانت هناك بعض الحالات التي عارض فيها بعض الفقهاء أو القضاة أحد السلاطين؛ فإن ذلك الاعتراض غالباً ما كان بوجه ضد محاولة النيل من إمتيازاتهم، لا سيما عندما يحاول أحد السلاطين انتزاع الأوقاف المخصصة للمدارس والجماعات والبيمارستان والأسبلة وغيرها من المنشآت ذات الطابع الديني أو الخيري، والتي كان الإهتمام بإنشائها من سمات عصر سلاطين المماليك. فقد حدث سنة ٨٧٤ هـ (١٤٦٩ م) أن عقد السلطان قايتباي مجلساً بالقلعة حضره قضاة القضاة والفقهاء وكبار رجال الدولة، وشكى السلطان من أن الخزانة خاوية، وإن الجيش يكلفه نفقات باهظة ولا يستطيع مواجهتها، وأن الحل هو أن يستولى على أوقاف المساجد والجماعات، وكاد الإجتماع ينتهي بالموافقة لولا أن تصدى أحد الفقهاء لمعارضة السلطان مما جعل المؤتمرون يتفرقون دون أن يتوصلوا إلى نتيجة (٢). ويتضح من هذا المثال، وغيره، أنه إذا كانت هناك بعض المواقف التي عارض فيها أحد المتعممين تصرفات السلاطين، فالواضح من مصادر تلك الفترة أن مثل هذه التصرفات كانت أمثلة فردية تمثل شذوذاً على الموقف العام لأبناء هذه الفئة. ولعل مما يؤكد ما ذهبنا إليه ما ذكره ابن إياس في حوادث سنة ٩١٢ هجرية من أن أحد الشعراء المعاصرين كتب قصيدة يهجو فيها وكبل بيت المال لفساد ذمته، فشكاه الأخير إلى القاضي الذي أمر بضربه فهجاء

(١) مجموعة وثائق دير سانت كاترين، وثائق رقم ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠. وانظر كذلك المقرئ، السلوك، ج ٤، ص ١١٨٩ - ص ١١٩٠؛ ابن تقي بردي، النجوم، ج ١٥، ص ٣٣٨ حيث يذكر هذان المؤرخان أن السلطان الظاهر جقمق استصدر فتوى من التمشاة الأربعة بجواز أخذ الضرائب من التجار في مكة وجدة بحجة أن هذه الأموال تنفق على تجهيز القوات اللازمة لحماية هاتين المدينتين.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٣؛ - ص ١٥، ص ٢٤؛ ابن الصيرفي، إنباء الحصر، ص ١٢ - ٣٤.

الشاعر بقصيدة « دارت بين الناس » فشكاه القاضي إلى السلطان الغورى وتعصب جميع القضاة والفقهاء ضد الشاعر الشعبي وأرادوا ضربه بالسياط وإشهاره بالقاهرة (١) ، ولكن جماعة كثيرة من العوام تعصبوا للشاعر جمال الدين السلمونى وأرادوا أن يرجموا قاضى القضاة . وإزاء ذلك أضطر إلى إعفاء السلمونى من عقوبة التشهير ، وحكم بسجنه مدة طويلة . والحذير بالذكر أن الأبيات التى أوردها ابن إياس من قصيدة السلمونى تحمل نقداً مريراً ولاذعاً لفساد الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر آنذاك ، فضلاً عن فساد ذم القضاة وقبولهم الرشوة واستيلائهم على أموال الأوقاف (٢).

وسواء كان أهل العمامة يعملون فى الوظائف التى عينهم السلاطين فيها ، أم كانوا يقومون بالتدريس فى مختلف المدارس المنتشرة فى أرجاء البلاد ، فقد كان عليهم أن يتعاونوا مع المماليك . وكان المتعممون يتمتعون بحياة رغيدة هائلة ، ويقتنون الثروات الطائلة التى كانت الأوقاف الكثيرة - التى يشرفون عليها - توفرها لهم .

ولعل من المفيد فى هذا المقام أن نشير إلى أن مصطلح « أهل العمامة » لا يعنى أن هذه الفئة كانت هى الفئة الوحيدة التى كان أبنائها يرتدون عمامة فوق رؤوسهم ، وإنما يعنى هذا أن عمامتهم كانت أكبر فى حجمها من عمام الآخرين ، وهو ما يتوافق مع مفاهيم ذلك العصر الطبقي التى كانت تجعل حجم العمامة يتناسب تناسباً طردياً مع مكانة الشخص

(١) التشهير عقوبة من العقوبات التى كانت شائعة فى عصر المماليك ، وكان يطاق بالشخص المراد إشهاره على حمار أو ثور ويضرب الجرس على رأسه ، وينادى عليه ليجمع الناس حوله ، وأحياناً يذفه المقتنون « ويوضع فى عنقه مائة وهون » . وفى نهاية المطاف يجلد بالسياط وسط جمع من الناس . أنظر سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ٩٩ .

(٢) ابن إياس ، بستان الزهور ، ج ٤ ، ص ١١٣ - ص ١١٤ .

الاجتماعية (١) . كما أن بعض الباحثين يذكر أن العمامة لم تكن حتى القرن السابع الهجرى (١٣ م) جزءاً مكملًا لزي القاضى ، وإنما كانت القلنسوة تستخدم بدلاً منها (٢) . بيد أن ملابس المتعممين عموماً كانت تعبر عن مستواهم الاجتماعى ، سواء كانوا من رجال الدولة أو من صغار الفقهاء (٣) . وكان الفقهاء يتمسكون بهذا الزي ولا يجلسون لإلقاء دروسهم إلا به مما أثار استياء بعض المعاصرين الذين رأوا فى تمسك هؤلاء بالمظهر فقط آفة من آفات المجتمع المصرى (٤) .

وكان أبناء الشريحة العليا من أهل العمامة يتقاضون مرتبات عينية ونقدية من الديوان السلطانى . وقد تمسكوا بمظاهر الحياة المترفة المنعمة ، فكانوا يركبون الخيول المسومة ويرتدون الثياب الغالية ، ويغشون مجالس السلاطين والأمراء (٥) . وهو ما يكشف عن أن القضاة والفقهاء - لاسيما الكبار منهم - قد وضعوا مصالحهم فى صلة واحدة مع مصالح الطبقة الحاكمة .

ومن المهم أن تشير إلى أن التدهور العام فى أواخر ذلك العصر ، ترك آثاره السلبية على أهمية كبار المتعممين بالنسبة للممالك . فكان المتعممون يتعرضون من آن لآخر لمظاهر الإهتان ، ويمنعون من ركوب الخيول التى كان ركوبها امتيازاً للطبقة العسكرية الحاكمة فقط (٦) . كما

(١) قاسم عبده قاسم ، أهل النعمة فى مصر العصور الوسطى (دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٧٩) ، ص ١٥٧ ص ١٥٩ .

(٢) ل . ا . ماير ، الملابس بالملوكية ، (ترجمة صالح الشبى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢) ، ص ٨٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٩٠ - ص ٩٩ حيث يتعرض بالتفصيل لملابس المتعممين .

(٤) ابن الحاج ، اللخل ، ج ١ ص ١٣٦ .

(٥) ابن حجر ، إنباء الغمر بأبناء العمر ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

(٦) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ٧٨ ؛ ابن إياس ، بدائع

الزهور ، ج ٤ ، ص ١٣ .

تعرضت مرتباتهم للقطع والمنع مرات عديدة نتيجة عجز ميزانية الدولة المستمر في أخريات أيامها (١).

وثمة فئة أخرى عاشت على هامش الطبقة الحاكمة بحكم عملها في الجهاز الإداري والمالي للدولة سلاطين الممالك، هم فئة المحاسبين والماليين من أهل الذمة الذين عملوا في خلية الديوان السلطاني ودواوين الأمراء. وقد احتل أهل الذمة المصريون مكانهم في الجهاز الإداري والمالي للدولة بحكم أنه كانت قد تكونت منهم فئة من الخبراء في هذه النواحي بحيث لم تكن الدولة قادرة على الاستغناء عنهم على الرغم من كافة المحاولات التي بذلت في هذا السبيل (٢).

وقد فرغ المعاصرون من نفوذ أهل الذمة الناتج عن توليهم لوظائف الإدارة المالية، فقد اتهموهم باستغلال نفوذهم ضد المسلمين ولصالح أبناء طوائفهم (٣). ومن ناحية أخرى، فإن ما بلغه أهل الذمة العاملون في الجهاز الإداري والمالي للدولة من ثراء ونفوذ كان يسبب لهم المتاعب من قبل السلاطين الذين كانوا يصادرون ثرواتهم. كما كان عامة المصريين المطحونين تحت وطأة الضرائب أو «المظالم» يضغطون على السلاطين لكي يطردهم الموظفون الذميين.

هذه هي الطبقة الحاكمة، والفئات التي كانت تعيش في جوارها وتلور في فلكها من كبار الموظفين العاملين في الجهاز الحاكم سواء كانوا من الفقهاء أو من أهل الذمة. أما الرعية فكانت تشمل صغار التجار والفقهاء، وأصحاب الحرف والصناعات والفلاحين، وعامة أهل المدن. وإذا كان ثمة تدرج في المستوى الاقتصادي بين الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة

(١) ابن الصيرفي: إنباء مصر، ص ٢٣٠، ص ٤٣٠، ابن إياس، بدائع الزهور

ج ٣، ص ٣٣، ج ٤، ص ١٤.

(٢) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة، ص ٨٤، يتبع.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٥.

للمحكومة ؛ فإن الجميع كانوا رعايا من وجهة نظر طبقية أفرزها البناء الإقطاعي لمصر في عصر سلاطين المماليك . هذا البناء الذي حدد لكل فئة من فئات المصريين مكانها الاجتماعية ، بما يرتبط بهذه الفئة من عادات وتقاليد أو ملابس أو ممارسات اجتماعية . وقد عاش المصريون بكل فئاتهم يمارسون حياتهم اليومية بمعزل عن الطبقة الحاكمة التي لم يكن يربطهم بها شيء سوى الضرائب التي كان يفرضها عليهم السلاطين أو أحداث العنف التي يفرضها المماليك على حياتهم ، وقد يروح بعضهم ضحية لها ، من آن لآخر .

ويمكن أن نتابع بعض مظاهر حياة المصريين اليومية ، وأن نتعرف على بعض عاداتهم وتقاليدهم من خلال بعض الدراسات التي تناول ، بالتفصيل ، بعض جوانب الحياة المصرية في ذلك العصر .

الأسواق والحياة اليومية

أسباب النمو السكاني في بداية عصر المماليك - المدن المصرية وأسواقها -
أسواق العاصمة - أسواق الأقاليم - الأسواق المؤقتة - التقسيم النوعي
للأسواق - كيفية تنظيم السوق - الباعة الجائلون - علاقة الدولة بالأسواق -
الأسواق ومظاهر الحياة اليومية - أسباب تدهور حركة الأسواق منذ القرن
الخامس عشر : تدخل الدولة - النظام السياسي - تدهور النقد - حالة الأمن
- الأوبئة والمجاعات - التدهور السكاني .

شهدت مصر مع بداية سلاطين المماليك نمواً سكانياً كبيراً ، وكان
ذلك النمو السكاني راجعاً إلى حد بعيد إلى أن مصر عاشت فترة سلام امتدت
أكثر من مائة سنة : وفي عصر المماليك البحرية ، الذي يمثل خط الصعود
في تاريخ المماليك ، كان النظام السياسي راسخاً ، كما كانت القوة العسكرية
للمماليك بمثابة الدرع الواقى لهذا النظام الذي شاده في مصر وموريا
أولئك العبيد على أنقاض دولة سادتهم الأيوبيين . *

ومنذ بداية ذلك العصر الزاخر الأحداث استطاعت مصر أن تصمد لهجمة
التتارية الشرسة . قبل أن تستطيع هذه الجحافل الظالمة اختراق الحدود
المصرية . وهو ما يعنى أن جماهير المصريين نجت من تلك المنابح الجماعية
المرعبة التي اقترنت بالغزو التتارى ، ومن ثم استطاعت مصر أن تحتفظ
بمعدل ثابت للنمو السكاني . وفي الداخل انعكست حالة الرواج والرخاء
على خط النمو السكاني الذي بدأ صعوده بشكل مطرد حتى القرن التاسع
الهجرى (الخامس عشر الميلادى) .

ومن ناحية أخرى ، فإن حقيقة أن مصر في ذلك الزمان قد صارت
هى المعقل الأخير للحضارة الإسلامية - على حين كان العالم الإسلامى في
الشرق والغرب يتعرض لضربات موجعة من التتار ومسيحيي غرب أوروبا -
تفسر لنا سبب هذه الهجرات الكثيرة التي جاءت إلى مصر آنذاك : فقد
دفعت الغزوات التتارية بالكثيرين من سكان العراق والشام إلى مصر ، كما
(٣٢ - دراسات في التاريخ)

أن حرب الاسترداد الأسبانية دفعت بعدد آخر من مسلمي الأندلس إلى مصر . كذلك تشير مصادر تلك الفترة إلى بعض الهجرات المغولية والكردية والتركمانية التي وفدت إلى مصر في عصر المماليك البحرية . فقد جاءت إلى مصر طائفة من المغول أبناء القبيلة الذهبية التي كانت ترتبط مع مصر بعلاقات الود والصداقة في عصر السلطان السلطان بيبرس . وقد استقدم السلطان العادل كتبغا عدداً كبير منهم (١) . وبالإضافة إلى ذلك جاءت إلى مصر في بداية عصر المماليك بقايا جيش الخلافة العباسية ، وبعض المحاربين الأكراد الذين تجاوز عددهم بضعة آلاف .

هذه الهجرات كان لها تأثيرها ، بطبيعة الحال ، على معدل النمو السكاني . ذلك أن وجود مثل أولئك المهاجرين إلى مصر كان يمثل زيادة طارئة في أعداد السكان .

على أية حال ، فإن بعض الباحثين المحدثين يقدر عدد سكان مصر في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي بحوالى ثلاثة ملايين نسمة ، على حين يقدر باحث آخر عدد سكان القاهرة في الفترة نفسها بحوالى ستمائة ألف نسمة (٢) . وتبدو لنا هذه الأرقام معقولة تماماً في ضوء ما نعرفه من مصادر تلك الفترة عن المدن المصرية عموماً ، ومدينة القاهرة بصفة خاصة فضلاً عن عدد قرى مصر آنذاك وكان يقترب من ألفين وخمسمائة قرية (٣) .

كانت المدن المصرية في ذلك الحين مدناً كبيرة واسعة ، كثيفة السكان غاصة بكافة المنشآت الدينية والاجتماعية ، مثل القياسر والخانات والمساجد والأسبلة والأضرحة وغيرها . والواقع أن كتابات الرحالة

(١) ابن أيك ، كنز الدرر وجامع الغرر ، ج ٨ ، ص ٣٦١ ؛ جمال الدين الشيال ، تاريخ مصر الإسلامية ، ج ٢ ، ص ١٩٤ - ص ١٩٩ حيث يورد تفصيلات الهجرات المغولية وأعدادها .

(٢) Ashtor, A Social and economic hist., pp.286 - 291.

(٣) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٧٢ ، ١

الشرقيين والغربيين الذين زاروا مصر في تلك الفترة تشير إلى هذه الحقيقة بشكل أو بآخر. "قابن بطوطة : على سبيل المثال ، يذكر في رحلته الشهيرة من أوصاف المدن المصرية ما يؤكد انبهاره بها (١) ، وكذلك فإن بعض الرحالة الغربيين قد بهرتهم المدن المصرية الكبيرة الحجم : لا سيما وأن مدن أوروبا كانت ما تزال مدناً صغيرة المساحة قليلة السكان حتى ذلك الحين : فهاهو بيلوتى الكريتي Pilotê de Crête ، مثلاً ، يصف القاهرة بأنها أكبر مدينة في الدنيا (٢) كما أن الرحالة بيرو تافور Tafur تحدث عن القاهرة بنعمة إعجاب "مشابهة (٣) كما تحدث عن غيرها من المدن المصرية مثل دمياط (٤) ورشيد والإسكندرية (٥) وعلى الرغم من أن زيارة كل من بيلوتى الكريتي ، وتافور لمصر قد حدثت في القرن الخامس عشر فإن كلامهما يكشف عن مدى كبر حجم العاصمة وغيرها من المدن المصرية .

هذا النمو السكاني انعكست نتائجه في أسواق البلاد المصرية التي كان عددها كبيراً من ناحية ، كما كانت تموج بالحركة والنشاط وتكتظ بأصناف البضائع من ناحية أخرى .

ونستطيع من خلال مصادر ذلك العصر أن نلاحظ أنه كانت لكل مدينة من المدن المصرية أسواقها الخاصة بها . وكان لبعض تلك المدن ، عدة أسواق ، قد تزيد أو تقل حسب مساحة المدينة : فقد كان لأخميم وإسنا وغيرها من مدن الوجه القبلي أسواقها المزدهرة . وفي الوجه البحري

(١) ابن بطوطة ، الرحلة ، (دار التراث بيروت ١٩٦٨) ، ص ١٦ ، ص ٢٤-٣١ . وأنظر أيضاً مذكره عن مدينة القاهرة ص ٢١ - ص ٢٥ .

(٢) Dopp (P.H.), L'Egypte au commencement du quanzi-émesiècle, p.3.

(٣) تافور ، الرحلة ، ص ٦٢ - ص ٦٤ ، ص ٩٧ - ص ٩٨ .

(٤) المصدر نفسه ص ٥٩ - ٦٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٩٩ - ص ١٠٠ .

كانت لكل مدينة أسواقها الخاصة بها (١) . وقد ذكر ابن دقماق أن مدينة المحلة كانت « قصبة إقليم الغربية من الديار المصرية » ، وهو ما انعكس على أسواقها الكثيرة الرائجة ، كما أن مدينة قليوب كانت تمتد أسواق القاهرة بمعظم حاجاتها من الفواكه والألبان ومنتجاتها (٢) .

كذلك فإن ما ذكره يبرو تافور عن المدن المصرية التي زارها (٣) ، وما ذكره ابن بطوطة من أن المسافر على صفحة نهر النيل لا يحتاج إلى أن يحمل معه زاداً ... لأنه مهما أراد النزول للشاطئ سيجد سوقاً يشتري منه ما يريد ... والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر ومن مدينة مصر إلى مدينة أسوان من الصعيد ... (٤) — هذا الكلام يؤكد حقيقة أن مدن مصر في ذلك الحين كانت لها أسواقها الدائمة والمزدهرة في بداية عصر سلاطين المماليك . وهي الحقيقة التي يؤكدتها أيضاً ما ذكره المؤرخ تقي الدين المقرئ في خطته وهو يتحدث عن بلاد الوجه البحري (٥) .

والواقع أن أسواق الأقاليم والقاهرة قد تشابهت من حيث نظامها (٦) ، وإن كان من الواضح أن بعض الأسواق التي وجدت بالعاصمة لم يكن لها نظائر بالأقاليم مثل سوق السلاح ، وسوق المهامزين وغيرهما من الأسواق التي تخصصت في بيع لوازم الجيش المملوكي ، وأبناء الطبقة الحاكمة .

ويبدو من مصادر تلك الفترة أن الريف المصري قد عرف الأسواق

(١) ابن دقماق ، الانتصار بواسطة عقد الأمصار ، ج ٥ ، صفحات ٢٥ - ٢٦ ،

٣٠ ، ٤٧ - ٤٨ ، ٧١ ، ٨١ - ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٩ - ١٠١ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ٩٩ - ص ١٠١ .

(٣) تافور ، الرحلة ، ص ٦٣ - ص ٦٤ .

(٤) رحلة ابن بطوطة ، ص ٣١ .

(٥) المقرئ ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

(٦) سعيد عاشور ، المجتمع المصري : ص ٨٦ - ص ٨٨ .

الدورية التي كانت تقام في يوم معين من أيام الأسبوع (١) ، وهذا النوع من الأسواق الدورية ما يزال معروفاً في الريف المصري ، وبعض مدن الأقاليم حتى يومنا هذا .

وبخلاف أسواق العاصمة وأسواق الأقاليم ، عرفت مصر أيام الممالك نوعاً من الأسواق المؤقتة التي كانت تقام في مواقع التجمعات حيث يجتمع عدد كبير حول مناسبة بعينها ، سواء في مولد أو احتفال ديني ، أو لبناء جسر على النيل أو شق ترعة ، أو لبناء جامع أو مدرسة (١) . كما كانت الأسواق تقام في ميادين الحروب لتقدم المحاربين ما يحتاجونه ، نظراً لأن جيوش تلك العصور لم تعرف أسلحة الخدمات التي تعرفها الجيوش الحديثة .

والواقع أن الأسواق المصرية في ذلك العصر عرفت نوعاً من التخصص في نوع البضائع التي يبيعها كل منها . وهو ما يبدو متسقاً مع طبيعة الحياة الاجتماعية آنذاك ، إذ كان أبناء كل طائفة حرفية يسكنون حارة ، أو حيّاً ، يعرف بأسمهم . ويضيق بنا المقام عن محاولة إحصاء كل أسواق القاهرة ، ومن ثم فإننا سنكتفي بتقسيمها إلى مجموعات نوعية ، بمعنى أن تكون أسواق المواد الغذائية في مجموعه ، على حين تكون أسواق الملابس ومستلزماتها في مجموعة ثانية ، ونضع أسواق تجهيزات السفر في مجموعة ثالثة ... وهكذا .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن أسواق المواد الغذائية كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد سواء في القاهرة أو الأقاليم ، وهو أمر يتمشى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية . وفي القاهرة كان هناك عدد كبير من أسواق المواد الغذائية . وقد لفت انتباه الرحالة « بيروتافور » فقال « ان

(١) ذكر المقرئزي (المخطط ، ج ١ ، ص ٢٠٥) أنه كان للجيزة في كل يوم أحد سوق عظيم « ... يحيى إليه من النواحي أصناف كثيرة جداً ، ويجتمع فيه خلق عظيم ... » .

(٢) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٥١ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ١٤ : ص ٢٦ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢١٤ ، ص ٢٧٥ .

أحسن وأبهى وأروع شيء يراه الموء في القاهرة هـ سوقها الذي تعرض فيه أكداص هائلة وكميات ضخمة من شتى البضائع الواردة من الهند ... (١) .

وكان سوق باب الفتوح واحداً من أشهر تلك الأسواق ، ويبدو أنه كان سوقاً جامعاً لأن الناس كانوا يقصرونه ... من أقطار الأرض لشراء أنواع اللحمان الضأن والبقر وشراء أصناف الخضروات كذلك أشهر سوق حارة برجوان الذي كان من أكبر أسواق القاهرة بتوفير اللحم بأنواعه ، كما كان به عدد كبير من الزياتين والجبانين والمخبازين واللبنانيين والطباخين والشوائين والعطارين والخضريين ، بل كان بهذا السوق حانوت لايبيع فيه سوى حوائج المائدة من البقل والكرات والشمار والنعناع (٢) . والجدير بالذكر أن المؤرخ ابن الصيرفي الذي عاش في أواخر القرن التاسع الهجري (١٥م) قد عدد لنا أصناف اللحوم والجبن التي كانت تباع في مصر آنذاك (٣) . مما يكشف عن حال من الرواج والرفاهية النسبية التي يمكن أن نستنتج أن المصريين عاشوا في ظلها في بداية ذلك العصر كما يتضح من تعدد هذه الأصناف وكثرتها . ذلك أن الفترة التي يتحدث عنها ابن الصيرفي كانت فترة تدهور واضع بحلول اقتصادي ، ومع ذلك كان هناك هذا التعدد في منتجات اللحوم والأجبان ، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عما كانت عليه الحال أثناء فترة الرواج والإزدهار السابقة .

أما الطيور والدواجن فكانت تباع في «سوق الدجاجين» الذي كانت تباع فيه كميات كبيرة من الدجاج والأرز، كما كانت تباع به أيضاً طيور الزينة (٤) .

(١) قانور ، الرحلة ، ص ٩٧ .

(٢) المقریزی ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٣ - ١٠٦ .

(٣) ابن الصيرفي ، إنباء المحصر ، ص ١٨٧ - ص ١٨٨ - ص ٤٧٧ .

(٤) المقریزی ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٣ - ص ١٠٦ .

ويبدو أنه كان في القاهرة سوق مركزي للفاكهة، هو « دار التفاح » أو « دار الفاكهة » التي كانت الفواكه التي تنتجها البساتين المصرية ، والفواكه المستوردة من بلاد الشام ترد إليها . ومن هذا السوق المركزي يتم توزيع الفاكهة على أسواق القاهرة وضواحيها . وقد بنى هذا السوق بعد سنة ٧٤٠ هـ . ثم بنيت حولها عدة حوانيت لبيع الفاكهة التي كان الباعة يرتبونها في شكل بديع وحولها الزهور . وكان هناك سقف من القماش يصل ما بين تلك الحوانيت لحماية الفواكه من حرارة الشمس (١).

وتحتفل مصادر عصر سلاطين المماليك بأسماء وأخبار عدد كبير من الأسواق التي تخصصت في بيع المواد الغذائية ، والتي انتشرت بجوار الأحياء السكانية . ولم تكن الحركة تنقطع ليلاً أو نهاراً في بعض الأسواق المقامة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية (٢).

أما أسواق الملابس ولوازمها : فقد تنوعت ما بين الأسواق المتخصصة في بيع الخلع والتشريف التي كان السلطان يمنحها للأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم ، مثل « سوق الشرايشين » (٣) الذي كان به عدد من التجار يشترون هذه الخلع والتشريف ويبيعونها لديوان الخاص السلطاني وللأمراء ، ومثل « سوق الحوائصين » الذي كانت تباع به في بداية عصر المماليك المناطق التي يتمنطق بها الجنود حول أوساطهم ، وما بين الأسواق التي كانت تباع بها الثياب المستعملة مثل « سوق الخلعين » ، والأسواق التي إلتباع بها لوازم الحياة مثل « سوق الأبارين » ، الذي كانت تباع به إلبس الحياة وغيرها (٤) كذلك كان هناك سوق متخصص في بيع الخوخ

(١) المقريزي - الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٣ ، السلوك ، ج ١ ، ص ١٨٤ ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .

(٢) أنظر ما ذكره المقريزي عن « سوق المتعشين » ، وسوق « خط بين القصرين » على

سبل المثال (الخطط ، ج ١ ، ص ٣٢٤ ، ج ٢ ، ص ٢٧ - ٢٨) .

(٣) الشرايشين قمبة إلى الشربوش ، وهو لباس رأس مثلث بدون عمامة : وقد بطل

استخدامه في دولة الجراكمة - أنظر الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ ؛ ماير ، الملابس المملوكية ، ص ١٠١ يتبع .

(٤) المقريزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٣ - ص ١٠٦ ، ص ٢٤ .

المستورد من أوروبا ، والذي راج إستخدامه نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية في عصر الجراكسة على نحو ما سنرى في الصفحات القادمة .

كذلك كانت هناك أسواق خاصة بلوازم الجنود من الأسلحة ومعدات الركوب وما إلى ذلك ، فقد كان سوق السلاح - الذي أنشئ في العصر الأيوبي بين القصرين - محلا لبيع أدوات القتال من الرماح والقسي والفتاب والزرديات والسيوف والخناجر وغيرها . ويتصل بهذا السوق ويقترب منه « سوق المهامزين » الذي كانت حوانيته تباع المهاميز التي تستخدم في ركوب الخيل . كذلك كان هناك سوق تباع به أدوات اللجم وغيرها من المعدات الجلدية التي تستخدم لركوب الخيل وغيرها من الدواب ، وهو « سوق اللجميين » الذي كان مجاوراً لسوق المهامزين ، وكان به عدد من صناع الطلاء ، والكفت (التطعيم بالمعدن) ، وصناع السروج ولوازمها (١) .

وفي عصر المماليك كان بالقاهرة عدد من أسواق لوازم السفر ، مثل « سوق المرحلين » الذي كان يزدهر أيام موسم الحج ، وكانت تباع به أدوات تجهيز الجمال التي كانت وسيلة المواصلات البرية الوحيدة للمسافات الطويلة ، وكان هذا السوق من الضخامة بحيث أنه كان يمكن تجهيز أكثر من مائة جمل في يوم واحد منه . ويمثله في هذا « سوق المحاييرين » ، الذي كانت تباع به المحايير التي يسافر فيها الناس إلى الحجاز وبيت المقدس . وفي مرحلة متأخرة من عصر المماليك أنشئ سوقان آخران لبيع المحايير ، أحدهما بسوق جامع أحمد بن إطولون ، والثاني « سوق الخيميين » . ويبدو أن تجار ذلك السوق لم يكونوا يهتمون بزبائنهم على اعتبار أن المرء لا يطرق سوقهم سوى مرة واحدة في العمر (٢) ،

(١) أنظر المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٦ - ص ٩٧ حيث أورد عدة معلومات

مفيدة عن تطور صناعة السروج في عصر سلاطين المماليك .

(٢) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ - ١٠٢ .

أما الأسواق التي كانت تباع بها حاجات الناس اليومية ، فكانت كثيرة ومتنوعة . فقد كان هناك « سوق الصناديق » الذي كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة وغيرها من المصنوعات الخشبية التي كانت أهم قطع الأثاث الذي يستخدمه المصريون في بيوتهم في ذلك الحين . كذلك كان هناك « سوق العنبرين » الذي أنشأه السلطان المنصور قلاوون مكان أحد السجون وفاء لنذر كان قد قطعه على نفسه . وفي البداية كان هذا السوق يُموج بالحركة والازدهار والرواج لأن المصريين على اختلاف مشاربهم كانوا مولعين بالعنبر ، ولكن الغش عرف طريقه إليه في آخريات القرن الثامن الهجري (١٤ م) حتى بات إسماء لا يعنى شيئاً .

كذلك كان « سوق الشماعين » من الأسواق التي يتعامل معها المصريون في حياتهم اليومية ، على الرغم من أن هذا السوق كان يزدهر في مواسم معينة : وكانت حوانيت هذا السوق تظل مفتوحة حتى منتصف الليل مما كان يغري للناس باتخاذها أماكن للنزهة .

ومن البديهي أن الأسواق التي ذكرناها لا تمثل كل الأسواق التي عرفتها البلاد في ذلك الحين ، وإنما هي أمثلة على مدى التنوع في أنماط هذه الأسواق . وربما يكون من المفيد أن نقرر أننا لم نقصد إحصاء هذه الأسواق ، وإنما التعرف على طبيعة أسواق مصر في ذلك الزمان .

وبجربنا أن نلاحظ أن كثيراً من أسواق القاهرة آنذاك - وأسواق المدن الأخرى بطبيعة الحال - قد تعرضت لتغيرات نوعية ومكانية بحكم التطورات التي طرأت على المجتمع المصري آنذاك ، مما كان يؤدي إلى إندثار بعض الأسواق القديمة وظهور أسواق جديدة من ناحية ، أو إلى تغيير أسماء بعض الأسواق نتيجة تغير نشاطها أو بسبب سكنى أبناء طائفة حرفية جديدة من ناحية أخرى . مثال ذلك أن « سوق الشوايين » كان يسمى في البداية « سوق الشرايين » ، ولكن بعض ياعى الشواء سكنوا

السوق في أوائل القرن الثامن الهجري فأصبح يعرف بهم . ثم تغير إسم السوق مرة أخرى إلى « سوق الغرابيين » (المغربلين) في القرن التاسع .

كما ينبغي أن نلاحظ أن أسماء الأسواق لم تكن دائماً مشتقة من نوع النشاط الذي يقوم به أصحاب السوق ، بل كانت هناك أسواق اتخذت أسماءها من الأماكن التي أقيمت بها مثل سوق جامع بن طولون ، وسوق الخانكاه ، وسوق حارة برجوان ، وسوق باب الفتوح وغيرها . كما كانت لبعض الأسواق أسماء اشتقت من أسماء بعض الجماعات التي سكنت مصر في ذلك الحين ، مثل « سويقة العراقيين » ، و « سويقة المغاربة » و « سويقة اليهود » التي ذكر ابن دقماق أنها صارت خربة في زمانه (١) . وقد حملت بعض الأسواق أسماء أشخاص مثل « سويقة معتوق » و « سويقة ابن العجمية » و « سوق وردان » التي تنسب إلى وردان مولى « عمرو بن العاص » والتي ذكرها « ابن دقماق » ضمن أسواق الفسطاط (٢) . كذلك كانت لبعض الأسواق في ذلك العصر أسماء طريقة مثل « سوق البراغيث » و « سوق لحاف (٣) » و « سوق العياطين » (٤) .

ويبدو من كلام ابن دقماق والمقرئزي (٥) عن أسواق ذلك العصر

(١) تنسب « سويقة العراقيين » إلى العراقيين الذين سبهم زياد بن أبيه من العراق (ابن دقماق ، الانتصار ، ج ٤ ، ص ٦٤) . ولم يشر ابن دقماق إلى تاريخ خراب سويقة اليهود ، كما أنه لم يخبرنا عما إذا كان قد تجدد غير ها أم لا (نفسه ، ص ٢٢) .

(٢) ابن دقماق ، الانتصار ، ج ٤ ، ص ١٤ ، ص ٣٢ - ص ٣٤ .

(٣) المصدر نفسه والجزء والصفحة نفسها .

(٤) ذكر المقرئزي في خطه (ج ٢ ، ص ١٠٦) أن السبب في تسمية السوق بهذا الإسم يرجع إلى أن ناظر الخا من السلطان في عهد السلطان الناصر محمد ابن قلاوون طرح على تجار هذا السوق كمية من عمل القصب (أى أجبرهم على شرائها بالسعر الذي يحدده) ، وكانت الأسعار التي طلبها باهظة فوقف التجار في طريق موكب السلطان « وعيطوا » حتى اعفاهم ، وسمى السوق منذ ذلك الحين باسم سوق العياطين . وفي ذلك الوقت كانت كلمة « عياط » عند المصريين تعني الصياح .

(٥) ابن دقماق ، المصدر السابق ، ج ٤ ص ٣٢ يتبع : المقرئزي ، الخطط ، ج ٢ ،

أن هذه الأسواق كانت تقام في أماكن يراعى أن تكون للسوق منافذ متعددة حتى يسهل على رواده أن يدخلوا إلى السوق ويخرجوا منه ، كما يتضح أيضاً أنه كانت لبعض الأسواق مخازن خاصة بها . كذلك عرفت الأسواق المصرية في عصر المماليك نظام الصيارفة ، الذين كانت مهمتهم استبدال العملات وتغييرها لرواد الأسواق ؛ فقد ذكر المقرئى أن الصيارفة كانوا يجلسون في حوانيتهم طيلة النهار على باب سوق السلاح (١) .

وإلى جانب الأسواق عرفت الحياة المصرية آنذاك الباعة الجائلين الذين كان بعضهم يفرشون أرض الأسواق ببضائعهم ، على حين كان البعض الآخر يتجولون بما يحملونه من بضاعة في شوارع وأزقة المدن المصرية .

أما الباعة الذين كانوا يفرشون أرض الأسواق ببضائعهم فقد عرفهم مصادر تلك الفترة باسم « أرباب المقاعد » . وكان أولئك يبيعون مختلف البضائع من المأكولات والمشروبات والفواكه والخضروات أو الخواتم والأساور وغيرها من لوازم زينة النساء . ففي سوق السلاح كان أولئك الباعة من أرباب المقاعد يفرشون السوق أمام حوانيت بيع السلاح وحوانيت الصيارفة . وإذا ما أقبل الليل أشعلوا المشاعل التي تضيئ على المكان جواً بديعاً كان يغرى الناس باتخاذ هذا السوق مكاناً للترفة في أمسيات الصيف . وفي القصبة - التي كانت الشارع التجاري الرئيسي في القاهرة آنذاك - كان أرباب المقاعد يجلسون على طول الشارع « ... بأطباق الخبز وأصناف المعاش ... » (١) .

وقد وجد بالقاهرة في ذلك العصر سوق بأكمله خصص لهذا النوع من الباعة الجائلين وهو سوق الققيصات ، الذي كان الباعة يجلسون فيه ، تجاه القبة المنصورية ، على نخوت عليها أقفاص صغيرة (ققيصات) من الحديد ، وقد شبك عليها الخواتم والفصوص ، وأساور النساء ونخلانيهن

(١) المقرئى ، المخطوط ، ج ٢ ص ٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٣ - ص ٩٥ .

وغير ذلك . وكان أولئك الباعة يستأجرون الأرض التي يجلسون عليها من المشرف على المارستان (المستشفى) المنصوري الذي كان السوق من أوقافه . وفي فترة لاحقة بنى المشرف على المارستان خيمة كبيرة لكي يستظل بها أصحاب القفصيات . ثم نقل هذا السوق إلى مكان جديد بالقرب من الصاغة سنة ٨٣٣ هـ (١) .

ويبدو من كلام المقرئ أن المنافسة بين أولئك الباعة من « أرباب المقاعد » من جهة وأصحاب الحوانيت المقامة في الأسواق من جهة ثانية ، كانت تشتعل أحياناً لدرجة تتطلب تدخل الدولة من آن لآخر ، إذ يذكر ما نصه « ... كل قليل يتعرض لهم الحكام لمنعهم وإقامتهم من الأسواق لما يحصل منهم من تضيق الشوارع وقلة بيع أرباب الحوانيت ... » (٢) .

أما الصنف الثاني من الباعة الجائلين فكانوا يطوفون شوارع المدن وأزقتها ينادون على بضائعهم كما هو الحال اليوم . ويطوفون في الأماكن البعيدة عن الأسواق فتخرج إليهم النسوة من بيوتهن للشراء ، كما كان بائعو الأقمشة والدلالات يدخان البيوت لعرض بضائعهم على ربات هذه البيوت (٣) . وقد ذكر تافور أنه شاهد في شوارع القاهرة الباعة وهم ينادون على كافة أصناف البضائع من ماكولات أو فاكهة (٤) .

كذلك كان أهل المناطق الريفية المجاورة للمدن يقدون إلى أسواقها ببضائعهم من منتجات الريف التي يحملونها على ظهورهم ويعودون إلى قراهم بعد بيعها . وفي فترات الاضطراب كان سكان المناطق الريفية المجاورة للقاهرة يجمعون عن الحضور بمنتجات حقولهم إلى أسواقها خوفاً من

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٢ يتبع .

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٢ - ص ٩٥ .

(٣) ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ١٤٢ - ص ١٥٣ .

(٤) تافور ، الرحلة ، ص ٩٧ - ص ٩٨ .

أن يستولى عليها فرسان الممالك أو الأعراب أو قطاع الطرق (١).

وكان من الطبيعي أن تخضع الأسواق لرقابة الدولة التي اتخذت عدة أشكال ، منها أولئك الموظفون المسئولون عن مراقبة الأسواق؛ ومنها الضرائب التي كانت تفرض على أرباب الأسواق ، كما تدخلت الدولة من آن لآخر لتنظيم الأسواق وتخطيطها :

فقد كان لكل طائفة من أرباب الأسواق عريف ، وكان أولئك العرفاء هم الواسطة بين الدولة من ناحية « وأرباب البضائع » من ناحية أخرى. ويبدو أن عرفاء الأسواق كانوا يخضعون لإشراف المحتسب الذي كان يثق فيما ينقلونه إليه (٢) ، كذلك كانت الدولة تتقاضى ضريبة معينة من عرفاء الأسواق ، إذ يذكر ابن تغرى بردى (٣) أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون ألغى في سنة ٧٢٠ هجرية ضريبة كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق . وفي وسعنا أن نستنتج من صمت مصادر ذلك العصر عن أصحاب هذه الوظيفة ، أن عرفاء الأسواق فقدوا أهميتهم بمرور الوقت :

وذكر القلقشندي وظيفة أخرى هي ، « نظر دار الضيافة والأسواق » ، ويتضح من كلامه أن صاحب هذه الوظيفة لم تكن له سلطة الإشراف على جميع الأسواق ، وإنما كان مسئولاً عن الأسواق التي تتبع الديوان السلطاني، أي أن الضرائب المحيطة منها من حق الديوان السلطاني ، كما كان هذا الموظف يشرف على وجوه إنفاق إيرادات هذه الأسواق (٤). أما الأسواق التي لم تكن تابعة للدولة فكانت تدخل ضمن إقطاعات الأمراء ، أوضح من أوقاف المدارس

(١) ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٦ ص ١٢٦ ، ج ٥ ، ص ٦٧ ؛ قامم

عبد قاسم ، النيل والمجتمع المصري ، ص ٦١ - ٦٣

(٢) المقرئ ، إغاثة الأمة بكشف الغمة (نشر الدكتور جمال الدين الشيال) ، ص ٢٨ .

(٣) ابن تغوى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٤٤ - ص ٤٦ .

(٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٣ .

والجوامع والمارستان : وعلى أية حال فقد أورد لنا المقرئزى أسماء بعض من تولوا وظلفة نظر الضيافة والأسواق (١) .

أما الموظف الذى كثيرا ما رتبط اسمه بالأسواق فهو المحتسب الذى كان له الإشراف الفعلى على الأسواق ، وكانت وظيفة الحسبة من الوظائف الخلية فى ذلك العصر فقد كانت تأتى فى المرتبة الخامسة بين الوظائف الدينية . ولم يكن يتولاها فى أوائل عصر المماليك إلا وجوه الناس وأعيانهم من المتعممين . . . لأنها خدمة دينية : (٢)

وكانت هناك ثلاثة مناصب للحسبة فى مصر آنذاك هى : حسبة القاهرة ، وحسبة القسطنطينية وحسبة الإسكندرية . وكان محتسب القاهرة هو أعلى الثلاثة قلراً ، إذ كان يحضر المواقب السلطانية ويجلس مع السلطان فى دار العدل ؛ كما كان نفوذه يشمل القاهرة والوجه البحرى . أما محتسب القسطنطينية ، فكان يشرف على الوجه القبلى ، بينما اقتصر نفوذ محتسب الإسكندرية على مدينته . وفى بعض الأحيان ، ولاسيما فى أواخر عصر المماليك ، كان من الممكن أن يجمع شخص واحد بين حسبة القاهرة وحسبة القسطنطينية (٣) .

وفى الشطر الأخير من ذلك العصر صار من الممكن أن يتولى الحسبة

(١) المقرئزى ، الملوك ، ج ٢ ، ص ٢٤٤ ص ٢٧١ ، ص ٤١٢ .

(٢) عن شروط المحتسب أنظر ابن الأخوة ، معالم القربة فى أحكام الحسبة ، ص ٧ . ومن تطورها منذ العصر الفاطمى حتى عصر سلاطين المماليك أنظر القلقشنلى ، صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٤٥١ - ص ٤٥٢ ؛ السبكى معيد النعم ومبيد النقم ، ص ٩٢ . وعن مهام المحتسب أنظر القلقشنلى ، المصائر السابق ، ج ١١ ، ص ٦٨ - ٦٩ حيث يورد وثيقة من العصر الأيوبي تحدد مسئوليات المحتسب التى لاعتقد أنها تغيرت كثيرا فى عصر المماليك .

(٣) المقرئزى ، الخطط ، ج ٢ ص ٢٠٧ ، ص ٣٤٩ ، الملوك ج ٤ ، ص ٥٦٥ ،

ابن تفرى يردى ، النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٢٤٩ .

أحد المماليك (١). كذلك صار من المألوف أن يجمع شخص واحد بين الحسبة وغيرها من الوظائف ، كما صارت وظيفة الحسبة تشتري بالرشوة وبعد أن كان يتولاها الفقهاء وأولاد الناس صار المماليك يتنافسون عليها ويسعون إلى توليها بالمال . . وهذه الأموال العظيمة التي سعى بها هؤلاء ما يستخلصونها لإلّا من اضلاع الملمين والأمر لله (٢).

ويهمنا في هذا المقام أن نوضح أن المحتسب كان مسئولاً عن الأسواق من النواحي الصحية والسعرية ، كما كان مسئولاً عن حالات غش البضائع والسرقة في الموازين والمكاييل ، وكان له مجموعة من الأعوان يطوفون الأسواق فيما يشبه الحملات التفتيشية التي نسمع عنها اليوم ، للكشف على نظافة القدور والأواني التي تباع فيها الأطعمة ، ومعاينة من يغش البضائع ، ومصادرة المأكولات الفاسدة وإعدامها ، على نحو ما حدث سنة ٧٤٢ هجرية حين ضبط المحتسب أحد البواردية (تجار الطيور المحفوظة بالتمليح والتي كانت من المأكولات للشائعة بمصر حينئذ) ، وكان يخفي كميات كبيرة من الطيور الفاسدة فعاقبه المحتسب وشهره كما أعدمته الكمية المضبوطة (٣).

وتبدو أهمية هذه الوظيفة في استقرار الأسواق واضحة من خلال الحقيقة القائلة بأن السلطان «المؤيد شيخ» تولى الحسبة بنفسه سنة ٨١٨ هـ لمواجهة ارتفاع الأسعار (٤) : بيد أن هذه الوظيفة كانت لها هيئتها ومكانتها في

(١) يذكر ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة : ج ١٦ ، ص ١٥٢) أن المندوبين من نخشبای ، المعروف برصاص «تولى الحسبة سنة ٨٦٥ هـ . . فكان أول تركي تولى الحسبة بالبذل . . . ولم نسمع ذلك قبل تاريخه لا قديماً ولا حديثاً . . . وهو ما يكشف عن أن الرشوة قد أصبحت هي السبيل لهذه الوظيفة الهامة .

(٢) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٦٥ ، ص ٢٢٣ ، ج ٥ ، ص ٢٧ ، أنظر كذلك السخاوي ، التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ص ٢٦١ ؛ ابن الصيرفي ، إنباء الهجر ، ص ٤٢ - ص ٤٣ .

(٣) المقریزی ، الخطط ، ج ٢ : ص ٩٦ ، السلوك ، ج ٢ ص ٦١٣ .

(٤) العيني ، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد ، ص ٣٤١ - ص ٣٤٢ .

بداية عصر المماليك : ثم فقدت روتقها وسطوتها في خضم التدهور العام الذي كانت البلاد تعاني منه في عصر الجراكسة . كما سنرى فيما بعد .

وبالنسبة للمجتمع كان المحتسب يحتل مكانة هامة ويعد مسئولاً في نظر الناس عن حالة الأسواق . فإذا ما كانت الأسعار معقولة والأسواق مستقرة كان المحتسب يلغى رضا الناس عنه وربما يحملون بغلته وهو راكب عليها ويصبون عليه ماء الورد ويشعلون له الشموع والقناديل على طول الطريق ، على حين تقف الفرق الموسيقية الشعبية والمطربون الشعبيون يحيونه بالأغنيات ويذفونه حين يمر بهم (١) . أما إذا كان المحتسب دون دون مستوى المسئولية فإنه كان يتعرض لكافة ضروب المهانة ؛ وقد يلزم بيته فترة طويلة خوفاً من غضب الناس الذين ينسبون إليه سوء الأحوال وغلاء الأسعار (٢) .

ولم يكن المحتسب وغيره من الموظفين المسئولين عن الأسواق هم التعبير الوحيد عن سلطة الدولة ورقابتها على الأسواق في عصر المماليك ، بل إن الضرائب على كافة أنواعها كانت تكشف عن مدى تدخل الدولة في شئون الأسواق وأربابها ، وتكشف عن حقيقة العلاقة بين الدولة التي كانت تفرض هذه الضرائب ، وأرباب الأسواق وروادها الذين كانوا جميعاً من رعايا هذه الدولة . والواقع أن هناك كثيراً من الضرائب التي كانت تفرض وتلغى ، أو تزيد وتنقص دون سبب واضح . وقد زاد معدل هذه الضرائب في عصر الجراكسة (٣) . والواقع أننا لانقصد حصر هذه الضرائب ، لأن هذا

(١) انقريزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ يتبع .

(٢) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٩ ، ص ٤٣٥ ؛ العيني ، عقد الجمان تاريخ أهل الزمان ، (مخطوط) ، ج ٢٥ ، ق ٤١٣ - ق ٤١٤ ؛ المقريزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٥ .

(٣) أنظر على سبيل المثال ابن تقي الدين (النجوم ج ٨ ، ص ٤٦) حيث يتحدث عن ضريبة نصف السمرة التي كانت تفرض على كل من باع شيئاً بما قيمته ٢٠٪ من ثمن البيع ،

يتطلب أن نفرد له بحثاً مستقلاً ، وإنما تهدف إلى توضيح أحد وجوه سيطرة الدولة في ذلك الزمان على الأسواق .

ومن ناحية أخرى ؛ ارتبطت الأسواق بالكثير من عادات المصريين الاجتماعية ، كما كانت تعبيراً عن جوانب هامة من حياتهم اليومية .

ففي داخل كل سوق من هذه الأسواق كانت تقام مجموعة من الحوانيت . ولكن صغر مساحة الحانوت كان يستدعى بناء مصطبة أمام كل خانوت يجلس عليها البائع لمساومة المشترين أو للحديث مع زواره . وقد أثار استياء أحد المعاصرين أن أصحاب الدكاكين في الأسواق كانوا يمازحون بعضهم بعضاً ؛ وقد يجلس البعض في الدكاكين التي تفد عليها النساء لشراء حاجياتهن . وقد لاحظ أيضاً أن إقبال النساء يكثُر على دكاكين باعة القماش (١) .

وفي ذلك العصر كان من عادة النساء أن تخرجن إلى الأسواق لشراء حاجياتهن وربما يمازحن الباعة أثناء المساومة على الأسعار . وقد يحدث أن تأتي المرأة بصحبة زوجها إلى الدكان ثم يتركها ويذهب إلى مكان آخر . وغالبا ما كانت النساء تشتري لأزواجهن ما يحتاجونه من ملابس (٢) .

كذلك كانت النساء تمثلن غالبية رواد الأسواق في بعض المواسم مثل خميس العهد الذي كان المصريون جميعاً يحتفلون به على الرغم من

وكذلك المقرئ (الملك ج ٣ ، ص ٢٤٤) حيث يتحدث عن ضرائب سوق الجمال ، والسخاوي (التبر المسبوك ، ص ٢٦٨) عن « مكس الجلود » الذي كان يؤخذ من سوق النعال ، أيضا ابن اياس (بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٥ - ص ٧٧ ، ص ٣٠٤ - ص ٢٠٥ ، ج ٥ ، ص ١٧) حيث يتحدث عن ضريبة جديدة كان يتعين على التجار في الأسواق أن يؤدونها إلى المحاسب مع بداية كل شهر .

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٤ ، ص ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٤٥ ، ج ٢ ، ص ٥٥ ، ج ٤ ، ص ٢٢ .

(م ٤ - دراسات في التاريخ)

كونه عيداً مسيحياً : وفي هذا اليوم كانت النساء تخرجن إلى الأسواق ، التي تزدحم بهن ، لشراء البخور والحوائم . ويذكر ابن الحاج أنه لا يمكن لأحد أن يمر بالسوق في هذا اليوم إلا بمشقة لزحمة النساء . ولو أن رجلاً منع أهله من الخروج في ذلك اليوم لوقع التشويش بينهما ، وقد يقول الأمر إلى الازراق ... (١) . والجدير بالذكر أن بعض المعاصرين كانوا يرون في خروج النساء إلى الأسواق أمراً منكراً ، وكثيراً ما ثارت المناقشات في الدوائر الحاكمة ، بحضور الفقهاء والمفتية ، لمنع النساء من إرتياد الأسواق لاسيما في أوقات الازمات الاقتصادية أو الأوبئة . وهو ما يكشف عن المفاهيم الاخلاقية التي كان أهل ذلك الزمان يفسرون بها أسباب الكوارث والشدائد (٢) .

ومن مظاهر إرتباط الأسواق بعادات المصريين وسلوكياتهم الاجتماعية أن الناس كانوا يتوجهون صباح كل يوم جمعة إلى سوق الدجاجين ، بالقاهرة ، وهو سوق كانت تباع به اللواجن بكميات كبيرة كما كانت يباع به طيور الزينة من العصافير الملونة وغيرها من الطيور المغردة ، وهناك يشتري الناس لأطفالهم العصافير لكي يطلقونها حباً في عمل الخير لأن الناس كانوا يعتقدون أن العصافير تسبح بحمد الله (٣) .

كذلك ارتبط « سوق الحلاويين » بعادات المصريين ومواسمهم . ويبدو من اسم هذا السوق أنه كان مخصصاً لبيع الحلوى المصنوعة من السكر . ويذكر المقرئ أن هذه الحلوى كانت تصنع على هيئة الحيوانات من قطط وسباع وغيرها . وقد عرفت هذه التماثيل السكرية باسم العلاقات (مفرداتها علاقة)

(١) المصدر نفسه ج ٢ ، ص ٥٤ .

(٢) قاسم عبده قاسم ، النيل والمجمع المصري ، ص ٧١ .

(٣) المقرئ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٢ تبع .

لأنها كانت تعلق بخيوط على أبواب الحوانيت ، ويتراوح وزن كل منها بين ربع رطل وعشرة أرطال . وكان هذا السوق يزدهر في مواسم أول رجب ونصف شعبان : وعيد الفطر الذي كان الاستعداد له يبدأ من منتصف شهر رمضان . وكان الناس يحضون على شراء هذه التماثيل السكرية - التي تمتلئ بها أسواق القاهرة والأقاليم في هذه المواسم - لأطفالهم . كذلك كان الناس يهادون الأقارب والأصهار بهذه الحلوى ، لاسيما إذا كانت المصاهرة جديدة ، أو إذا لم يكن العريس قد دخل بعروسته . وفي البيوت كان لابد من شراء هذه الحلوى لأهل المنزل (١) على نحو ما يحدث الآن في احتفال المولد النبوي .

وكان سوق الشماعين الذي تخصصت حوانيته في بيع الشموع بأنواعها المختلفة ، من الشموع الموكبية والطوافات والفوانيس يزدهر أيضاً في شهر رمضان ، وفي غطاس النصارى ، والواقع أن هذا السوق - الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عصر الدولة الفاطمية - يمدنا بصورة رائعة من صور الحياة الاجتماعية في مصر أيام المماليك . ففي موسم شهر رمضان ، وغطاس النصارى ، كانت تباع في هذا السوق كميات كبيرة من الشموع الموكبية التي كانت الواحدة منها تصل إلى عشرة أرطال ، بل أن بعض الشموع كانت تصل في وزنها إلى أكثر من قنطار . وكان الناس يقبلون على حوانيت هذه السوق التي تظل مفتوحة حتى منتصف الليل ، وقد حولت الشموع ليله إلى نهار ، لشراء الشموع أو تأجيرها ، ذلك أن الشموع الضخمة ، التي كانت تؤجر ، كانت تحمل على عجلات ويجرها الصبيان في موكب لصلاة التراويح . . . يعجز البليغ عن حكاية وصفه . . . ومن المهم أن نشير إلى أن تقدم صناعة الشموع قد تمثلت في هذا السوق . كما أن حالة الرخاء التي عاشها المصريون في عصر المماليك البحرية ، من ناحية أخرى ، قد انعكست على اهتمامهم بصلاة التراويح وشراء الشموع الضخمة أو استئجارها لهذا الغرض ،

(١) المصدر نفسه ، والجزء والصفحة ، ابن الحاج ، المدخل ، ج ، ص ٢٩٣ .

وهى صورة أخفت فى أواخر ذلك العصر نتيجة التدهور الاقتصادى كما سنرى .

وعلى الجانب الآخر ، يكشف « سوق الشماعين » عن جانب معتم من الحياة المصرية فى ذلك العصر ، ففى هذا السوق كانت بنات الليل تجلس فى الخوانيت حتى ساعة متأخرة من الليل وقدارتدين زياً مميزاً هو الملاءات الطرح والسر اويل الحمراء . وقد عرفت أولئك البغايا باسم « زعيرات الشماعين (١) » .

ونستطيع من خلال المعلومات التى أمدنا بها المقريزى عن « سوق الجوخين » أن نتعرف على بعض التطورات التى جرت على الحياة الاجتماعية فى مصر آنذاك ، فقد كان التجار فى هذا السوق يبيعون الجوخ المستورد من أوروبا لكى يستخدمونه فى صناعة المقاعد والستائر والسروج . ذلك أن المصريين لم يكونوا يلبسون الجوخ سوى فى الأيام المطيرة فوق ثيابهم لكى يقيهم مياه المطر . ولكن تدهور الأحوال الاقتصادية ، وارتفاع أثمان الثياب الحريرية وغيرها من الثياب الفاخرة ، جعل المصريين يتخلون عن نظرتهم تلك ، ويقبلون على ارتداء الملابس الجوخية ، مما أدى إلى إزدهار « سوق الجوخين (٢) » .

وتكشف دراسة الأسواق أيضاً عن أنه لم يكن من عادة المصريين بشكل عام أن يعدوا الطعام فى منازلهم ، بل إن العامة كانوا يتناولون طعامهم خارج منازلهم التى يبلو أنها كانت منازل متواضعة فى الغالب (إذا ما استثنينا بيوت الأثرياء التى حفظ الزمن آثارها) . وانتشرت فى القاهرة آنذاك عدة آلاف من المطاعم التى كان المصريون يأكلون فيها (٣) . والحقيقة أنه قد وجد

(١) المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ص ٩٤ . يتبع .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سعيد ، شور ، المجمع المصرى ، ص ٨٧ .

في ذلك العصر نوعان من المطاعم : المطابخ التي كان الطباخون يعملون فيها الأطعمة التي يبيعونها لحسابهم ، وحوانيت « الشراطين » ، أو « الشراطينية » التي كان الناس يرسلون إليها ما يريدون طهيها من لحوم وخضروات وغيرها ، ويقوم الشراطين بطهيها بعد خلطها بالتوابل وغيرها ثم يرسلونها مع صبيانهم إلى المنازل في قنور مغطاة ، وذلك مقابل أجر معين يأخذونه من زبائنهم (١).

وإلى جانب هذه المطاعم كان هناك عدد كبير من الباعة يغلون في الشوارع جيئة وذهابا حاملين المواقد والنيران ، وأطباق الطعام المعلقة للبيع على حين ترى سواهم حاملين صحاف المأكلة (٢) . كذلك كان بعض الباعة يفتشون الأرض في الأسواق والشوارع وبجوار الجوامع وأمامهم طبلات عليها شتى صنوف الطعام التي يبيعونها للناس (٣) .

أما الخبز ، فكان منه ما يباع جاهزاً في الأسواق ، ومنه ما يعد في البيوت ثم يرسل إلى الأفران . وكان بعض الناس يخبزون في الفرن مشاهرة (أي يدفعون أجر الخبز كل شهر) ، على حين كان البعض الآخر يدفع نقداً عن كل مرة . والحديث بالذكر أن « الخباز » في ذلك العصر كان يعني من يصنع الخبز ليبيعه في السوق ، أما « الفدان » فهو الذي يخبز الخبز الخاص بالبيوت لقاء أجر معلوم (٤) .

وكانت المياه تجلب من نهر النيل ، وتحملها السقاوون على ظهور الجمال ، ويمرون بها على بيوت عملائهم لتفريغها في الأزيار وغيرها من الآواني ، وكان الماء يباع بالقرب ، وربما يأخذ السقاوون الأجر مقدماً ، ثم يرسلون صبيانهم بقرب المياه إلى المنازل ، وكان من المناظر المألوفة والتي تسترعى

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ص ١٨٦ - ص ١٨٩ .

(٢) قافور ، الرحلة ، ص ٩٧ .

(٣) المقرئ ، الخط ، ج ٢ ، ص ٩٣ ، ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٧٩ -

ص ٨٠ .

(٤) قافور ، المصدر السابق ، ص ٩٨ ، ابن الحاج ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٨٢ .

انتباه كل غريب في شوارع القاهرة ، ذلك العدد الكبير من السقائين الذين يروحون ويحيثون لبيع المياه التي يحملونها على ظهور الجمال والحمير أوفى القرب على ظهورهم وينادون عليها بالصلاة على النبي حتى يفسح الناس لهم الطريق .

كذلك كانت الأسواق تعتبر بمثابة «مراكز إخبارية واجتماعية» ، على حد تعبير أحد الباحثين المعاصرين (١) . فالواقع أن السوق كان بؤرة اجتماعية هامة نظراً لأن عدداً كبيراً من الناس يتواجدون فيه ، إما كمشتريين و زبائن للسوق ، وإما بقصد التزهة كما أوضحنا من قبل ، وإما باعتبارهم من أصحاب الحوانيت أو غيرهم من أرباب السوق . ومن الطبيعي أن يتداول الناس الأخبار ، ويتناقشون حول ما يشغلهم من أمور سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . ومن ثم فإننا يمكن أن نقول إن السوق كان مركزاً من مراكز تكوين الرأي العام على حد تعبيرنا المعاصر .

ومما يؤكد الفرض الذي طرحناه أن مصادر عصر المماليك التاريخية كثيراً ما تحدثنا عن النداء في الأسواق لسبب أول آخر (٢) ، فقد كان المنادون يقومون بالدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في حياتنا الحالية من حيث توصيل أوامر الحكومة أو قراراتها إلى أفراد الرعية . والانطباع الذي تركه أخبار هذه النداءات هو أن المنادين كانوا يختارون أماكن التجمع ومنها الأسواق لإعلام الناس بمضمون النداء . كذلك تتحدث هذه المصادر عن تكرار النداء في الفترة الأخيرة من ذلك العصر ، بالأيتحدث الناس في الأسواق في أمور الدولة وأخبار الحكام وإلا تعرضوا للعقاب (٣) .

(١) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص ٨٧ .

(٢) أنظر على سبيل المثال : المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٣٠ ؛ العيني ، عقد

الجمان (مخطوط) ، ق ١٨٣ ؛ ابن قنبرى يردى ، النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٢٦-٢٩ ،

ابن الصيرفى ، إنباء المصر ، ص ٢٠٥ ، ص ٢٢٣ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ،

ص ٢٠ ، ص ١٠٥ - ص ١٠٦ .

(٣) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ - ص ١٥ ، ج ٥ ، ص ٦ - ص ٧ .

ومن ناحية أخرى ، كانت أسواق ذلك العصر تعكس جوانب متعددة من العلاقة بين الحكام والرعية ، فقد كان لابد من الحصول على ترخيص رسمي من الدولة مقابل مبلغ من المال لبناء الحوانيت والمصاطب وإقامة السقائف في الأسواق (١) . كذلك كان الوالى يلزم الباعة في الأسواق بكنس الشارع ورشه بالمياه ، ويعاقب كل من يمتنع عن ذلك ، وكان على كل حانوت أن يعلق قنديلا يضيء طوال الليل ، كما كان على أصحاب الحوانيت في الأسواق أن يزينوا حوانيتهم في الأعياد والاحتفالات العامة ، فضلا عن مظاهرات استقبال سلاطين المماليك التي كان يفرض على الجميع المشاركة فيها (٢) .

وكان طبيعياً في ذلك العصر — كما هو الحال الآن — أن يؤدى أصحاب الحوانيت في الأسواق الصلاة أمام حوانيتهم ، كما كان من المأوف أن تفرش الحصر والبسط أمام الحوانيت لأداء الصلاة (٣) . وكان أرباب الأسواق يؤدون صلاة الجمعة في السوق مما أثار إستنكار بعض المعاصرين (٤) .

إلا أن هذه الصورة الزاهية الألوان للحياة المصرية كما تعكسها الأسواق خلال الشطر الأول من عصر سلاطين المماليك لم تلبث أن تلاشت بفعل عوامل التدهور التي عانى منها المجتمع المصرى منذ أواخر القرن الثامن الهجرى وأوائل القرن التاسع (١٤ ، ١٥ م) . ونجد في مواجهتنا سؤال يفرض نفسه عن عوامل تدهور الأسواق . ومن الضروري أن نوضح منذ البداية أن بعض عوامل التدهور كانت نتائج في حد ذاتها ، وهو ما يشـ

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٢٧ ، ج ٥ ، ص ١٤ .

(٢) القلقشنبي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٧ — ص ٥٨ ، المقرئى ، الأدهب

المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك ، ص ١١ ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٧٠ — ص ٨٧٥ .

(٣) المقرئى ، السلوك ، ج ٦٥١ .

(٤) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

إلى أن مشكلة السببية في التاريخ مشكلة صعبة الحسم ، إذ أن استمرارية العملية التاريخية تجعل من الصعب تتبع جلور هذه العوامل من ناحية ، أو الفصل بين العوامل والنتائج من ناحية أخرى . بيد أن هذا لا يمنع من أن نحاول رسم صورة صادقة - بقدر الإمكان - لهذا التدهور والأسباب التي أدت إليه .

وقد تأثرت حركة أسواق مصر بعملة عوامل متباينة في أواخر ذلك العصر ، وكان لبعض تلك العوامل آثارها السلبية على حركة الأسواق التي انكش حجمها وتوقفت فيها حركة البيع والشراء وغير ذلك من مظاهر الكساد . ويكفى للدلالة على ذلك أن نشر إلى ما قاله المقرئ في هذا الشأن ونصه :
 « .. كان بمدينة القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شيء كثير جداً قد باد أكثرها ، وكفاك دليلاً على كثرة عددها أن الذي خرب من الأسواق فيما بين أراضى اللوق إلى باب البحر بالمقس إثنان وخمسون سوقاً أدركناها عامرة فيها ما يبلغ حوانيته نحو الستين خانوتا ، وهذه من جملة ظواهر القاهرة الغربى ، فكيف ببقية الجهات الثلاث مع القاهرة ومصر : . . . » (١) .

ومن الممكن أن تفسر كلمات المؤرخ الكبير في ضوء الحقيقة القائلة بأن مصر شهدت هبوطاً كبيراً في عدد السكان منذ منتصف القرن الرابع عشر ، وقد انعكس هذا على أسواق البلاد ، من حيث عددها وحركة البيع والشراء بها . فقد ذكر المقرئ أيضاً أن كثيراً من أسواق القاهرة التي شهد بنفسه ملهى رواجها تقلصت بعد القرن الخامس عشر إلى مجرد عدة حوانيت لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة . فقد آل أمر «سوق الخوائصين» مثلاً ، إلى بيع الطواقى التي يلبسها الصبيان . كذلك تلهو «سوق الشماعين» ، ولم يتبق منه في أربعينيات القرن التاسع الهجرى (١٥م) سوى خمسة حوانيت ،

وهناك أمثلة أخرى كثيرة يسوقها المقريزى فى خططه على مدى التدهور الذى أصاب أسواق مصر آنذاك (١) .

والواقع أن هبوط عدد السكان فى حد ذاته ، كان نتيجة لكثير من العوامل المتشابكة التى انعكست أيضا على الأسواق التى اختفى بعضها وانكمش حجم البعض الآخر ، كما قلت حركة البيع والشراء وارتفعت الأسعار ، فضلا عما نتج عن ذلك بالضرورة من كساد .

وتتصل بعض العوامل والأسباب المؤثرة فى حركة الأسواق بالدولة نفسها ، من حيث مدى الاستقرار السياسى ، ومن حيث الإجراءات الاقتصادية المختلفة ، وحالة الأمن فى البلاد ، والنظام النقدى ، وغير ذلك من الأسباب . ويجدر بنا أن نشير إلى أن الاضطراب السياسى الداخلى لم يكن ظاهرة قاصرة على عصر الجراكسة فقط ، وإنما كان ظاهرة عامة طوال ذلك العصر . وتفسير ذلك فى تصورنا هو أن المفاهيم السياسية لدولة سلاطين المماليك ، والتى جعلت العرش من حق الجميع ، قد أدت إلى تنافس أمراء المماليك على عرش السلطنة الذى اعتبروه حقا للأقوى . وبين الآونة والأخرى كان بعض الأمراء الظموحين يترجمون طموحهم إلى عمل عسكري فى شوارع القاهرة التى تتحول إلى ميدان قتال لجيوش المماليك المتحاربة ، وقد تمتد على مدى عدة أيام تضطرب أثناءها الأحوال ، وتعمج البلاد بالفوضى والفرع . ومرغان ماتخلوا الطرقات من روادها ، وتقف الأسواق ، ويهجرها الباعة لتكون ميدانا لقتال فرسان المماليك ومعاركهم الدموية . وتحفل مصادر ذلك العصر بالأمثلة التى تؤكد ذلك ، فقد حدث ، على سبيل المثال ، أن أغلق التجار حوانيتهم عدة مرات فيما بين سنة ٧٨١ هـ وسنة ٧٨٣ هـ ، أثناء النزاع بين الأميرين يرقوق وبركة حول العرش (٢) .

(١) المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٢ - ص ١٠٦ .

(٢) المقريزى ، الملوك ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ - ص ٢٥٣ ، ص ٢٨٦ ، انظر كذلك

ابن أبيك ، كثر الدور ، ج ٨ ، ص ٢٧٢ .

يسد أن هذه الحوادث العنيفة زاد معدل وقوعها في الشطر الأخير من ذلك العصر، إذ كانت مثل هذه الحوادث في عصر البحرية مرهونة بتصارع الأمراء الكبار حول عرش البلاد في الغالب. ولكن نظام تربية المماليك الصارم (١) كان يكفل للسلطين والأمراء السيطرة القوية على ممالكهم، وساعدتهم على ذلك مواردهم التي وفرتها الزراعة المزدهرة والتجارة المربحة. ومنذ أواخر عصر الدولة الأولى بدأ شراء المماليك بعد سن البلوغ، وعرف أولئك المماليك في مصطلح ذلك العصر باسم «الجلبان» أو «الاجلاب». وقد أدى ذلك إلى إنبهار نظام تربية المماليك الذي كان يشكل ركناً من أركان النظام السياسي آنذاك، إذ أن رابطة الأستاذية، التي كانت تربط بين المماليك وأستاذهم (سيدهم) الذي أشرف على تربيتهم منذ نعومة أظفارهم، قد أنهارت. كما تفككت عرى رابطة الحشداشية التي كانت تجمع بين المماليك من أبناء الطائفة الواحدة. كذلك رفع الحظر على نزول المماليك من ثكناتهم في القلعة والسكن بالقاهرة منذ عصر السلطان الطاهر برقوق في أواخر القرن الرابع عشر، وكانت النتيجة أن ضعفت الرقابة عليهم، وقلت فرصة السيطرة على حركتهم.

وفي الشطر الثاني من عصر سلاطين المماليك زاد معدل التدهور السياسي الداخلي بفعل النفوذ المتنامي للمماليك الجلبان، وعدم قدرة السلطان والأمراء على ردعهم. ومن ثم تكررت حوادث الشغب والاضطرابات التي كانوا يشيرونها، فضلاً عن حوادث نهب الأسواق وخطف البضائع والاعتداء على الناس في الشوارع والأسواق حتى أمست تلك الحوادث بمثابة النغمة الدالة في حياة المصريين آنذاك، وكانت النتيجة الطبيعية لمثل تلك الحوادث دائماً أن يسرى الفرع في النفوس، وتضطرب البلاد وسكانها بالقوضى والخوف، وتتوقف بالتالي حركة البيع والشراء وتعلق الأسواق.

ولعل من المفيد أن نورد بعض الأمثلة ذات الدلالة في ذلك المجال. ففي

(١) عن هذا الموضوع أنظر سعيد عاشور، «المجتمع المصري»، ص ٢١ - ص ٢٨.

سنة ٧٦٨ هجرية (١٣٦٨ م) حدث صراع بين «السلطان الأشرف شعبان» و«الأمير بليغا» الذي لحا إلى تولية سلطان آخر هو «الأمير أنوك» شقيق السلطان ، وبذلك صار هناك سلطان على كل من حافى النيل فيما بين جزيرة الروضة والقاهرة ، ولكل منهما أتباعه من الأمراء والمماليك واستمر القتال بين الطرفين عدة أيام « . . . وأسواق القاهرة طوال هذه الأيام مغلقة والاسباب متعظلة ، وليس للناس شغل سوى التفرج في شاطئ النيل على المقاتلين من السلطانية والبلغاوية . . . » (١) .

أما الحوادث التي أثارها الجلبان فالأمثلة عليها كثيرة ومتواترة ، بيد أن ابن أياس يذكر أن أول حوادثهم قد وقعت سنة ٨٧٧ هـ حين هاجموا أحد كبار موظفى الدولة (٢) . وتعددت اعتداءاتهم بعد ذلك على الأمراء وكبار موظفى السلطنة دون أن يجدوا قوة تردعهم أو تقف في طريقهم ، ففي العام التالى هاجم جماعة من الجلبان «الأمير يشبك الدوادار» ففر منهم إلى مدينة البحيزة حيث ظل بها طوال خمسة عشر يوما ، وكانت النتيجة أن امتنع الأمراء من الصعود إلى القلعة ، على حين اعتكف السلطان قايتباى احتجاجاً على تصرف مماليكه (٣) . ولكن الجلبان تأكلوا من عدم قدرة السلطان أو كبار الأمراء على كبح جماحهم فعادوا إثارة الشغب في العام التالى رغبة منهم في قتل يشبك . وهنا أمر السلطان قايتباى أمراءه بالاستعداد لقتال الجلبان فاضطربت الأحوال وماجت القاهرة بالفوضى وأغلقت الأسواق (٤) . ويورد لنا ابن أياس مزيداً من أمثلة الحوادث التي أثارها الجلبان في العقود الأخيرة من ذلك العصر ، وهى الحوادث التي كانت تتسبب دائماً في تعطل

(١) المقرئى ، ج ٣ ، ص ٢٨٠ - ص ٢٨٢ .

(٢) ابن أياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٨٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

الأسواق وإثارة الرعب والفرع نتيجة لما كان يصحبه من أعمال النهب والقتل وغيرها من مظاهر العنف (١) .

وعلى الرغم من أن الأوامر كانت تصدر من حين لآخر بعدم تعرض المماليك الأجلاب للناس والباعة والتجار ؛ فإنه يبدو أن تدهور سلطة الحكومة وعجز السلاطين جعل مثل تلك الأوامر .. كضرب رباب أو كطن ذباب ؛ على حد تعبير المؤرخ ابن تغرى بردى . ومع مرور الزمن تزايد عبث الجلبان بمقدرات الناس وأمنهم مما أدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار .. فى سائر الأشياء من المأكول والملبوس والغلال والعلوفات .. فضر ذلك بحال الناس قاطبة ، رئيسها ونخيسها . . . (٢) . وهو ما يشير إلى مدى النتائج الضارة والآثار السلبية الناتجة عن تدهور سلطة الدولة الداخلى . وانعدام السيطرة على الجلبان الذين كثرت حوادث اعتداءاتهم وتزايد شرهم ؛ بحيث صاروا يخطفون القماش والبضائع من الأسواق ، كما أظهروا استخفافهم بالسلطان وكبار الأمراء (٣) .

وعلى الرغم من تدهور أحوال الدولة ، وانهايار الاقتصاد ، فإن مرتبات المماليك تزايدت نتيجة لكثرة أعدادهم من ناحية ، وتفشى الفساد من ناحية ثانية ، على حين لم تعد الدولة قادرة على الوفاء بهذه المطالب مما كان يدفع بالمماليك إلى التردد وإثارة الشعب . فقد كانت جامكية المماليك السلطانية أحد عشر ألف دينار فى عهد السلطان المؤيد شيخ (٨١٥-٨٢٤هـ) ، ثم وصلت إلى ثمانية عشر ألف دينار ، فى عهد الأشرف برسيابى (٨٢٥-٨٤١هـ) وفى أيام الظاهر جقمق زادت إلى ثمانية وعشرين ألف دينار ثم

(١) المصنفه ، ج ٣ ، ص ١٤٧ ، ج ٤ ، ص ١٢ - ص ١٢ ، ص ٢٦٢ -

ص ٢٦٢ ، ج ٥ ، ص - ص ٧ .

(٢) ابن تغرى برى ، النجوم الزاهرة ، ج ١٦ ، ص ٩٨ .

(٣) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٢٢٢٥ ، ص ٢٨٨ .

وصلت إلى ستة وأربعين ألفاً في زمن قايتباي (٨٧٢ - ٩٠١ هـ) (١) ونتيجة لهذه الزيادة جمع قايتباي مجلساً بالقلعة حضره قضاة القضاة ونوابهم وعدد من شيوخ العلماء ، وأخذ السلطان يدعو على نفسه بالموت ويتبرم من السلطنة نظراً لأن الخزانة خاوية ومطالب المماليك كثيرة (٢) .

وعلى الرغم مما يحمله هذا المثال من دلالات واضحة على مدى تدهور الأحوال المالية في أواخر ذلك العصر ، فإن الأمثلة التي تؤيده كثيرة ومتواترة في مصادر تلك الفترة . ففي سنة ٩٠٦ هجرية تأخرت رواتب المماليك الأجلاب وثاروا على السلطان قنصوه الغوري الذي اشتكى من أن الخزانة خاوية وقد كثرت العسكر من سائر الطوائف ما بين ظاهرية وأشرفية وإينالية وخشقدمية ، وقايتباية وناصرية ، ومماليك الظاهر قانموه ومماليك الإشراف جانبلاط ، ومماليك العادل طومانباي ، ومماليك النواب والأمراء الذين قتلوا .. فمن أين أسد هؤلاء المماليك ؟ ، (٣) :

وفي العام التالي تأخرت رواتب المماليك ثلاثة أشهر ، فتمردوا على السلطان وهددوه ، فأخذ يستولى على أموال الناس قسراً ، ونتيجة لذلك طالب أصحاب الأملاك من السكان أن يدفعوا أجرة مساكنهم ودكينهم عشرة شهور مقدماً .. فحصل لهم بسبب ذلك الضرر الشامل ، وتعطلت الأسواق من البيع والشراء ، وغلقت غالب دكاكين القاهرة ، ووقع الاضطراب

(١) ابن الصيرفي إنباء مصر ، ص ٣٣ - ص ٣٧ . وقد ذكر هذا المؤرخ أن من أسباب هذه الزيادة أن الاستادار كان يبيع الجامكية (المرتب) ويهبها ، كما كان يزيد في جوامك المماليك السلطانية ويرتب لأولادهم جامكية حتى ولو لم يكن لهم أولاد ، مقابل رشوة يأخذها .

(٢) المصدر نفسه ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٩ .

(٣) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٣ - ص ١٨ . والجدير بالذكر أن كل طائفة من طوائف المماليك المذكورة تنسب إلى السلطان الذي اشتراها وكانت تعمل في خدمته .

للغنى والفقير ، وصار الناس بين جمرتين : (١)

وليت الأمر كان يقتصر على ذلك ، ففي بعض الأحيان كان المماليك ينزلون إلى الشوارع والأسواق يسرقون وينهبون . ففي سنة ٩١٦ هجرية ، عجز قنصوه الغورى عن دفع مرتبات المماليك فنزلت جموعهم إلى شوارع القاهرة ونهبوا سوق جامع ابن طولون ، وسوق الصليبة ، وسوق تحت الربع ، وسوق البسطين «...» حتى كادت مصر أن تخرب عن آخرها في هذا اليوم ، وأغلقت بقية الأسواق . وثبت أن عدد الخواريق التي نهبها الجلبان في ذلك اليوم خمسمائة وسبعين خانوتاً ، وقدرت خسائر التجار بحوالى عشرين ألف دينار (٢) .

ومما يؤكد أن العبث والإفساد اللذين سببهما المماليك الأجلاب في حياة المصريين اليومية ، قد تركا تأثيراً مدمراً على الاستقرار الضرورى لرواج الأسواق ، ما يذكره ابن تقي بردى في حوادث سنة ٨٦٠ هـ - موضحة مدى استهتار هؤلاء بالمصريين والأثر الذى تركوه في نفوسهم - فقد حدث أن خرج جهاز إحدى العرائس محمولا على رؤوس الحمالين وعلى ظهور البغال ليزفوه كما كانت عادة المصريين آنذاك . وتصادف أن مر أحد فرسان المماليك بجوار الموكب ثم وقعت قطعة نحاس أحدثت صوتاً جعل الحصان ينفعل ، مما أحتق الفارس فضرب حصانه وساقه مسرعاً . وهنا حدث أمر غريب «.. فلم تشك العامة في أن المماليك نزلوا إلى نهب حوانيت القاهرة ، فأغلقت الأسواق في الحال ..» (٣) .

ويبدو أن عجز الحكام عن منع المماليك الجلبان من الاعتداء على الناس

(١) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٨ ، ص ١٦ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) ابن تقي بردى ، النجوم ، ج ١٦ ، ص ٩٦ - ص ٩٧ .

قد جعل الأخيرين يعتمدون على أنفسهم في التصدي للممالك ، ويبدو أيضاً أن الممالك قد نالهم بعض الأذى من الناس . فقد نودى في القاهرة سنة ٩٢١ هـ (١٥١٥م) بأن « لا سوق ولا تاجر يبدل ممالك السلطان ، ولا يمسك لأحد منهم فرس ، ومن فعل ذلك قطعت يده . » (١) ومن ناحية أخرى كانت هذه المتأداة من أكبر أسباب الفساد ، إذ صار الممالك يدخلون الأسواق ويخطفون القماش دون أن يتمكن أحد من التصدي لهم .

وهكذا ، بينما كانت الاضطرابات السياسية الداخلية في الشطر الأول من ذلك العصر راجعة إلى المنافسة بين كبار الأمراء والتنازع على العرش ، فإن فساد الممالك الأجلاب وهجماتهم المتكررة على الأسواق صارت أمراً مألوفاً في الحياة اليومية أواخر ذلك العصر ، مما ترك أسوأ الآثار على الأسواق والتجارة الداخلية .

ومن بين العوامل المؤثرة في حركة الأسواق والتي تتصل بالدولة نظام طرح البضائع الذي تراه آثاره الويلة على حركة الأسواق آنذاك . ويمكن أن نستدل من المصادر التاريخية المتاحة على مدى ما كان هذا النظام يحمله في طياته من مؤشرات دالة على مدى تدخل الدولة في حركة الأسواق من جهة ، والنتائج السلبية لهذا النظام من جهة ثانية .

وتقوم فكرة نظام طرح البضائع - التي كانت تختلف وتتنوع تنوعاً كبيراً ما بين الأبقار والماشية والأقمشة والثياب والفرايج والزيت والعسل وغيرها - على أساس أن تفرض الدولة ما يتوفر لديها من سلع وبضائع ، لسبب أو لآخر ، على التجار بالسعر الذي تراه وبالكمية التي تريدها ، بغض النظر عن حاجة الأسواق ، كما أن التاجر لم يكن له حق الرفض أو حتى المساومة على الأسعار .

أما مصادر تلك البضائع ، فلها تنوعت ما بين الهدايا الواردة صعبة

(١) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٦٥ .

السفارات التي كان الحكام المعاصرون يرسلونها إلى سلاطين الممالك ،
والأسلاب والغنائم التي غنمتها الجيوش والأساطيل المصرية أو الحملات
التأديبية التي كان الأمراء يقومون بها ضد العربان في شتى أنحاء مصر .
وفضلاً عن ذلك كان نظام طرح البضائع يعتمد على احتكار بضاعة بعينها (١) ،

ويبدو أن إجراء طرح البضائع كان يتبع من حين لآخر نتيجة لرغبة
الدولة في مواجهة متاعبها المالية . ومن ناحية أخرى ، كانت الدولة تلزم
التجار بتسديد أثمانها في الحال مما كان يسبب لهم كثيراً من المتاعب . ويتضح
من النصوص التاريخية المتاحة أن أسلوب الحكام في معاملة التجار عند طرح
البضائع عليهم كان من القسوة والشدة بحيث كان التجار يتمنون الموت لأنفسهم
في بعض الأحيان (٢) .

وقد تعطل الأسواق نتيجة انشغال التجار بشراء ما تطرحه الدولة من
بضائع مثلما حدث سنة ٨٢٧ هجرية ، حين عاد بعض رجال الأسطول
بغنائمهم التي غنموها من قبرص وكان من بين الغنائم كميات كبيرة من
الحوخ ، وكان نصيب السلطان برسباى منها مائة وثلاث قطع طرحت كلها
على التجار وفقاً للسعر الذي حدده السلطان . وكما حدث سنة ٨٢٩ هـ بعد
الاستيلاء على جزيرة قبرص وأسر ملكها جانوس ، إذ أمر « السلطان برسباى »
بجمع التجار لشراء الغنائم فتعطلت أسواق القماش عدة أيام لإنشغال التجار
بشراء الغنائم (٣) . وقد يهرب التجار حين يعجزون عن الوفاء بالثمن المطلوب
كما حدث سنة ٩١٧ هـ ، حين طرح السلطان قنصوه الغورى على التجار
في الأسواق « زيتاً وعسلاً وزيبياً وأصنافاً بضائع يخسرون فيها الثاثل . . » ،

(١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة : ج ٩ : ص ٤٦ - ص ٤٧ . حيث ذكر في
حوادث سنة ٧١٠ هجرية أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون قد أبطل « ما كان مقرراً من طرح
الفراريج » ، ويبدو من خلال النص أنه كان يوجد بكل إقليم ضامن مهمته طرح الفراريج على
التجار « ولا يقدر أحد يشترى فروجاً إلا من الضامن » .

(٢) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢٩٥ : ج ٣ ، ص ٧٣٨ .

(٣) المسدرة لقصه ، ج ٣ ، ص ٧٢٢ - ص ٧٢٦ ، ص ٧٢٨ .

وكانت النتيجة أن هرب التجار وأغلقت الأسواق عدة أيام (١) .

وهكذا فإن نظام طرح البضائع ، كإجراء اقتصادي تعسفي من قبل الدولة ، سبب كثيراً من المتاعب للتجار (٢) ، كما كان من عوامل انكماش حركة الأسواق الداخلية . إذ كان من الطبيعي أن يحاول التجار تعويض ما تكبدوه من أموال في هذه البضائع المفروضة عليهم فتميلوا عن تحقيق نسبة من الربح ، وهو ما كان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار وكساد حركة الأسواق .

والجدير بالذكر أن بعض كبار الأمراء كانوا يقومون بفرض حمايتهم على بعض الحوانيت مقابل امتياز معين ، وكان وجود « رُنتك » الأمير (أي شارته) على أى حانوت هو رمز هذه الحماية التي تحمى صاحب الحانوت من قبول البضائع التي كانت الدولة تطرحها على التجار . بيد أن رغبة السلطان برسباي في الحصول على الأموال من أى وجه جعلته يابغى تلك الحماية في سنة ٨٢٩ هـ فأمر بمنع الأمراء والأعيان من الحماية ومحيت رنوكهم عن الحوانيت والطواخين والمعاصر حتى يتمكن مباشرة السلطان من رمي البضائع مابين سكر وأرز وغير ذلك .. فشمل الضرر كثيراً من الناس لما في ذلك من الخسارة في أثمانها .. (٣) .

كذلك كانت الدولة تحاول تسعير البضائع لاسيما في أوقات الأزمات الاقتصادية . ومن الناحية القانونية اختلف الفقهاء حول شرعية نظام التسعير ، فبينما قال البعض أنه يحرم على المحتسب التسعير في كل وقت أجاز البعض

(١) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ص ٢٤٢ .

(٢) ابن الصيرفي ، إنباء المصير ، ص ٢٦١ ، حيث يذكر في حوادث سنة ٨٧٥ هـ . أن الأساكفة قد طرح عليهم من ديوان الدولة جلود مقابل بعض المصنوعات الجلدية ، كما قعطل تجار الحوانيت لانشغالهم في بيع تركة أحد كبار الأمراء .

(٣) المقرئزي ، السلوك ؛ ج ٤ ، ص ٦٢١ .

الآخر التسعير في زمن الغلاء ، كما رأى بعض الفقهاء أن التسعير يجوز في حالة إذا ما كانت البضائع الخاضعة للتسعير من إنتاج البلاد وليست من الواردات (١) . وعلى أية حال فإننا نستطيع أن نستنتج من نصوص المصادر التاريخية أن نظام التسعير قد طبق بالفعل بقصد الحد من ارتفاع الأسعار ، بيد أنه تميز — كغيره من تصرفات الحكام — بالعشوائية والارتجالية . على أننا يجب أن نلاحظ أن الدافع إلى التسعير كان يختلف من وقت لآخر . ذلك أنه بينما كان الدافع في أوائل ذلك العصر هو الرغبة في تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية (٢) ، تمثل الدافع في السنوات الأخيرة من العصر نفسه في الخوف من تمرد المماليك الجلبان وغضبهم إذ أنهم كانوا قد أخلوا بتدخلون في شئون الأسواق (٣) .

وينبغي أن نلاحظ أن التسعير كان يأتي بنتائج عكسية لما كان مرجواً منه في بعض الأحيان ، وهو ما يكشف عن حقيقة أن تدخل الدولة في شئون السوق من خلال التسعير لم يكن يوثق ثماراً إيجابية دائماً ، لاسيما وأن المحتسب المسئول عن مراقبة الأسعار لم يكن دائماً على المستوى المطلوب من الكفاءة والأمانة ، لاسيما في عصر الجراكسة (٤) . بل إن الحسبة كانت تظل شاغرة فترة طويلة . وكان المحتسب عادة من أمراء المماليك في أواخر ذلك العصر . وكان غالبية هؤلاء مجهلون حقيقة مسئولياتهم ، كما أنهم غالباً ما كانوا يعتمدون على أعوانهم الذين استغلوا مناصبهم في تكوين الثروات . وكان البائع الذي لا يدفع لهم الرشوة يتعرض للضرب والإهانة على الرغم من

(١) السبكي ، معيد للنعم ومبيد للنقم ، ص ٩٢ .

(٢) المقرئزي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٠٦ - ص ٥٠٧ ، ج ٢ ص ٦٦٩ .

(٣) يذكر ابن أياس في حوادث سنة ٩١٩ هـ . سنة ٩٢٢ هـ أن علة محاولات قد جرت لتسعير البضائع كلها حتى الكثافة خوفاً من الجلبان . أنظر بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٢٨ ، ج ٥ ، ص ٦ - ص ٧ ، ص ١٨ .

(٤) أنظر ما سبق عن المحتسب .

أن جميع الباعة في الأسواق كانوا يبيعون بسعر أعلى من السعر الذي يحدده المحتسب (١).

وكانت الضرائب الطارئة التي كان سلاطين المماليك يفرضونها على تجار الأسواق نتائج لا تقل من حيث ضررها عن طرح البضائع أو التسعير التعسفي، فقد تعين على التجار أن يدفعوا هذه الضرائب الطارئة والتي كانت تزيد بشكل مطرد مع زيادة معدل التدهور في مالية الدولة. ومن الطبيعي أن تساهم هذه الضرائب في ارتفاع الأسعار من جهة، وزيادة محاولات الغش والسرقة في الموازين والمكاييل من جهة ثانية.

ومنذ بداية دولة سلاطين المماليك استحدثت عدة ضرائب سميت «الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية» (٢). وأخذت أسواق البلاد تعاني من الضرائب التي ازداد عددها وتضاعفت قيمتها على مر السنين. وكان لهذه الضرائب الشهرية (مشاهرة) والأسبوعية (مجامعة) تأثيرها المدمر على الأسواق والتجارة الداخلية بوجه عام. ومن الأمور ذات الدلالة ما ذكره السخاوي في حوادث سنة ٨٤٧ هجرية من أنه «... كثر التطفيف في الموازين والغش في البضائع. وفشى ذلك فشواً منكراً وطمع السوق لما جعل عاينهم من الرواتب الشهرية والجمعية...» (٣) وهو ما يؤكده ابن إياس في مرحلة لاحقة، ففي سنة ٩٠٧ هجرية احتاج السلطان قنصوه الغوري لبعض الأموال لمواجهة مطالب المماليك، فبدأ يفرض «مغارم» جديدة على الناس، وكانت النتيجة أن تعطلت حركة البيع والشراء في الأسواق، وأغلقت أغلب

(١) ابن الصيرفي، أنباء الهجر، ص ٤٢ - ص ٤٣، ص ١٢٥، ص ٢٠٣ -

ص ٢٠٤.

(٢) المقرئزي، السلوك، ج ١، ص ٢٨٤. كان ذلك سنة ٦٥٠ هجرية في

عهد السلطان المعز أيك وتنسب هذه الضرائب إلى وزيره «هبة الله بن صاعد الفائزي».

(٣) السخاوي، التبر المنيوك في ذيل السلوك، ص ٧٧.

حوانيت القاهرة (١) .

وكانت مثل هذه الضرائب تدفع بالباعة إلى رفع الأسعار عدة مرات في بعض الأحيان ، دون خشية أو خوف من العقاب ، لأنهم كانوا يجلون المبرر والعذر في تلك الضرائب التي تزايد عبؤها على كواهلهم على مر السنين . ومن ناحية أخرى ، كان الباعة يلجأون إلى الغش في الموازين والمكاييل ونوع المبيعات رغبة في تعويض الأموال التي غرموها من جهة ، وتحقيقاً لمزيد من الأرباح من جهة ثانية . والنتيجة أن تقفز الأسعار ، ويظهر ما نسميه « السوق السوداء » بتعبيرنا المعاصر ، ويزايد الضغط على المستهلك العادي مما يدفعه إلى الاقتصار على شراء الضروريات فقط ، ومن ثم تنكشف الأسواق من حيث حركتها ، ومن حيث حجمها وعددها على حد سواء .

كما تكشف هذه الضرائب ، من ناحية أخرى ، عن طبيعة العلاقة بين سلاطين الممالك ووعايلهم في ظل المفاهيم السياسية التي حكمت ذلك العصر ، وهو ما قد يدعم ما ذهبنا إليه في مدخل هذا الكتاب من أن مصر في ذلك الزمان كانت « سلطان ورعية » ، على حد قول بن خلدون .

ومن المنطقي أن يكون للنظام النقدي أثره الخطير على حركة أسواق مصر . ففي بداية عصر سلاطين الممالك ، كان رصيد الدولة من الذهب والفضة كبيراً . فعلى مدى مائة وثلاثين عاماً تقريباً لم تحدث أية أزمة نقدية خطيرة تسبب ارتفاعاً مفاجئاً في الأسعار إذ كانت دور سك النقود تجد كفايتها من الذهب والفضة اللازمين لسك الدينار الذهبية والدراهم الفضية ؛ وكان الذهب يأتي أساساً من بلاد غانا والتكرور (مالي الحالية) ، التي كانت تربطها بمصر علاقات وطيدة في ذلك الحين على المستوى الإقتصادي والديني والثقافي ، إذا كانت القوافل التجارية تتردد بين مصر ومناطق

(١) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٦ . والجدير بالذكر أن الضرائب الشهرية والأسبوعية تعرضت للالغاء والإبقاء عدة مرات (المصدر نفسه ، ص ٤ ، ص ٢٥ ، ص ٧٧ ، ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ج ٥ ، ص ٦-٧ ، ص ١٧) .

غرب إفريقيا بشتى المصنوعات المصرية مقابل الذهب وغيره من منتجات هذه البلاد . وقد تحدث ابن بطوطة في رحلته عن توفر الذهب بهذه المناطق ، وعن كرم « منسى موسى » - سلطان مالى الذى زار مصر - كما تحدث عن رحلات التجار من أبناء هذه البلاد إلى مصر (١) أما الفضة فكانت تصل إلى مصر بشكل أقل انتظاماً ، ولكنه كان كافياً لسد حاجة البلاد وضمان استقرار النظام النقدي . وكانت ترد إما من أوروبا أو من وسط آسيا . وبفضل توفر الفضة استطاع السلطان الظاهر بيبرس ، المؤسس الحقيقى للدولة سلاطين المماليك ، أن يجعل نسبة الفضة في الدرهم سبعين في المائة من وزنه . وقد تمكن سلاطين البحرية من سك دراهم فضية ثابتة القيمة وصل متوسط وزنها إلى ٢.٩٧ جم (٢)

ولكن اختفاء العملات الفضية منذ أواخر القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) كان إيذاناً بالخراب الإقتصادى والتدهور السياسى الذى أودى بدولة المماليك في نهاية الأمر فقد تناقص رصيد البلاد من الفضة بالتدريج ، ومن ثم قلت نسبة الفضة في الدرهم مما أدى إلى انخفاض سعره فبعد أن كان $\frac{1}{4}$ من الدينار في بداية ذلك العصر ، وصل إلى $\frac{1}{10}$ ثم إلى $\frac{1}{20}$ من الدينار في فترة لاحقة . وكان السبب في ذلك راجعاً إلى ازدياد الطلب في الجمهوريات الإيطالية التجارية على الفضة ، مما أدى إلى شرائها ومسحها من أسواق الشرق ؛ وهو ما أشار إليه المقرئى بقوله إن النصارى كانوا يصدرون الفضة من بلاد الشرق إلى أوروبا . وعلى أية حال فقد توقفت الدولة عن سك الدراهم الفضية مع مطلع شمس القرن الخامس عشر ، وقد استعاض المماليك عنها بالنحاس الذى كان إنتاجه قد زاد في أوروبا ، ولا سيما في البلاد الواطئة والمجر والبوسنة والمهرسل (٣)

(١) ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٦٧٢ ، ص ٦٧٨ .

(٢) Ashort, A social and economic hist., pp. 291 - 93 .

(٣) I bid, pp. 305, f.

و حين كان رصيد الدولة من الذهب والفضة كبيراً ، كان النظام السعري يستند على قاعدة ذهبية وفضية ضمنت للأسواق حالة من الاستقرار والرواج . ولكن ظهور الفلوس النحاسية منذ وقت مبكر ، ثم حلولها محل النقود الذهبية والفضية كأساس للسعر في مرحلة لاحقة ، كان علامة على مدى تدهور الأحوال الاقتصادية . ويقدم لنا المقرئى تقريراً مطولاً عن بداية تدهور النظام النقدي ، واستمرار هذا التدهور في الشطر الثاني من هذا العصر . ويتضح من كلام مؤرخنا أن الفلوس النحاسية ضربت سنة ٧٥٩ هـ على أساس أن تكون قيمة كل فلس $\frac{1}{4}$ من الدرهم الفضة الذي كانت قيمته آنذاك $\frac{1}{4}$ من الدينار الذهبي ، ثم وصل سعر الدرهم - نتيجة لانخفاض كمية الفضة به - إلى $\frac{1}{8}$ من الدينار . ويذكر المقرئى أن الدراهم في عصر برقوق كانت تسبك ثلثها نحاس وثلثاها فضة . وفي ذلك الحين كانت الفلوس قاصرة على شراء البضائع التي لاتصل في قيمتها إلى الدرهم . ومنذ أواخر القرن الرابع عشر أكثر الظاهر برقوق من سك الفلوس النحاسية ، وكادت الدراهم الفضية أن تختفى من السوق . ثم أصبحت الفلوس هي القاعدة السعرية (١) .

وعلى الرغم مما تحمله المصادر التاريخية من المؤشرات الدالة على تدهور النظام النقدي والتدهور الاقتصادي بصفة عامة ، وكساد التجارة الداخلية والأسواق بصفة خاصة ، فإن الأمر لم يقتصر على حلول الفلوس النحاسية محل الذهب والفضة كقاعدة لنظام الأسعار ، بل إن محاولات تزيف هذه الفلوس اتخذت شكلاً دائماً . واتخذ تزيف العملة مظهرين أساسيين هما : انقاص وزنها ، وخلط الفلوس النحاسية بمعادن أخرى أقل قيمة ، خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس على أساس الوزن وليس العدد . وكان لعمليات التزيف هذه أسوأ الأثر على حركة الأسواق ، إذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها ، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد ، كما ترتفع

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٩٤١ - ص ٩٤٤ .

الأسعار فى موجة تضخم جنونية تصل إلى حد أن تغلق الحوانيت وتتعطّل الأسواق .

ولابأس من أن نورد بعض الأمثلة الدالة على ذلك ، ففي سنة ١٧٢٠هـ ، تعرض السوق الداخلى لهزة مؤقتة بسبب الزغل (أى التزييف) فى الفلوس . وعلى الرغم من تسعير الحكومة للفلوس على أساس الوزن تارة ، وضرب وتشهير عدد من الباعة لإجبارهم على التعامل بهذه الفلوس تارة ثانية ، ثم الأمر بعدم تداول الفلوس مالم تكن عليها علامة دارسك النقود تارة ثالثة ، فإن الأسعار ظلت ترتفع حتى عاد السلطان الناصر محمد بن قلاون من سفره ، وأمر بسك فلوس جديدة بسعر جديد ، كما تحدّد سعر الفلوس القديمة على أساس الوزن فأنفجرت الأزمة (١) .

كذلك حدث فى سنة ٧٢٤ هـ أن أكثر غش الفلوس .. فتوقف الناس عن أخذ الفلوس ، وكثر ردها وعقوبة الباعة على ذلك بالضرب والتجريس إلى أن فسد الحال ، وغلقت الحوانيت وارتفعت الأسعار :.. وتكررت مثل هذه الأزمة فى سنة ٧٤٥ هـ وفى سنة ٧٤٩ هـ (٢) .

وكانت الدولة تلجأ فى بعض الأحيان إلى إصدار عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة التزييف وما ينتج عنه من آثار سلبية على الأسواق الداخلية . بيد أن حرص السلاطين عن تحقيق المكاسب من سك النقود الجديدة بأسعار تفوق قيمتها الشرائية من ناحية ، وعدم وجود سيادة من ناحية ثانية ، فضلا عن تعود الناس على عدم من ناحية ثالثة — كل هذا كان يؤدى بالضرورة إلى بمرور الزمن .

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ — ص

(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ ، ص ٦٦٩ ، ص

النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٧٧ .

وفي عصر الجراكسة تفاقمت أزمة النقد في مصر ، وأخذ الناس يخلطون الفلوس النحاسية - التي كان التعامل بها على أساس الوزن - بقطع الرصاص والحديد . ونتيجة لأنهار سلطة الدولة تمادى الناس في ذلك حتى أن الفقة التي ترن مائة رطل « . . لا يكاد يوجد بها عشرين رطلا من الفلوس . . » بل إن هذه الفلوس النحاسية كانت تهرب إلى الخارج حيث تباع بسعر أعلى ، كما كان الناس في الداخل يصهرونها ليصنعوا منها القلور والأواني النحاسية التي كان سعر الرطل فيها أعلى من السعر الذي حددته الحكومة لرطل الفلوس (١) .

والنتيجة التي نخرج بها من تحليلنا لهذه المعلومات هو أن الحكومة كانت تخفض من قيمة العملة المتداولة في الأسواق رغبة في تحقيق المكاسب للسلطين من فروق السعريين هذه العملات ، وبين العملات الجديدة التي يصدهرونها ويؤكد ذلك ما تذكره مصادر تلك الفترة عن تسعير العملات المتداولة ، أو إصدار عملات جديدة بأسعار تفوق أسعار جميع العملات المتداولة ، أو منع تداول العملات الأجنبية مثل الدينار الأفرنتي الذي حاز ثقة الناس وسيطر على سوق النقد في مصر (٢) .

(١) المقریزی ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٦٢٩ - ص ٦٣٠ ، ص ٦٣١ .
(٢) يذكر المقریزی في حوادث سنة ٨٢٦ هـ أن السلطان برسباي خفض قيمة الدينار الأفرنتي عشرة دراهم فخر التجار كثيراً (السلوك ، ج ٣ ، ص ٦٣٨) ، كما يذكر ابن الصيرفي في حوادث سنة ٨٧٣ هـ ما نصه : « فودى على الفلوس العتق المتقاة من الرصاص والحديد بأربعة وعشرين درهما الرطل على عاداتهم ، وضربت فلوس جدد كل أربعة بدرهم ونصف ، والرطل ستة وثلاثين درهما . وهذا فيه ضياع أموال المسلمين ليحصل الشياطين أهل دار الضرب مقصودهم من جمع المال فإنهم يأخذون من الناس الفلوس بأربعة وعشرين ويخرجونها بستة وثلاثين فيخسرون المسلمين الثلث في أموالهم... » (نباء الهجر ، ص ١٣٣) ، وذكر ابن أياس (بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٠ ، ص ٢٩) أن الأسواق تعطلت عدة أيام سنة ٩٠٧ هـ بسبب فلوس جدد سكها السلطان الفوري تنخر في الماملة الثلث ، كما كانت البضائع تباع بسعريين وفقاً للفلوس القديمة والفلوس الجديدة .

لمزيد من الأمثلة أنظر المقریزی ، السلوك ، ج ٣ ، صفحات ٧١٠ - ٧١٢ ، ٨٠٥ ، ٨٥٦ ، ٩١٢ .

وهكذا ، كان تدهور النظام النقدي في مصر زمن الجراكسة ، حاملا حاسما في تدهور الأسواق والتجارة الداخلية . فإن نفوذا رصيده الدولة من الذهب والفضة أدى إلى تخفيض قيمة الدراهم الفضية بشكل مطرد ، ثم اختفائها من الأسواق المصرية تماما ، على حين سيطرت العملات الأجنبية الذهبية (الدينار الأفرنجي) على السوق الداخلي ، ثم ظهور الفلوس النحاسية كقاعدة لنظام التسعير ، ومالحق بهذه الفلوس من غش وتزييف أو تهريب أو صهر لأغراض ذات ربح أكبر - نقول إن هذا كله انعكس على الأسواق بشكل سلبي فربها الكساد ، وأغلق منها عدد كبير ، كما انكمش العدد الباقي إلى عدد هزيل من الحوانيت ، بل إن بعض البلاد ، لاسيما في الصعيد ، عادت إلى نظام المقايضة البدائي (١) .

وثمة عامل هام ارتبط بالأسواق من حيث تأثيره السلبي على الأسواق ، وتقصد به حالة الأمن الداخلي في البلاد . فمن المعروف أن التجارة وحركة الأسواق لا تزدهر وتروج إلا في ظل استقرار الأمن واستتبابه ، سواء على طول الطرق التجارية أو في داخل البلاد ، والعكس صحيح تماما . وتنسحب هذه المقولة على حركة الأسواق المصرية في عصر المماليك كما تنسحب على غيرها في العصور التاريخية الأخرى .

دلك أن تدهور النظام السياسي تمثل في فشل الدولة في السيطرة على كافة شئون البلاد ، وانعكس هذا الفشل على حالة الأمن في البلاد في عصر الجراكسة على نحو خاص . بيد أن الواقع التاريخي يقتضي منا أن نقرر أن عصر المماليك البحرية ، قد شهد هو الآخر ، فترات من اضطراب الأمن لاسيما في عهود السلاطين الضعاف ، أو حين يتنافس الأمراء على

(١) يذكر المقرئ (السلوك ، ج ٣ ، ص ٧٠٥) مانعه « ... وقد شمل الخراب إقليم مصر ، مدينتها وأريافها ، لاسيما الوجه القبلي ، فمن شدة فقر أهله وسوء أحوالهم لا يتبايعون إلا بالغلل لعدم الذهب والفضة ، بعد أن كانوا من الفنى والهمة في للغاية ... » .

السلطة كما أوضحنا من قبل . ولكن التدهور الأدنى اتخذ صفة الدوام والثبات في أواخر القرن الرابع عشر ، ومنذ ذلك الحين فصاعداً بات هذا التدهور نغمة دالة في حياة المصريين اليومية .

فإن حوادث سرقات الأسواق على أيدي عصابات كبيرة العدد من الفرسان والمشاة أصبحت مادة ثابتة في حولية ابن أبياس التي تؤرخ لأواخر عصر المماليك فيما يشبه اليوميات ، وكانت تلك العصابات تنهب البضائع من الأسواق وتقتل الخفراء دون أن تجد من يتعقبها (١) .

كذلك فإن العربان - الذين سببوا كثيراً من المتاعب طوال عصر المماليك - كثيراً ما تسببوا في اضطراب الأحوال ، وإنعدام الأمن في سائر أنحاء البلاد . إذ تتحدث مصادر تاريخ هذا العصر عن كثير من هذه الحوادث في عصر الجراكسة والتجاريد التي خرجت لردعهم دون أدنى فائدة (٢) . بل إن البلوكانوا يهاجمون المدن أحياناً في وضوح النهار وينهبون الناس وقد يقتلون البعض ، أو يطلقون المساجين من السجن (٣) .

ومن مظاهر إنهيار الأمن أيضاً هروب السجناء ، كما حدث سنة ٨٩١٣هـ ، واضطراب الأحوال في البلاد ، أو حوادث العثور على قتلى دون التوصل إلى الجناة (٤)

(١) ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣٣٤ ، ج ٤ ، ص ٢٠ ، ص ٢٥٩ - ص ٢٦٠ .

(٢) ابن الصيرفي ، إنباء الهصر ، صفحات ٩ ، ١٠ ، ٣٧ ، ٧٩ ، ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ صفحات ١٢ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٤٣ ، ٧١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ٣٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٦٩ .

(٣) ابن الصيرفي ، المصدر السابق ص ٤٤٣ - ص ٣٤٤ ، ابن أبياس ، المصدر السابق ج ٣ ، ص ١٠٥ .

(٤) ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٣٣٥ ، ص ٢٠٠ .

ومن نافلة القول أن نكرر أن هذه الحوادث والاضطرابات كانت تسبب نوعاً من الكساد في حركة الأسواق ، مما كان يساعد ، مع العوامل الأخرى ، على مزيد من التدهور . وهكذا نصل إلى صورة عامة للعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية التي أثرت بشكل أو بآخر ، وبدرجة أو بأخرى على حركة الأسواق الداخلية في مصر زمن المماليك . بيد أن هناك من العوامل والظروف الطبيعية ما كان يساهم ، بدرجة تزيد بإطراد ، في التأثير السلبي على حركة الأسواق والتجارة الداخلية . هذه العوامل الطبيعية تتداخل في بعضها البعض ومنها نقص مياه الفيضان عن منسوبها العادي ، وما كان ينتج عن ذلك من مجاعة قد يتبعها الوباء ، ومنها تلك الأوبئة والطواعين التي حصلت بمنجلها الفتاك نسبة كبيرة من السكان . وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا الضمور الديموجرافي على الأسواق من حيث أعدادها التي تناقصت بدرجة كبيرة ، ومن حيث حركتها التي أصبحت أقرب إلى الكساد منها إلى الحركة التجارية . وإن نظرة على الإحصائية التي أمدنا بها كل من ابن دقماق (١) (ت ٨٠٩ هـ) والمقريزي (ت ٨٤٥) (٢) ، لأسواق القاهرة والنسطاط وماخرب منها لتؤكد ما ذهبنا إليه .

وأخيراً ، فإننا لانستطيع أن نحصر العوامل المؤثرة في حركة الأسواق في إطار واحد بعينه ، سياسياً كان أم اقتصادياً ، واجتماعياً كان أم طبيعياً ، فالواقع أن هذه العوامل كلها تداخلت وتشابكت في حركتها بحيث يصعب تحديد دور كل منها ولكن أبرز مظاهر التدهور هو انخفاض السكان بشكل ملحوظ نتيجة لسلسلة الأوبئة والمجاعات المتتالية (٢) . ولعل قيمة المؤرخ تقي الدين المقريزي تتجسد من خلال ربطه للظاهرة الاقتصادية المتمثلة في

(١) ابن دقماق ، الانتصار ، ج ٣ ص ٢٢ - ص ٢٣ .

(٢) المقريزي ، الخطط ، ج ١ ص ٢٤١ - ص ٢٢٢ ، ج ٢ ، ص ٩٢ -

ص ١٠٦ .

(٣) أنظر دراستنا عن الأوبئة والأزمات الاقتصادية في هذا الكتاب .

كساد الأسواق ، بفساد الجهاز الحاكم وظلم رجال الدولة ، فضلاً عن فساد الجهاز القضائي وإهمال وسائل الري والزراعة وزلزلة القيم الاجتماعية وتدهور الأمن وتخلخل البناء الاجتماعي (١) . ولعل مؤرخنا كان يتنبأ بنهاية الدولة التي جاءت في العهد الثاني من القرن السادس عشر .

(١) البقريزي ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٦٧٨ .

الأقليات الدينية في المجتمع المصري

طوائف النصارى واليهود (المسيحيون : الملكانية واليعاقبة - اليهود :
الربانون ، والقراون ، والسامرة) - طبيعة العلاقة بين سلاطين الممالك
والأقليات الدينية - نفوذ أهل النعمة في الجهاز الإدارى وللألى للدولة - دور
اليهود والنصارى فى الحياة الاجتماعية - التأثيرات المسيحية واليهودية فى عادات
وتقاليد المصريين - موقف المجتمع من أبناء الأقليات الدينية (الأعياد) -
دور اليهود والمسيحيين فى الحياة الثقافية .

لم يكن هناك من الأقليات الدينية فى مصر زمن المماليك سوى المسيحيين
واليهود : بيد أن المسيحيين كانوا ينقسمون ، آنذاك ، إلى فرقتين أساسيتين
هما : الملكانية (أو الملكية) (١) ، واليعاقبة . أما اليهود ، فكانت
طوائفهم ثلاث هى : الربانون (أو الربانيون أو الربيون) ، والقراون ،
والسامرة . ومن الطبيعى أن يكون سبب تعدد الطوائف فى أية ديانة راجعا
إلى الخلافات والمنازعات التى تنشب بين أتباعها حول تفسير أمور معينة ،
وهو ما يصدق ، بالضرورة ، على كل من الديانة اليهودية والديانة المسيحية .
وفىما يتعلق بالمسيحيين ، فإن أنقسامهم إلى طائفتين فى مصر زمن المماليك ،
إنما هو إمتداد لذلك النزاع الذى كان قد اندلع فى أنحاء العالم المسيحى حول

(١) تستخدم المصادر العربية كلا اللفظين ، ولكن لفظ « ملكية » هو الأكثر شيوعا
فيها . وذكر القلقشندى أن أبناء « - له الطائفة ينسبون إلى « ملكان » الذى طهر ببلاد
الروم » وقبل مركان أحد قياصرة الروم » ، كما ذكر أنهم يدينون بطاعة « الباب »
الذى هو بطرك رومية (صبح الأعشى ، ج ١٢ ، ص ٢٧١ - ٢٧٦) . والواضح أن
القلقشندى أقتررب من حقيقة اشتقاق الاسم ، ولكنه جانب الصواب حين ذكر أنهم يدينون
بالولاء للبابا فى روما . إذ أنه من المعروف أن كنيسة القسطنطينية كانت خاضعة لسلطة
الإمبراطور البيزنطى ، كما بدأت العلاقة تتدهور بين بيزنطة وروما بشكل مطرد منذ بدأ
نجم البابوية فى البروغ نتيجة للفراغ السياسى الناجم عن سقوط السلطة الإمبراطورية فى
الغرب - أنظر :

Norman F. Contor, Med. Hist., (2nd. ed. Macmillan,
New York 1969) pp. 171 - 79.

طبيعة السيد المسيح ، لاسيما بعد أن انحسرت موجة الاضطهادات التي شنها أباطرة الرومان ضد المسيحية وأتباعها ، وبعد مرسوم ميلانو الشهير الذي أصدره الإمبراطور قسطنطين الأول وشريكه ليكيانيوس في سنة ٣١٣ بإباحة حرية العقيدة للمسيحيين . فمنذ ذلك الوقت المبكر بدأ الصراع حول طبيعة المسيح عليه السلام ، وهل هو إله أم بشر ؟ وكان مجمع نيقية سنة ٣٢٥ م هو أول المجمع المسكونية (العالمية) المسيحية التي تتصدى لمناقشة هذا الموضوع . ومنذ ذلك الحين تفرق المسيحيون حول طبيعة المسيح ولم يجتمعوا بعدها قط . وفي سنة ٤٥١ م دعا الإمبراطور البيزنطي « مرقيانوس » (Mericianus) إلى ذلك المجمع الديني الذي عقد في خلقدونية لمناقشة المذهب الذي قال به ديوسقورس Dioscorus ثامن بطاركة الاسكندرية ، وهو المذهب الذي يتلخص في أن للمسيح طبيعة واحدة هي الطبيعة الإلهية . وقد حاول ذلك المجمع تبني وجهة نظر الإمبراطور البيزنطي في المصالحة بين مختلف المذاهب المسيحية ، وتمثلت تلك المحاولة في تخريج مذهب عام وشامل كحل وسط ينهي النزاع حول طبيعة المسيح . ومن ناحية أخرى قرر مجمع خلقدونية عزل ديوسقورس وتكفيره ونفيه . وكانت النتيجة أن انفصل الأقباط حول بطريركهم ، ووجدت في مصر وسوريا حركة مقاومة قوية ضد المذهب الجديد الذي تبنته الدولة . ونشأ عن ذلك أن تباعد الشرق اللونوفيزيقي عن الغرب الكاثوليكي من ناحية ، وبدأت حركة اضطهاد عنيفة من جانب الإمبراطورية البيزنطية ضد الأقباط من أنصار مذهب الطبيعة الواحدة من ناحية أخرى .

ولكن بعض المصريين اعتنقوا المذهب الملكاني (الذي نادى به الإمبراطور ماركيانوس) كما أن العائلات البيزنطية والموظفين البيزنطيين الذين استقروا بمصر كانوا — بطبيعة الحال — يدينون بهذا المذهب . ومن هؤلاء وأولئك تكونت الطائفة الملكانية (الروم الأرثوذكس) في مصر . ويستفاد من النصوص التي أوردها المؤرخون المصريون أن طائفة النصارى الملكية في عصر

الممالك لم تكن كبيرة العدد ، كما أنهم في غالبيتهم لم يكونوا من أصول
مصرية (١) .

وكان لأبناء هذه الطائفة بطريرك خاص بهم ، وقد حددت الوثائق
سلطات هذا البطريرك الذي كان عليه تنظيم العلاقة بين الطائفة من جهة ،
والدول من جهة أخرى . كما كان له حق الإشراف على الكنائس والأديرة
الملكانية بمصر ، فضلاً عن تعيين رجال الاكليروس التابعين له (٢) . بيد أن
وثائق دير سانت كاترين تكشف أن هذا البطريرك لم تكن له أية سلطة على
دير سانت كاترين و رهبانه ، على الرغم من أنه دير ملكاني (٣) . بل إن
هذه الوثائق تكشف عن أن مقدم دير سانت كاترين كان يحمل لقب بطريرك
في بعض الأحيان (٤) .

والحقيقة أن المصادر العربية لم تذكر البطريرك الملكاني إلا قليلا ،
ويبدو أن ذلك كان راجعا إلى قلة عدد أتباعه مما جعل دوره في
أحداث تلك الفترة ضئيلا . وفي سنة ٦٧٩ هـ (١٢٨٠ م) توجه بطريرك
الملكية في سفارة إلى الأمبراطورية البيزنطية ، بناء على طلب من الأمبراطور
البيزنطي ميخائيل الثامن (٥) . ولم نتحدث هذه المصادر عن بطريرك الملكانية
مرة أخرى سوى في سنة ٨٤٦ هـ حين كان البطريرك الملكاني فياوتاس
ضمن زعماء الأقليات الدينية الذين حضروا اجتماعا برئاسة السلطان الظاهر

(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٢٩٢ ، تاريخ ابن الوردي ،
ج ١ ، ص ٢٨٩ . .

(٢) ابن فضل الله العمري ، التعريف بالمصطلح الشريف ، ص ١٤٤ - ص ١٤٥ ،
القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١١ ص ٢٩٢ - ص ٢٩٣ .

(٣) مجموعة وثائق سانت كاترين ، مرسوم رقم ٨٣ (قنصوة الغوري) .

(٤) س . ك ، مرسوم ٥٥ (خشقدم) .

(٥) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٧ ، ص ١٧٩ ، المقرئ ، السلوك ،
ج ١ ، ص ٤٧١ - ص ٤٧٢ .

جتمعت مناقشة بعض الأمور المتعلقة بطوائفهم (١) .

وكان لأبناء هذه الطائفة عدد قليل من الكنائس في أنحاء البلاد ، منها « كنيسة مار نقولا » بخط البند قانين ، « وكنيسة غبريال الملاك » بالقسطنطينية . وكان مسكن البطريرك الملكاني يقع على مقربة من هذه الكنيسة . وفي القسطنطينية أيضاً كانت لهم كنيسة تسمى « بكنيسة السيلة » ، وكنيسة أخرى هي « كنيسة مار يوحنا » (٢) . كذلك كانت الأديرة التابعة لأبناء هذه الطائفة قليلة هي الأخرى ، وهو ما يبدو منطقياً في ضوء الحقيقة القائلة بأن أعدادهم كانت ضئيلة بالفعل (٣) .

أما اليعاقبة ؛ فهم الأقباط اتباع مذهب الطبيعة الواحدة monophysite ، وهم ينسبون إلى يعقوب البراذعي أحد زعمائهم . وقد ذكرت المصادر التاريخية أن هذا الاسم نسبة إلى البطريرك ديسقورس نفسه لأن اسمه كان قبل تولى البطريركية « يعقوب » ، كما ذكرت هذه المصادر أنه يحتمل أن يكون الاسم نسبة إلى أحد تلاميذ ديسقورس واسمه « يعقوب » (٤) . على أية حال ؛ فقد كان اليعاقبة (الأقباط الارثوذكس) - ولايزالون - يمثلون غالبية المسيحيين في مصر .

وكان لهذه الطائفة بطريرك هو المسئول عن تنظيم الشؤون الداخلية لجماعته ، وتحديد العلاقة بين أبناء هذه الطائفة والدولة . وقد تركت للجماعة القبطية حرية انتخاب البطريرك . ولم تكن الدولة تتدخل في هذا الخصوص إلا بدافع

(١) السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٣٩ .

(٢) المقریزی ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥١٠ .

(٤) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٧١ ، الخالدي ، المقصد الرفيع ، (مخطوط) ، ق ١٣٩ ، المقریزی ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٨٨ .

من الرغبة في الحصول على المال ، أو بسبب شكاوى المنافسين (١)

وقد أحصى المقرئ زقى خططة ما يزيد على اثنتين وثمانين كنيسة لليعاقة في الوجه القبلي بعضها مستحدث بخلاف الكنائس التي تهدمت لأسباب مختلفة (٢). ونستطيع من خلال التركيز الشديد لكنائس الأقباط في الوجه القبلي أن نستنتج أن غالبية الأقباط كانوا من سكان الصعيد . ونستدل على صحة هذا غرض بما جاء في بعض المصادر التاريخية من أن غالبية سكان بعض قرى الصعيد مثل أبنوب ، كانوا من النصارى (٣). كذلك ذكر المقرئ أن « طنبدي » كانت تسكنها غالبية مسيحية ، وأن « درنكه » بالقرب من أسيوط كانت قرية قبطية وأن أهلها يتحدثون اللغة القبطية ، كما ذكر أن المسيحيين من رعاة الأغنام كانوا يشكلون أغلبية سكان « بومقروفة » بالقرب من أسيوط أيضاً (٤). وكان لليعاقة — كما ذكر المقرئ — تسع عشرة كنيسة في القاهرة والفسطاط ، أما كنائس الوجه البحري فقد ذكر منها خمس عشرة كنيسة ، على حين ذكر من كنائس الاسكندرية أربعاً فقط (٥).

ومن المنطقي أن الأعداد التي أوردها المقرئ ليست سوى صورة تقريبية. كما يجدر بنا أن نشير أن هذا العدد لم يظل ثابتاً طوال عصر سلاطين المماليك بسبب هدم بعض الكنائس أو بناء كنائس أخرى جديدة . أما الأديرة : فقد أحصى المقرئ منها ستة وثمانين ديراً ، كان من بينها عدد قليل للسوريان والأحباش لليعاقة (٦) .

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر قاسم عبده قاسم ، أهل اللمة في مصر العصور الوسطى ، (دار المعارف ١٩٧٩ ط . ثانية) ، ص ١٠٦ يتبع .

(٢) المقرئ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٦ - ص ٥١٨ .

(٣) ابن القرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٩ ، ص ٤٦٩ .

(٤) المقرئ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٥١٧ - ص ٥١٨ .

(٥) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٥١٠ - ص ٥١٨ .

(٦) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٠٠ - ص ٥١٠ . قاسم عبده قاسم ، أهل اللمة ،

ص ١٣١ - ص ١٣٦ . حيث توجد تفصيلات عن الأديرة ومبانيها ونظمها .

(م ٦ - دراسات في التاريخ)

وعرف تاريخ اليهود الطويل أنقسامهم إلى عدة فرق دينية تزعم كل منها أنها صاحبة المذهب الأمثل والأقرب إلى أصول الديانة اليهودية . وتركز الخلاف بين تلك الفرق حول الاعتراف بأسفار التوراة والتلمود أو إنكار بعض هذه الأصول . وكانت الفرق اليهودية الثلاث بمصر زمن المماليك هي : الربانون ، والقراعون ، والسامرة

أما الربانون (الريون . الربانيون) ، فقد كانوا يمثلون غالبية يهود مصر آنذاك . وهذه التسمية تحريف للكلمة العبرية «ربانيم» التي تعني الإمام أو الحبر أو الفقيه . وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في قوله تعالى «إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا ، والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء . . . الآية» (١) ويعود سبب هذه التسمية إلى أن «الربانيين» أخذوا بتفسيرات أحبار اليهود وعلمائهم التي تضمنها التلمود (٢) والمشناة (٣) . وقد ذكرت

(١) سورة المائدة : آية ٤٣ .

(٢) التلمود كلمة مشتقة من مصدر عبري هو «لد» التي اشتقت منها كلمة «تلميد» العبرية التي تعني «تلميذ» في اللغة العربية . وذلك لأن التلمود يعلم الفقه والدين وتفسير التوراة . وهو جزآن : «المشناة» و «الجمارا» ، الذي هو شروح «المشناة» . ويضم التلمود بحوث أحبار اليهود التي كتبوها على مر السنين ، وهو يتألف من ثلاثة وستين سفرا . وهناك تلمودان : أورشليمي ، وبابلي . والتلمود الأورشليمي أقدم من البابلي ، وكان يضم أربعة أسفار فقط من المشناه ، ثم اكتشف السفر الخامس مؤخراً وأضيف إليه ، كذلك فإن الجمارا فيه ناقصة في مواضع كثيرة .

أنظر حسن ظاظا ، الفكر الديني الإسرائيلي (معهد الدراسات العربية ١٩٧١) ، ص ٩٥ ، ص ١٠٨ ، مراد فرج ، القراعون والربانون (القاهرة ١٩١٨) ، ص ٣٦ - ص ٤١ .

(٣) المشناه ، كتاب عبري بمثابة التفسير للتوراة ، ويعتقد الربانون أنه سنة عن موسى أوحى بها الله إليه أثناء الأيام الأربعين التي قضها في طور سيناء وأمره ألا يكتبها وأن يبلغها شفويا . ولذا فإنها تعرف باسم «التوراة الشفوية» . والمشناة تعني «الثاني» ، أي الكتاب الثاني بعد التوراة وظلت المشناه تتداول شفويا حتى عصر «يهودا الناصي» الذي جمعها ودونها خوفا من النسيان أو التحريف وهي ستة أسفار .

المصادر العربية أن الربانيين في مصر زمن المماليك تميزوا عن غيرهم من الفرق اليهودية بشروح لغوامض التوراة كتبها أحبارهم ، كما أنهم انفردوا بتلك التفريعات المنسوبة إلى النبي موسى عليه السلام . كذلك ذكرت هذه المصادر أنهم أباحوا تأويل نصوص التوراة ، ولم يكونوا يعتقدون بسابق القدر (١) .

وقد ذكر ابن الوردي أنهم يشبهون المعتزلة في الإسلام . والحقيقة أنه قد جانبه الصواب في هذا التشبيه لأسباب كثيرة لا نرى مجالاً لذكرها ، بيد أننا نعتقد أن السبب في هذا التشبيه بين الربانيين والمعتزلة هو أن هذا المؤرخ قد خلط بين الربانيين والفريسيين الذين كانوا يشكلون ما يشبه الجمعية من كبار أحبار اليهود وفقهائهم . وكلمة « الفريسيون » (تنطق فروشيم في اللغة العبرية) تعني المفروزين ، أو المعزولين . والسبب في هذه التسمية أن أعضاء هذه الجماعة كانوا يحترقون أنفسهم أكثر معرفة من أى إنسان آخر بالشريعة اليهودية كما جاءت في النصوص المقدسة . وثمة اسم آخر كان أعضاء هذه الجماعة يطلقونه على أنفسهم ، وهو اسم « حسيديم » أى الأتقياء ، كما كانوا يسمون أنفسهم « حبريم » بمعنى الرفاق وائتملاء . كذلك فإن الفريسيين أطلقوا على جمهور اليهود اسم « عوام الأرض » نظراً لأن الأفراد العاديين من اليهود كانوا يجهلون أصول الدين ، ومن ثم فإنهم كانوا بحاجة إلى القيادة والتوجيه من جانب « الفريسيين » . والحدير بالذكر أن أحد الباحثين المحدثين قد خلط بين جماعة الصفوة هذه من أحبار اليهود ، وبين عامة اليهود من أبناء الفروقة المعروفة بالربانيين أو « الربيين » ، وذلك على اعتبار أنهم فرقة واحدة من الفرق اليهودية التي عرفها تاريخ اليهود الطويل (٢) :

(١) الخالدي ، المقصد الرفيع ، ق ١٤٠ - ق ١٤١ ، تاريخ ابن الوردي ، ص ٧٥ .

(٢) على عبد الواحد وافي ، اليهودية واليهود (القاهرة ١٩٧٠) ص ٨٤ - ص ٨١ .

وعن الفريسيين أنظر حن ظاظا ، الفكر الدينى الإسرائيلى ، ص ٢١٢ - ص ٢١٦ ، إسرائيل ولفنسون ، تاريخ اليهود في بلاد العرب في الجاهلية وصدر الإسلام (القاهرة ١٩٤١)

أما الفرقة الثانية ، من فرق اليهود في مصر آنذاك ، فهي طائفة « القرائين » الذين اشتق اسمهم من الكلمة العبرية التي تعني « قرأ » . وذلك لأنهم لا يؤمنون بغير التوراة المكتوبة التي يمكنهم قراءتها . ومن ثم فإنهم لم يكونوا يعترفون بما جاء في التلمود أو في غيره من الكتب التي اعترف بها الربانون (١) .

ويرجع بعض الباحثين أصل هذه الفرقة إلى « عنان بن داود » (ت ٨٠٠ م) الذي دعا إلى مذهب جديد بسبب الخلاف الذي نشب بينه وبين أخيه الأصغر « حنانيا » حول تولي منصب رأس الخالوت (أى رئيس الطائفة اليهودية في العالم الإسلامي) . ويرى هؤلاء الباحثون أن بعض علماء اليهود ، الذين تأثروا بالمعتزلة والمتكلمين المسلمين ، كانوا في ذلك الوقت قد أخذوا ينقدون تعاليم الربانيين ، ويخرجون على أحكام التلمود . وتزعم هذه الحركة الجديدة ثلاثة من علماء اليهود ، ووجد هؤلاء في « عنان » ضالهم المنشودة ، نظراً للمكانة والنفوذ اللذين كان يتمتع بهما فنصبوه زعماء لحركتهم الانشقاقية . وقامت قيادة الربانيين فأسرعوا بالشكوى إلى الخليفة العباسي « أبي جعفر المنصور » الذي أمر بحبس « عنان » . ويروى أحد مؤرخي اليهود أن « عنان بن داود » التقى في سجنه بالإمام « أبي حنيفة النعمان » الذي أشار عليه أن يدعى أنه صاحب دين جديد وليس ثائراً على رأس الخالوت . وقبل إن أتباع « عنان » بذلوا أموالاً جمّة وجهوداً كبيرة حتى أطلق مراحه بشرط أن يرحل إلى فلسطين ، وانتقل عنان ورفاقه إلى فلسطين حيث شيدوا لأنفسهم معبداً ، وألف « عنان » كتابين ضمنهما أسس المذهب الجديد (٢) . إلا أن الدكتور حسن ظاظا يرفض رواية السجن ويقرر أنها

(١) مراد فرج ، انقراون والربانون ، ص ٣٦ - ص ٤١ ، الخالدي ، المقصد الرفيع ، ق ١١٠ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١١ ، ص ٢١٧ ، رحلة بنيامين التطيلي (ترجمة عزرا حداد بغداد ١١٨١ هـ) ص ١٩٢ .

(٢) عزرا حداد ، رحلة بنيامين التطيلي ، ص ١٩٢ ، علي عبد الواحد وافي ؛ اليهودية ص ٩١ - ص ٥١ ، أنظر أيضاً : U.J.E. , Art. Karaites

رواية مختلفة من أساسها ، وينفى ما زعمه علماء الربانيين من تأثير القرائين بالشيعة ، وفي رأيه أن « عنان بن داود » كان تلميذاً للمعتزلة الذين وقفوا موقف الحذر من الروايات الشفوية في الإسلام ، وتخرجوا من اعتبار الحديث النبوي مصدراً أساسياً من مصادر التشريع الإسلامي ، وذلك هو جوهر وفضل عنان للتلمود ، وليس حقه على الربانيين بسبب الصراع على منصب رئيس الخالوت (١) .

وثمة مؤرخ من اليهود القرائين يعود بنشأة هذه الفرقة إلى عصر قديم سابق على العصر الذي عاش فيه « عنان » ويرى أن جذور القرائين : كفرقة دينية يهودية ، تعود إلى أعماق التاريخ اليهودي . حقيقة أن عنان لعب دوراً هاماً في تاريخ هذه الفرقة ، كما أنه أعاد القرائين إلى التقويم القمري ، مما زاد من اتساع الفجوة بين القرائين والربانيين ، ولكن ذلك الانقسام لم يكن هو أول أدوار الانقسام التاريخي بين الطائفتين ، ولكنه جاء مكملاً للانقسام الذي حدث منذ عبور موغلة في القدم . (٢) وما يؤكد كلام هذا المؤرخ أن المقرئ الذي كان صاحب دراية واسعة بهذا الأمور ذكر أن « الجانانية » (نسبة إلى عنان بن داود) فرقة أخرى غير القرائين الذين أرجع تاريخ نشأتهم إلى فترة سابقة في تاريخ اليهود . (٣) وتتفق دائرة المعارف اليهودية مع المقرئ في هذا . (٤)

وعلى أية حال ، فإن مؤرخي عصر سلاطين المماليك اعتبروا أن كلا من الربانيين والقرائين بمثابة الفرقة اليهودية الواحدة ، على الرغم من تفهمهم لحقيقة الخلافات بين الجانين .

(١) حسن خاضا ، التفكير الديني الإسرائيلي ، ص ٢٩٥ - ص ١٠٦ .

(٢) مراد فرج ، القراءون والربانون ، ص ٤١ .

(٣) المقرئ ، الخطط ، ج ٢ ص ٤٧٢ - ص ٤٧٦ .

U. J. E. , Art. Karaites

(٤)

أما « السامرة » فقد كانوا أقلية صغيرة العدد في مصر أيام سلاطين المماليك كما يتضح من الوثائق . (١) وعلى الرغم من أن الباحثين اليهود (قرايمون وربانون) لا يعتبرون السامرة فرقة يهودية ، فالواضح أن الدولة آنذاك قد عاملتهم على أساس أنهم فرقة يهودية تنطبق عليهم شروط أهل النعمة . (٢)

ويرجع تاريخ هذه الفرقة إلى الفترة التي أعقبت تدمير مملكة إسرائيل التي أنشئت على مملكة سليمان بعد وفاته . وقد تم تدمير هذه المملكة على يد الملك الآشوري « تغلت فلاسر » في سنة ٧٣٨ ق . م . وقد أجلى اليهود عن فلسطين وأسكنهم في منطقة شمال إيران الحالية . وجلب بعض القبائل لتسكن في مدينة السامرة القديمة بدلا من اليهود . ويعتمد أصحاب هذا الرأي في نشأة السامرة على نص الكتاب المقدس الذي يحكى هذه الحادثة (٣) وهم ينادون بصمود السامرة بأنهم حثالة من الأجانب المتعاونين مع أعداء اليهود .

ويذهب البعض إلى أن نشأة السامرة ترجع إلى أيام السبي البابلي سنة ٥٨٦ ق . م لأنهم بنوا هيكلهم المقدس فوق جبل جرزيم القريب من مدينة نابلس في هذا التاريخ . (٤) ويتهم اليهود أبناء هذه الطائفة بأنهم تعاونوا مع الرومان ضد اليهود أثناء ثورتهم ضد الحكم الروماني ، وأن المكافأة التي منحتها الرومان للسامرة لقاء هذا هي إعادة بناء مدينة السامرة القديمة (شيكيم) وأطلق عليها اسم « فلافيا نيابوليس Flavia Neapolis » التي عرفت باسم نابلس فيما بعد . (٥)

إلا أن التطورات التي أعقبت انتصار المسيحية بحيث صارت هي الديانة الرسمية لأباطرة الرومان ، سببت الكثير من المتاعب والاضطهادات التي شملت

(١) ابن فضل الله العمري ، التعريف ، ص ١٤٤ ، القلقشندي ، صبح الأعشى ،

ج ١١ ، ص ١٩١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الملوك الثاني : ١٧ .

(٤) مراد فرج ، القرايمون والربانون ، ص ١٣ - ص ١٨ ، حسن ظا ، افكر

الديني الإسرائيلي ، ص ٢٤٧ - ص ٢٤٩ .

(٥) عزرا حداد ، رحلة بنيامين ، ص ١٨٥ - ص ١٩٠ .

اليهود والسامرة . ومن ثم تقارب الطرفان ، واعتبر اليهود أن السامرة فرقة يهودية ذات صبغة خاصة ، وأضيف إلى التلمود فصل خاص بالسامرة هو سفر « الكوتين » الذى ينظم العلاقات بين السامرة واليهود من أبناء الطوائف الأخرى .

ولا يعترف السامرة سوى بأسفار موسى الخمسة مما جعل بعض المصادر العربية تقول بأن لهم تورا خاصة غير تورا القرائين والربانيين . كذلك انكر السامرة نبوة من أتى بعد « موسى » فيما عدا « يوشع » و « هارون » . أما قبلهم فهمى جبل الجوزيم قرب نابلس ، وهم يقدمون أصحابهم على هذا الجبل الذى يزعمون أن الله كلم موسى عليه ، ولهم لهجة عبرية خاصة ، ولغة خطية متميزة يزعمون أنها العبرية الصحيحة كما وصلتهم من عهد موسى عليه السلام (١)

أما زعيم الطائفة اليهودية فى مصر ، فقد عرفته المصادر والوثائق التى ترجع إلى عصر سلاطين المماليك باسم « رئيس اليهود » ، كما أطلقت عليه أحيانا اسم « الرئيس » . أما الاسم العبرى فهو « الناجد » ، ومعناها الزعيم أو الأمير . وبينما يرى بعض الباحثين أن وظيفة الناجد أو رئيس اليهود فى مصر كانت من نتائج الفتح الفاطمى الذى ترتب عليه استقلال مصر عن الخلافة العباسية ، وبالتالي عدم تبعية يهود مصر لرأس الخالوت فى عاصمة الخلافة (٢) ، يرى البعض الآخر أن هذه الوظيفة قد أنشئت فى مصر فى فترة لاحقة (٣) .

(١) القلقشنلى ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٦٨ - ص ٢٦٩ ، ابن قيم الحوزية ، أحكام أهل الذمة ، ج ١ ، ص ٩٠ - ص ٩٢ ، عزرا حداد ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ - ص ١٩٠ ، حسن ظاظا ، المرجع السابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) Mann, (J.), The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs (Oxford 1920), I, pp. 251 - 252.

(٣) Bosworth (C. E.), « Christian and Jewish dignitaries in Mamluk Egypt » (J.M.E.S., Jan. 1972) II, p.p. 210 - 211.

وعلى أية حال ، فقد تمتع رئيس اليهود بسلطات واسعة على أبناء الطائفة اليهودية ، كما كان له حق الإشراف على شئون الطوائف الثلاث في بداية ذلك العصر . كذلك كان عليه تنظيم علاقة اليهود بالدولة . كما كان من حقه تنظيم شئونهم الدينية واختيار واحد من كل فرقة يهودية لتنظيم شئون الفرقة (١). ويبدو أنه قد أصبح لكل من السامرة والقرايين رئيس مستقل في فترة متأخرة من عصر سلاطين المماليك (٢).

وقد أحصى المقرئى أحد عشر معبداً يهودياً في القاهرة والفسطاط والأقاليم (٣). ويبدو من بعض وثائق الجينيزا التي نشرها « Mann » أن أعمال صيانة وإصلاح المعابد اليهودية كانت تتم عن طريق الهبات والتبرعات التي يدفعها بعض أثرياء الطائفة اليهودية (٤). وتكشف أعداد المعابد اليهودية الضئيلة عن أن يهود مصر آنذاك كانوا أقلية ضئيلة بالفعل.

هذه هي طوائف الأقليات الدينية التي عرفها المجتمع المصري زمن المماليك ، ويبقى علينا أن نتناقص موقف سلاطين المماليك من هذه الأقليات ، ومحاولة تفسير هذا الموقف في ضوء النظرية السياسية التي قام عليها حكم أولئك السلاطين من جهة والمفاهيم السياسية التي كانت تحركهم من جهة ثانية . وهو ما يسهل علينا دراسة دور أبناء هذه الأقليات في الحياة الاجتماعية ومدى تفاعلهم مع المجتمع الذي ينتمون إليه .

فعلى الرغم من أن النظرية السياسية للدولة الإسلامية ظلت تمثل الإطار العام لكل من الدول التي قامت في مختلف أنحاء العالم الإسلامي في العصور

(١) ابن عبد الظاهر ، تشریف الأيام والعصور بسيرة الملك المنصور ، ص ٢١٦ - ص ٢١٧ ، ابن فضل الله العمري ، التعريف ، ص ١٤٢ - ص ١٤٣ ، القلشندي ، صبح الأعشى ؛ ج ١١ ص ١٨٨ - ص ١٠٠ .

(٢) أنظر مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل في كتابنا ، أهل الذمة في مصر العصور الوسطى ، ص ١١٥ - ص ١١٧ .

(٣) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ص ٤٦٣ .

Mann, op. cit., I, p. 247.

(٤)

الوسطى ، فإن طبيعة نظام الحكم في دولة سلاطين المماليك جعلت لهذه الدولة خصائص ميزتها كظاهرة متفردة (١). فلم تكن النظرية السياسية لهذه الدولة قائمة على مبدأ الوراثة في الحكم ، أو التفويض الشعبي أو الانتخاب بل قامت على أساس التنافس بين الأمراء على السلطنة . ومن ثم اتخذت العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم من أهل الذمة ، وفي هذا المجال حرص السلاطين على تقرير التزامهم العدالة تجاه أبناء الأقليات الدينية - عملاً بتعاليم الدين الإسلامي - من ناحية ، كما أنهم مارسوا عليهم ضغوطاً شتى إرضاء لأهل العمامة الذين اعتمد عليهم السلاطين كثيراً نظراً لتنفيذهم الواسع من ناحية أخرى ، كما أن الثروات التي إقتناها بعض اليهود والنصارى - نتيجة عملهم في الجهاز الإداري - كانت تسيل لعاب السلاطين ، لاسيما في أوقات الشدة ، فيبادرون إلى مصادرتهم . وهنا ينبغي أن نشير أن المصادر كانت سمة عامة من سمات السياسة الداخلية في عصر المماليك ولم تكن إنطلاقاً من دوافع دينية ، وإنما كانت تعبيراً عن طبيعة علاقة أولئك الحكام العسكريين برعاياهم من المسلمين وأهل الذمة على السواء . (٢)

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الحروب الصليبية قد خلفت في العالم الإسلامي كله تراثاً يفيض بالمرارة والعداء تجاه الغرب المسيحي ، كما جعل الدولة تتشكك كثيراً في ولاء رعاياهم من المسيحيين الملكانيين على وجه الخصوص . وقد زادت الحملات الصليبية المتأخرة من هذه الشكوك (٣) . كما أن علاقات الدولة بالتقوى العالمية المعاصرة كانت تؤثر على أحوال المسيحيين ، بالذات ، إما سلباً أو إيجاباً .

(١) أنظر مدخل هذه الدراسات .

(٢) عن تفاصيل بين السلاطين ورعاياهم من اليهود والمسيحيين أنظر كتابنا ، أهل الذمة ،

ص ٦٢ - ص ١٠١ .

Atiya (A.S.), The Causades in the latter Middle (٢)

Ages (London 1938) pp. 272 - 73 ،

ومن ناحية أخرى ، احتل أبناء الأقليات الدينية مكانة هامة في جهاز الدولة الإدارى . والواقع أنه منذ سمح المسلمون للمسيحيين واليهود بأن يحلوا محل الموظفين البيزنطيين تكونت منهم فئة من الخبراء في شئون المال والإدارة - لا سيما من الأقباط - لم تستطع الدولة الاستغناء عنهم على الرغم من كل المحاولات التى بذلت في هذا السبيل ، والحملات الضارية التى شنّها ضدهم القضاة والفقهاء المسلمون . فقد أمسى وجودهم في الإدارة الحكومية ضرورياً بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم في دواوين السلطان والأمراء

وقد فزع المسلمون من تفوذ أبناء هذه الاقليات الناتج عن توليهم لوظائف الإدارة والمالية ، فاتهموهم بالتحكم في مقدرات المسلمين ، وبأنهم استغلوا نفوذهم . . . في دفع من يتعرض لهم . . . ، وغير ذلك من التهم (١)

وعلى أية حال ، فإنه يهمننا أن نركز في هذه الدراسة على دور الأقليات الدينية في الحياة الاجتماعية آنذاك . فقد شارك اليهود والنصارى في نشاط المجتمع المصرى الذى كانوا جزءاً لا يتجزأ منه ، يتأثرون بأحداثه الجارية ويؤثرون فيها ، كما يخضعون للظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية التى يخضع لها المجتمع .

ففى مظاهرات الاستقبال السياسية - التى كانت سمة عامة من سمات الحياة المصرية في عصر المماليك - كان أبناء الطوائف اليهودية والمسيحية يشاركون المصريين المسلمين في استجاباتهم لأوامر السلطات الحاكمة (مثلة في الوالى أو المحتسب) بتزيين الحوانيت والأسواق والتجمع على طول طريق الموكب السلطانى وهم يحملون كتبهم المقدسة والشموع الموقدة

(١) الإسنوى ، الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذمة (مخطوط) ق ٩ ، ق ٣٠ - ق ٢١ ، ابن النقاش ، الذمة في استعمال أهل الذمة (مخطوط) ق ٩٦ - ق ٩٧ ، ابن الأخوة ، معالم القرية في أحكام الحية ، ص ٣٩ ، ص ٤١ ، ابن أليك الدوادار ، الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر ، ص ٤٧ - ص ٥٠ .

مشاركة منهم في هذه المناسبة. ومن الأمثلة التي تحفل بها المصادر التاريخية على هذا ما حدث سنة ٦٥٨ هـ. (١٢٦٠ م) حين أعاد السلطان الظاهر بيبرس إحياء الخلافة العباسية بمصر ، فقد خرجت كافة طوائف المصريين للقاء الخليفة العباسي « أبو القاسم أحمد » ، وبينهم اليهود يحملون التوراة والنصارى يحملون الأناجيل (١). وأثناء عودة الظاهر برقوق إلى عرش السلطنة في سنة ٧٩٢ هـ. (٢٣٩٠ م) تكررت هذه المظاهرة السياسية التي رتبها أنصاره وشارك فيها اليهود والنصارى . وفي العام نفسه استقبله المصريون ، المسلمون واليهود والنصارى ، بمظاهرة مماثلة لدى عودته من إحدى رحلات الصيد. وفي سنة ٨٨٠ هـ خرج المصريون وبينهم اليهود والنصارى لاستقبال السلطان الأشرف قايتباي بمناسبة عودته من رحلة صيد (٢).

ومن الناحية الإقتصادية ساهم المسيحيون واليهود في أعمال صيانة مرافق الري مثل حفر الترع وبناء الجسور وما إلى ذلك . وكان اشترائهم في مثل هذه الأعمال يتم برغبتهم في بعض الأحيان ، أو بإجبارهم وتسخيرهم مثل سائر المصريين أحياناً أخرى .

ففي سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م) حدث أن جفت مياه النيل تجاه ساحل القاهرة بحيث صارت المياه ضحلة وملوثة لا تصلح للشرب ، فارتفعت أسعار المياه . وتم الاتفاق على بناء جسر على شاطئ النيل من ناحية الحيزة باتجاه القاهرة . وتقرر جمع نفقات بناء هذا الجسر من كافة ضرائب الرعية بما في ذلك اليهود والنصارى . ولم يعف أحد من أداء هذه الضريبة الطارئة ، بل إن الدولة أخذتها أيضاً من الجوامع والمساجد والخواتق والأزوايا والأديرة والكنائس فضلاً عن المنازل والحوانيت (٣). وفي سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م)

(١) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ٧ ، ص ١٠٩ .

(٢) ابن الفرات ، تاريخ الدول والملوك ، ج ٩ ، ص ١٩٩ ، ابن تغرى بردى ،

المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ١٢ .

(٣) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ١٦٧ .

ركب السلطان « المؤيد شيخ المحمودى » إلى موقع العمل فى شق خليج جديد من النيل ، ونودى بخروج الناس للعمل فى هذا المشروع ، وألزم وإلى القاهرة اليهود والمسيحيين بالخروج ضمن طوائف الرعية للمساهمة فى أعمال الحفر (١). وفى جمادى الأولى من العام نفسه ، خرج الأمير « صارم ثنين ابراهيم » ابن السلطان ، لتفقد سير العمل فى المشروع وألزم الناس من المسلمين وأهل الذمة بالخروج ليعملوا فى الحفر لمدة يومين (٢).

ويغلب على الظن أن الأقباط قد انفردوا بالمشاركة فى انشراط الزراعى فى البلاد ، على اعتبار أن الزراعة هى المهنة الرئيسية للمصريين منذ القدم ، وقد احتفظ الأقباط الذين لم يعتنقوا الإسلام بأرضهم على مر السنين منذ أمر الخليفة عمر بن الخطاب بأن يعامل المصريون على أساس أن بلادهم فتحت صلحاً ، وهو ما يعنى أن يحتفظوا بالأرض مقابل ضريبة الخراج (٣). أما جوانب النشاط الاقتصادى الأخرى التى مارسها اليهود والمسيحيون المصريون ، فقد تنوعت ما بين التجارة والصناعات الصغيرة ، وبعض المهن الأخرى.

وفىما يتعلق باليهود فقد أثبتت الدراسات التى اعتمدت على وثائق الجينيزا أن عدد يهود مصر فى عصر سلاطين المماليك كان ضئيلاً (٤). وهو ما تؤيده أقوال بنيامين التطيلي عن أعداد اليهود فى العصر الأيوبي: ولا يبدو معقولاً أن يزيد عدد يهود مصر زيادة كبيرة خلال فترة تقل عن قرن من الزمان . كذلك ، فإن قلة عدد معابدهم تدل على ضآلة عددهم كما أسلفنا القول .

وعلى أية حال فإنه يبدو أن اليهود قد عملوا فى مختلف الحرف التى عرفها

(١) المقرئى ، الملوك ، ج ٤ ، ص ٣١٣ ، ص ٣١٤ ؛ العيى ، السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ، ص ٣٣٢ .

(٢) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣١٧ ، ص ٣١٨ .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢١٦ - ص ٢٢٠ .

(٤) Bosworth, Christian and Jewish dignitaries, I, pp.

المجتمع المصري آنذاك ، ولا سيما انشباط المصرف والأعمال المالية (١) . كذلك كان لبعض اليهود صناعات صغيرة يتعيشون منها ، فقد ذكر « ابن دقماق » أنه كانت توجد بالقاهرة ثلاثة مطابخ للسكر يملكها ثلاثة من اليهود ، كما ذكر أنه كان لليهود سوق يعرف باسمهم في القاهرة (٢) . ويستفاد من إحدى وثائق دير سانت كاترين أن بعض نساء اليهود كن يعملن كدلالات (٣) وكانت الدلالة تقوم بالمرور على السيدات في منازلهن لعرض ما يحتجن إليه من ملبوسات أو مفروشات أو غيرها ، مما يوفر عليهن مشقة الخروج إلى الأسواق ، ولا سيما إذا كن من الشرائح الاجتماعية الثرية (٤) .

وقد عمل بعض اليهود في مهنة التنجيم وحاز فيها شهرة واسعة ، فقد ذكر ابن دقماق أن يهودياً كان يمتلك حانوتاً في القاهرة يمارس فيه مهنة التنجيم مدة تزيد على أربعين سنة حتى اشتهر المكان باسمه (٥) . ويتضح من بعض وثائق الجينيزا التي تعود إلى القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) أن بعض اليهود كانوا يعملون في حرفة النسخ . فهذه الوثيقة عبارة عن خطاب من يهودى يعمل نساخاً متجولاً بأقاليم البلاد إلى زوجته (٦) . أما المسيحيون ، فقد ساهموا بطبيعة الحال في كافة مناحى النشاط الذى مارسه المجتمع المصرى في ذلك الحين ، وبيدو أثرهم واضحاً في النشاط التجارى الداخلى ، مثلاً ، فيما أوضحته بعض كتب الحسبة من أن بعض مثاقيل الموازين كانت تحمل كتابة عربية على أحد وجهيها ، وتحمل على

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٤٤٣ ؛ سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ٤٠ - ص ٤١ ، تريتون ، أهل الذمة في الإسلام (ترجمة د. حسن حبشي) ص ٢٠٧ .

(٢) ابن دقماق ، الانتصار ، ج ٤ ، ص ٤١ - ص ٤٢ ، ص ٤٤ .

(٣) س . ك ، وثيقة رقم ٢٥٢ (تاريخها ١٦ صفر سنة ٨٨٩ هـ) .

(٤) Ahmed Abd Arraziq, La femme au temps des Mamlouks en Egypte (Institut Francaise d'Archéologie du Caire) pp. 63. 64.

(٥) ابن دقماق ، الانتصار ، ج ٤ ، ص ٤٩ .

(٦) Mann, The Jews, I, p. 242 .

الوجه الآخر كتابة قبطية (١) . كما يتضح من وثائق سانت كاترين أن المسيحيين من الملكانيين واليعاقبة قد عملوا في النشاط التجارى الداخلى والخارجى على حد سواء (٢) . كما تكشف إحدى وثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس أن بعض المسيحيين قد اشتغلوا بالبيطرة ، إذ تذكر الوثيقة اسم المعلم شحاتة النصرانى اليعقوبى البطار بالفحامين (٣) .

وهكذا يتضح لنا من هذه الأمثلة أن أبناء الأقليات الدينية سواء من اليهود أو من المسيحيين قد مارسوا كل المهن والحرف التى مارسها المسلمون تقريباً . ومن ناحية أخرى فإن الوثائق تشير بوضوح إلى أن اليهود والنصارى قد تملكوا العقارات فى شتى أنحاء البلاد أما عن طريق البيع والشراء ، وإما عن طريق الوراثة (٤) . كما تدل هذه الوثائق على أن اليهود والمسيحيين كانوا يتعاملون مع المسلمين فى عمليات البيع والشراء بحرية تامة فى ظل القوانين الحاكمة آنذاك (٥) . بل إن لدينا وثيقة تشير إلى أن المدين (وهو مسيحي) قد أحال الدائن (وهو مسيحي أيضاً) على أحد تجار « مدينة الطور » المسلمين لكى يضمّنه فى تأجيل سداد دينه ، ويتضح من هذه الوثيقة أن الدائن قبل بالفعل تأجيل الدين للسنة التالية « ... لعلمه بحاله أنه لا يقدر عليه ... » (٦) . ولدينا المزيد من الوثائق التى توضح أن التعامل فى مسائل البيع والشراء كان يتم بين

(١) ابن بسام ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة (بغداد ١٩٦٨) ، ص ١٨٦ .

(٢) س . ك . ، وثيقة رقم ٢٥٦ (تاريخها سنة ٨١٠ هـ) ، ورقم ٢٦٢ (سنة ٨٥٤ هـ) ، ورقم ٢٩٥ (سنة ٨٨٢ هـ) ، ورقم ٢٥٨ (سنة ٨٤٩ هـ) .

(٣) ب . أ . ، رقم ٢٣ .

(٤) س . ك . ، رقم ٢٥٢ (٨٨٩ هـ) ، رقم ٢٥ (سنة ٩٠٧ هـ) ، رقم ٢٥٨ (سنة ٨٦٩ هـ) ، ورقم ٢٦٢ (سنة ٨٥٤ هـ) ورقم ٢٩٥ (سنة ٨٨٢ هـ) ، انظر كذلك السخاوى ، التبر المسبوك ، ص ٣٦ - ص ٣٨ ، ابن دقماق ، الانتصار ، ج ٤ ، ص ٤١ - ص ٤٢ .

(٥) س . ك . ، أرقام ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ .

(٦) س . ك . ، رقم ٢٨٣ (وثيقة مصادقة شرعية . آخر محرم سنة ٨٠١ هـ) .

اليهود والنصارى والمسلمين في شكل طبيعي يكشف عن أنهم جميعاً تساوا في حقوقهم في هذا المجال (١) .

كذلك كانت تصرفات أبناء الأقليات الدينية القانونية ، مثل البيع ، والرهن ، والوقف ، ومصادقة شرعية ، واستيفاء الديون ، وتصفية التركات ... وغير ذلك ، تتم على يدى أحد القضاة المسلمين (٢) . ويتضح من وثائق سانت كاترين ووثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس ، أنه في بعض الأحيان كان الشهود على هذه التصرفات القانونية من المسلمين (٣) . وفي أحيان أخرى كان بعضهم من الذميين (٤) .

ومن الناحية الاجتماعية ، تشير المصادر المتوفرة لدينا إلى أن أهل الذمة قد تمتعوا بحرياتهم الاجتماعية داخل إطار الحياة العامة للمجتمع ككل بل إن بعض الوثائق اليهودية المعروفة باسم «الجينيزا» كتبت بأيدي بعض المسلمين والمسيحيين الذين كانت تربطهم باليهود علاقة من نوع ما (٥) . ولكن هذه الحريات الاجتماعية كانت تخضع ، من حين لآخر ، لبعض القيود التي كانت الدولة تفرضها لسبب أو لآخر. بيد أن ذلك لم يمنع أبناء الأقليات الدينية من القيام بدورهم في المجتمع والمشاركة الإيجابية في الحياة اليومية ، التي يؤثر فيها بقل ما تسمح ظروف تعدادهم وأوضاعهم الاجتماعية ، ويؤثرون بأحداثها وعجريات الأمور فيها .

(١) من . ك رقم ٢٥٢ (وثيقة مصادقة شرعية . ١٦ صفر سنة ٨٨٩ هـ) .

(٢) من . ك ، أرقام ٢٤١ (بيع) ، ٢٦٢ (بيع) ، ٢٥٥ (بيع) ، ٢٥٠ (بيع) ،

٢٥٤ (بيع) ، ٢٤٤ (مصادقة شرعية) ، ٢٥٩ (وقف) ، ٢٦١ (بيع) ، ٢٨٣ (

إقرار بدين) ، ب . ١ ، أرقام ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٣ (وقف) .

(٣) من . ك ، أرقام ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ب . ١ أرقام ٨ ، ١٦ .

(٤) من . ك ، أرقام ٢٤٤ ، ٢٥٠ ، ٢٦١ ، ٢٨٢ حيث نجد أن الشهود جميعاً

من المسيحيين ، ب . ١ ، رقم ٨ .

(٥) Rabie, The financial system of Egypt, A.H. 564 - 741

- 1169 / 1341 (Oxford University press 1972), p.3.

ولعل الظاهرة الطبيعية والجغرافية الأولى في مصر هي نهر النيل الذي قامت عليه حياة المصريين منذ العصور السحيقة وحتى الآن . وفي جميع العصور أدرك المصريون ومن جاورهم أو خالطوهم أهمية نهر النيل في حياة مصر والمصريين باعتباره الشريان الرئيسي لحياة البلاد وما كُنِها . ومن ثم فإن القلق الذي كان يسود البلاد ، في حالة انخفاض مياه النهر أو تأخر الفيضان ، كان يشمل اليهود والمسيحيين المصريين بطبيعة الحال ؛ فيخرجون مع غيرهم من أبناء مصر إلى الصحراء لأداء صلاة الاستسقاء يحملون كتبهم المقدسة ، ويتהלون إلى الله تعالى أن يجرى مياه النيل .

وقد أمدتنا المصادر التاريخية العربية بالكثير من الأمثلة الدالة على هذا منها ما حدث سنة ٧٧٥ هـ (١٣٧٣ م) حين توقفت مياه الفيضان عن الزيادة ، واختفى الخبز من الأسواق وبدأ أشبح المجاعة بوجهه المرعب يهدد البلاد ؛ فخرجت جموع المصريين وبينهم اليهود والمسيحيون على اختلاف مشاربهم إلى الصحراء لصلاة الاستسقاء (١) . وفي سنة ٨٥٤ هـ (١٤٥١ م) نقص النيل وانخفض منسوب المياه ، فاشتد قلق الناس ، وخرجت جموعهم ، كما خرج اليهود والنصارى إلى الصحراء حيث ظلوا معظم ساعات النهار يركعون إلى الله أن يزيل عنهم هذه الشدة (٢).

وظهر تأثير اليهود والنصارى واضحاً في عادات وتقاليد المجتمع المصري آنذاك فيما أشار إليه ابن الحاج من أن بعض نساء المسلمين كنَّ يأتين بعض المنصرفات في حياتهن اليومية تبدل التأثيرات اليهودية والمسيحية فيها واضحة تماماً . فقد اعتادت بعض النساء ألا يشتري السمك ، أو أكله أو إدخاله في بيوتهن يوم السبت (ومن المعروف أن اليهود قد حرموا على أنفسهم صيد السمك أو أكله يوم السبت) كما أن بعض النسوة تعودن عدم دخول الحمام أو شراء الصابون وغسل الثياب في يوم السبت متأثرات في ذلك

(١) ابن إياس ، بدائع الزهور (ط . بولاق) ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .

(٢) ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة (ط . كاليفورنيا) ، ج ٧ ، ص ٧٠٦-٧٠٧ .

ببعض العادات اليهودية المتعلقة بحرمة يوم السبت ، كما ظهر تأثرهن بالعادات المسيحية في عدم الاشتغال بشيء في ليلة الأحد . وإذا كانت المرأة حائضاً لا تكيل القمح أو غيره من الطعام ولا تلخل إلى مكان الطعام (١) والمعروف أن اليهود يعتبرون الحيض نجاسة .

كذلك ذكر ابن الحاج أن من عادات نساء مصر في ذلك الزمان أنهن كن يمتنعن خروج أواني المنزل بعد العشاء ، وأنهن اعتدن شراء اللبن في أول ليلة من شهر المحرم (بداية السنة الهجرية) تفاؤلاً منهن بأن تكون السنة كلها بيضاء (٢) . كما كانت من عادات المصريين أنهم لا ينظفون البيت أو يكتسونه عقب سفر أى من أهل البيت ويتشاءمون إن هم فعلوا ذلك لا يعود المسافر مرة أخرى (٣) .

ومن العادات الاجتماعية التي أثارت احتجاج ابن الحاج واستنكاره ، باعتبارها ذات أصل غير إسلامي ، تلك العادة التي أشار إليها بقوله : « إذا نزلت في برج الجمل فيخرجون في صبيحة يومهم ذلك رجالاً ونساءً وشباناً أقارب ، يجمعون شيئاً من بنات الأرض يسمونه بالكركيس فيقطعون ذلك من موضعه بالذهب والفضة والخواتم النفيسة والأساور وغير ذلك ، ويتكلمون بكلام أعجمي يحتمل أن يكون كفرًا ، ويجعلونه ما يقطعونه من تلك الحشيشة في خرائط مصبوغة بالزعفران ثم يجعلون الخريطة في صندوق ويزعمون أن ذلك ما دام في البيت يكون سبباً لإكثار الرزق عليهم ... » (٤)

ويبدو أن تأثير اليهود والمسيحيين في العادات والتقاليد المصرية في عصر سلاطين المماليك كان واضحاً لدرجة أثارت استياء ابن الحاج الذي

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ٢٧٨ - ص ٢٧٩ ، ج ٢ ، ص ٦٨ .

(٢) المصدر نفسه . ج ١ ، ص ٢٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٧ .

(٤) ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ٢٨١ .

يشكو أسفاً من أن المصريين المسلمين ... وضعوا تلك العوائد موضع السنن ... (١)

ولعل من أكبر الدلائل على أن روح اللوثام الاجتماعية قد سادت في كثير من الأحيان بين المسلمين وأبناء الأقليات الدينية في ذلك العصر ما حدث سنة ٧١٤ هجرية (١٣١٤ م) حين استعار الأقباط بعض قناديل وأثاث جامع عمرو بن العاص لكي يستخدموها في أحد اجتماعاتهم الدينية في الكنيسة المعلقة بمصر القديمة (٢). وهو ما يبعث على الاعتقاد بأن ثمة علاقات ودية وطيدة كانت تربط بين أبناء الأقليات الدينية وغيرهم من المصريين في ظروف الحياة اليومية العادية. وتحفل مصادر ذلك العصر بالكثير من الأمثلة التي تحمل من الدلائل على روح اللوثام الاجتماعية ما لا يمكن تجاهله.

ومن ناحية أخرى، كان للمسيحيين واليهود نصيبهم من الأمراض الاجتماعية المتفشية في مصر آنذاك. وهو أمر طبيعي باعتبارهم جزءاً يرتبط ارتباطاً عضوياً بالكل المصري. وطبيعي أنهم خضعوا للعقوبات ذاتها التي كانت توقع على كل من يرتكب هذه الجرائم. بيد أن هناك اختلافاً بين عقوبة المسلم وعقوبة غير المسلم، وهو ما يتوافق مع روح الشريعة الإسلامية. ففي إحدى الحوادث زنى نصراني بإحدى المسلمات فرجم الإثنان حتى الموت، وأحرقت جثة النصراني ودفنت المرأة (٣). ومن الطريف أن جريمة مماثلة وقعت بين يهودي ومسلمة من بنات الطبقة الحاكمة فاختلفت العقوبة، إذ رجم اليهودي حتى الموت ثم أحرقت جثته وصودرت أمواله، على حين اكتفى بحبس المرأة (٤). وفي جريمة أخرى زنى

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٥.

(٢) المقرئى، السلوك، ج ٤، ٤١٠؛ السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج ٢، ص ٢١٨؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٢، ص ١١١.

(٣) المقرئى، السلوك، ج ٢، ص ١٣٥ - ص ١٣٦؛ النويري، نهاية الأرب، ج ٣٠٠ (مخطوط) ق ٢٩٦ - ق ٢٩٩.

(٤) تاريخ ابن الوردي، ج ٢، ص ٣٠٦.

يهودى متزوج يهودية، ونجا الإثنان من عقوبة الرجم بفضل تدخل بعض أصحاب النفوذ ، مما أثار استياء واستنكار المؤرخ تقي الدين المقرئى (١) كذلك كان على المحتسب - من الوجهة النظرية على الأقل - إذا رأى مسلماً يشرب الخمر علناً أن يريقها ويؤذبه ، أما إذا كان الفاعل من أهل الذمة الذمة اكتفى المحتسب بتأديبه لأنه يشربها علناً (٢) . ويبدو أن هذه العقوبة لم تكن تنفذ في كثير من الأحوال ، إذ يذكر « ابن الحاج » أن النصارى كانوا يشربون الخمر علناً في عيد النيروز ويقلدهم في ذلك بعض العامة من المسلمين (٣) .

ويبدو أن أبناء الأقليات اليهودية والمسيحية في عصر المماليك قد كونوا الثروات الطائلة ، وتباهوا بمظاهر العز والرفاهية نتيجة لعملهم في الجهاز المالى والإدارى للدولة سلاطين المماليك مما جعلهم هدفاً لمطامع السلاطين وأمراء المماليك التواقين إلى جمع المال عن أى طريق من ناحية ، وعرضهم لأحقاد عامة المسلمين المطحونين تحت أعباء « المظالم » و « المغارم » التى كانت أعباؤها تزايد عليهم في ذلك العصر من ناحية ثانية ، فضلاً عن أن الأوبئة والأزمات الاقتصادية التى أزهقت كاهل المصريين جميعاً ، ولتى زاد معدل وقوعها في أواخر ذلك العصر ، جعلت الفقراء يتطلعون بعيون ملوثة بالحسرة والحقد نحو أولئك الذميين الذين رأوا فيهم أدوات السلطة في ابتزازهم ،

وينهض دليلاً على ذلك ما ذكره المقرئى من أن اليهود والنصارى « ... قد تزايد ترفهم بالقاهرة ومصر ، وتفتنوا في ركوب الخيل المسومة ، والبغلات الرائجة بالحلى الفاخرة ، ولبسوا الثياب السرية ، وولوا الأعمال الخلية ... » (٤) . كما أن ابن الأخوة النبى عاش في الفترة التى تحدث عنها

(١) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٢١١ - ص ١٢١٢ .

(٢) ابن الأخوة ، معالم القرية ، ص ٢٢ .

(٣) ابن الحاج ، المنخل ، ج ٢ ، ص ٥١ .

(٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٩٢٢ - ص ٩٢٥ .

المقرئى (لاقرون الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى) يقرر أن دور
المسيحيين واليهود في مصر كانت تعلوا على دور المسلمين ومناجدهم ، وأنهم
اتخذوا لأنفسهم ألقاب المسلمين وكناهم ، كما ذكر أن اليهودى أو النصراني
من موظفى الدولة كان يسير بدايته والمسلم يجرى فى ركابه يطلب منه قضاء
حاجة له . أما الثماء الذميات فكان يتمتعن باحترام الجميع فى الحمامات
والأسواق ، لأن ملابسهن كانت عادية بحيث أن أحداً لم يكن ليميزهن عن
النساء المسلمين (١) .

ويستفاد من إحدى وثائق مجموعة سانت كاترين (٢) أنه إذا اشترى
أحد أبناء الأقليات الدينية داراً تعلو على دور جيرانه المسلمين • كان من
حقه أن يحتفظ بها دون أن يهدم الجزء العالى الذى يتيح له كشف غورات
جيرانه • كما أن المؤرخ ابن تغرى بردى يذكر فى حوادث سنة ٨٥٦ هـ
(١٤٥٢ م) أن والى القاهرة أمر المسيحيين بإحضار ١٠ لديهم من الجوارى
بعد أن بلغه أنهم يملكون الجوارى المسلمين • • • • • فمن وجدها مسلمة فى
الأصل : أو سابها ، ردها إلى الإسلام ، وأمر صاحبها ببيعها • • • • • (٣)
وهو ما يدل على أن أهل الذمة المصريين كانوا يعيشون فى مجبوحة من
العيش تسمح لهم باقتناء الجوارى . ومن المنطقى أن تقرر أن هذا لا يمثل
الحقيقة بالنسبة لجميع اليهود والنصارى ، وإنما تنطبق على أغنيائهم فقط .

وإذا كنا قد عرضنا فى الصفحات السابقة لبعض الأمثلة الدالة على أن
روح الوثام والوفاق الاجتماعى كانت المصريين جميعاً فى ذلك العصر ،
فإنه يجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الحال لم تكن هى السائدة على الدوام فى
العلاقات بين المسلمين وأهل الذمة ، فإن ذلك يبعد عن الحقيقة إلى حد

(١) ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص ٤٢ - ص ٤٣ .

(٢) س . ك . ، رقم ٢٨٦ (١٣ جمادى أول سنة ٨٨٢ هـ) .

(٣) ابن تغرى بردى ، حوادث الدهور ، ج ١ ، ص ١٢٤ . السخاوى ، التبر

المسبوك ، ص ٢٨٥ .

كبير ، كما أنه يتناقض مع المفاهيم التي أشرنا إليها . فالواقع أن حوادث المشاحنات بين الفريقين قد حدثت في بعض الأحيان لكي تعكر من صفو العلاقات بينهما . ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما حدث سنة ٧٥٤ هـ (١٣٥٣ م) - حين نشب خلاف بين المسلمين والمسيحيين في أحد الأقاليم بسبب شخص مسيحي ، ادعى بعضهم أن جده كان مسلماً وحبسه القاضى على اعتبار أنه يعتبر مرتدّاً عن الإسلام . ولكن المسيحيين في هذا البلد لحأوا إلى الوالى الذى أمر بإطلاق سراح السجين ليلاً ، فهاجت مشاعر عامة المسلمين وساندوا القاضى ضد الوالى ، بل أنهم أغلقوا الحوانيت وعطلوا الأسواق استعداداً لقتال الوالى الذى جمع بدوره بعض الأعوان لقتال الأهالى . وحين علم السلطان فى القاهرة بما حدث أمر بعزل كل من القاضى والوالى (١) . وثمة مثال آخر حدث فى سنة ٧٨٥ هـ (١٣٨٣ م) فى إحدى قرى الأقاليم ، فقد كان المسيحيين يحتفلون بزواج أحدهم ، وكان من عاداتهم فى مثل هذه الاحتفالات أن يحضروا المطربين والموسيقيين لإحيائها . ويبدو أن سكان هذه القرية من المسيحيين كانوا يشكلون الأغلبية لأنه حين أراد المؤذن أن يؤذن لصلاة الفجر ، وأثناء قيامه بالتسبيح قيل الصلاة صعد إليه عدد من المسيحيين وأنزاه ثم اعتدوا عليه بالضرب ، وحين حاول إمام المسجد والخطيب أن يدافعوا عن المؤذن نالهم ما ناله . وسافر ثلاثتهم إلى القاهرة لعرض شكواهم ، وانتهى الأمر بعد فترة من الزمن بضرب رقاب ستة من مسالمة ذلك البلد الذين شاركوا فى الاعتداء بدعوى أنهم زنادقة (٢) .

كما حدث فى سنة ٨٤٣ هـ (١٤٣٩ م) أن خرج جماعة من المسلمين المتطوعين من دمياط لقتال قراصنة الفرنج فى البحر المتوسط ،

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٩٠٠ - ص ٩٠١ .

(٢) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢٧٣ - ص ٢٧٤ .

ولكنهم استشهدوا عن بكرة أبيهم . وأقام أهل البلد مأتماً لهم ، وأثناء تقبل الأهالي الغزاء في شهدائهم أقام أحد النصارى فرحاً « وأظهر الشمامسة والمسرة بما حل بالمسلمين » . ومن ناحية أخرى كان ذلك الرجل النصراني متهما بالتجسس لحساب الفرنج ، فرفع الأهالي دعوى ضده لدى القاضى الذى حكم بإدائته ، فلما أدرك أنه سوف يقتل أعلن إسلامه . ولكن ذلك لم يمنع المسلمين من قتله ، ثم اشتعل غضبهم على جميع نصارى دمياط فهاجموا كنائسهم ونهبوها (١) .

ولكن مثل هذه الحوادث — التى اتخذت طابعاً فردياً على الدوام — يمكن أن تفسرها في ضوء المفاهيم التى حكمت الناس في تلك العصور من ناحية ، وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية في مصر آنذاك من ناحية ثانية . كما أن هذه الحوادث التى لم تأخذ طابع الاستمرار لا يمكن أن تقلل من قيمة الحقيقة القائلة بأن أبناء الأقليات الدينية من المسيحيين واليهود في مصر عاشوا في رحاب المجتمع المصرى كجزء عضوى منه ، ومن الطبيعى دائماً أن تحدث بعض المشاحنات بين أبناء البلد الواحد الذين تجمعهم ديانة واحدة ، فما باننا بالذين تجمعهم ديانات مختلفة في زمن كان الدين فيه قوة تأثير طاغية على سلوك الفرد والجماعة على السواء ؟

وفي ذلك العصر كان المفروض — نظرياً على الأقل — أن يتمايز المسيحيون واليهود بملابس معينة حتى يمكن التفرقة بينهم وبين المسلمين في زحام الحياة اليومية . ولكننا ينبغي أن نشير إلى أنه من الثابت أن أهل الذمة لم يلزموا بارتداء الملابس المميزة أو ما اصططلحت المصادر على تسميته « بالغيار » في أيام النبى عليه الصلاة والسلام . ومن البديهي ، كذلك ، أن المسلمين في بداية مرحلة الفتوح الإسلامية كانوا مختلفين بملابسهم عن أهالي البلاد التى فتحوها ، ومن ثم لم تكن هناك ضرورة

(١) المقرئى ، المصدر السابق ، ص ٤٠ ، ص ١١٧٠ .

لفرض أية قيود خاصة بالملابس على غير المسلمين فضلاً عن أن ذلك يتناقض مع روح الإسلام التي كان الفاتحون قريبي العهد بتطبيقها المثالي على يد الرسول وخلفائه . إلا أنه مع مضي الوقت بدأ المسلمون يتجهون صوب الأخذ بأسباب الترف والرفاهية من جهة ، كما اتسعت الهوة بين المثل والقيم الذي يطرخها الإسلام والممارسات الفعلية من جهة ثانية ، فضلاً عن أن بعض أبناء البلاد المفتوحة أخذوا يحاكون المسلمين شأن كل الشعوب المغلوبة في محاكاة الغالبين في عاداتهم .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن القيود على ملابس أهل الذمة وسائر ما يتعلق بمظاهر حياتهم اليومية إنما ترجع إلى « العهد العمري » أو « الشروط العمرية » المنسوبة إلى « عمر بن الخطاب » . بيد أن هذا العهد بصورته التقليدية التي تناقلتها معظم المصادر العربية لم يبدأ في الظهور سوى في أواخر القرن الثاني الهجري (١) . وهو ما يعني عدم صحة نسبة هذا العهد إلى الخليفة العظيم . وعلى أية حال ، فسواء فإن هذا العهد كان هو الأساس الذي فرضت بمقتضاه قيود الملابس على أهل الذمة ومظاهر حياتهم اليومية . فقد كان على النصارى اتخاذ اللون الأزرق لملابسهم فضلاً عن الزنار الذي يشدونه حول أوساطهم (وهو خيط غليظ يشبه الحبل اشترط أن يكون من الكتان) فوق الثياب . ويبدو أن الزنار كان كافياً في بعض الأحيان لتمييز أبناء الطائفة المسيحية ، على حين فرض على اليهود أن تكون ملابسهم صفراء اللون ، وتحدد اللون الأحمر لأبناء الطائفة السامرة . أما النساء المسيحيات واليهوديات ، فكان عليهن الالتزام بهذه الألوان في ملابسهن ، وتلتزم المسيحية الزنار فوق ثيابها تحت الإزار (٢) . كما كان على المرأة الذمية أن تتحل خفين من لونين متباينين . بيد أن طريقة حياكة الملابس وطرزها كانت واحدة بالنسبة لجميع النساء مسلمات

(١) قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة في مصر ، ص ٢٦ ، ص ٢٨ .

(٢) الإزار : ملادة فضفاضة كانت نساء عصر سلاطين المماليك يرتدينها فوق ملابسهن .

أنظر ماير ، الملابس المملوكية ، ص ١٢٥ - ص ١٢٦ .

وذميات في ذلك العصر (١) .

وبالإضافة إلى قيود الملابس تعرض أبناء الأقليات الدينية - من الناحية النظرية - لبعض القيود على مظاهر نشاطهم في الحياة اليومية . فقد حرم عليهم ركوب الخيل - التي كانت امتيازاً موقوفاً على الطبقة الحاكمة وحدها دون سائر المصريين - وحمل السلاح ؛ كما كان المفروض ألا يدخلوا إلى الحمامات العامة دون علامة تميزهم عن المسلمين (٢) وكان على رؤساء طوائف الأقليات أن يلزموا أتباعهم بالحرص على مراعاة هذه القيود التي اعتبرها الفقهاء من شروط عقد الذمة (٣) .

كذلك كان من المفروض أن تكون لأهل الذمة ألقابهم الخاصة بهم ، ومن الطريف أن غالبية هذه الألقاب تبدأ بكلمة « الشيخ » . وكان منهم من يحمل لقباً مضافاً إلى الدولة مثل : « ولي الدولة » و « شمس الدولة » ومنهم من يحذف المضاف إليه ويُعرف اللقب بالألف واللام مثل « الشيخ الصفي » ، و « الشيخ الشمسي » . فإذا أسلم أحدهم تغير لقبه ليصبح « ولي الدين » . مثلاً أو « شمس الدين » . أما إذا كان للذي اعتنق الإسلام لقب ليس له ما يوافق فيه يضاف إلى الدين ، فإن اللقب يتغير في حالة إسلامه ، إلى أقرب الألقاب إليه « فالشيخ السعيد » ، مثلاً ، يتحول إلى « سعد الدين » وهكذا (٤) . إلا أن هذا التحديد النظري لألقاب أهل الذمة لم يوجد سوى بين سطور الصفحات التي سطرها الفقهاء وغيرهم

(١) ابن الأخوة ، معالم القرية ، ص ٤١ - ص ٥٢ ؛ ابن بسم ، نهاية الرتبة ، ص ٢٠٧ - ص ٢٠٨ ؛ القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٣٦٢ - ص ٣٦٥ ؛ ماير ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(٢) ابن طلحة ، العقد الفريد لملك السعيد ، ص ١٨١ ؛ القلقشندي ، المصدر السابق ج ١٣ ، ص ٣٦٢ ، يتبع .

(٣) العمري ، التعريف ، ص ١٤٤ - ص ١٤٥ ؛ ابن عبد الظاهر ، تشریف الأيام والصور ، ص ٢١٦ - ص ٢١٧ ؛ القلقشندي ، المصدر السابق ، ج ١٣ ص ٣٩٢ .

(٤) القلقشندي ، المصدر السابق ، ج ١٣ ، ص ٤٩٠ - ص ٤٩١ .

فها هو أحد المعاصرين يشكو أسفاً من أن اليهود والمسيحيين «... يدعون بالنعوت التي كانت للخلفاء ، ويكونون بأبي الحسن وهو على بن أبي طالب ، وبأبي الفضل وهو العباس عم رسول الله عليه الصلاة والسلام...» (١) وهو ما يشير إلى أن الحكام لم يكونوا يتذكرون هذه القيود إلا تحت وطأة ظروف معينة . كما كان من المفروض أيضاً أن يكون لأهل الذمة دعاء خاص بهم يشترط فيه ألا يكون فيه تمجيد القوة لهم أو الرغبة في إلحاق الضرر بالمسلمين ، وكانت لهم ، أيضاً ، إيمان خاصة يحلفون بها (٢) ومن الواضح أن الإلزام بمثل هذه الأمور في الحياة اليومية أمر مستحيل تماماً ، والظاهر أن الصنيع التي حددها القلقشناسي بهذا الصدد إنما قصد بها أن تستخدم في المكاتبات الرسمية الصادرة عن ديوان الإنشاء فقط .

وبوسعنا أن نوكد ، اعتماداً على المصادر التاريخية لتلك الفترة ، أن مثل هذه القيود لم تعرفها مصر في عصر سلاطين المماليك قبل سنة ٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) . ففي هذه السنة زار وزير المغرب مصر ؛ في طريقه إلى بلاد الحجاز للحج ، وانتابه الغضب الشديد من جراء ما شاهده من تمتع أبناء الأقليات الدينية بكل مظاهر الحريات السياسية والاجتماعية ، وتقلدهم لأعلى الوظائف ، وهو أمر لم يكن مألوفاً بالنسبة للأقليات الدينية وفقاً لمفاهيم العصور الوسطى . ومن ثم أخذ الوزير المغربي في شن حملة ضد أهل الذمة ، وأتت هذه الحملة ثمارها في تلك الضغوط التي تعرض لها اليهود والمسيحيون في ذلك العام . فقد ألزم اليهود بلبس العمامات الصفراء ، على حين تعيين على النصاري أن يلبسوا العمامات الزرقاء ، وتحدد لعمائم السامرة اللون الأحمر . كذلك حرم على أبناء هذه الطوائف أن يركبوا الخيول وفرض عليهم ركوب الحمير « بالأكف عرضاً » أي من

(١) ابن الأخوة ، معالم القرية ، ص ٤٢ .

(٢) القلقشناسي ، صبح الأعشى ، ج ٦ ، ص ٢٨٦ ؛ الخالدي ، المقصد الرفيع (مخطوط)

جهة واحدة ، كما تجددت كافة القيود الواردة في تلك الشروط المنسوبة إلى عمر بن الخطاب . وأعقب ذلك طرد اليهود والمسيحيين من الوظائف التي كانوا يتولونها في ديوان السلطان أو في دواوين الأمراء (١) .

وأصدر السلطان « الناصر محمد » مرسوماً في هذا الشأن ، ولكن حدة لهجة المرسوم كانت أكثر شدة من تطبيقاته ، وما لبث الهارن والتغاضي عن مخالقات أهل الذمة لهذا المرسوم أن غلب على تصرفات الحكومة . وفي سنة ٧٠٩ هـ حاول الوزير « ابن الخليل » أن يقضى على ما تبقى من مظاهر حملة سنة ٧٠٠ هـ ، وحاول إقناع السلطان « الناصر محمد بن قلاوون » أن يسمح لليهود والنصارى بالعودة إلى إرتداء العمامات البيضاء بالعلامات مقابل مبلغ من المال وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه من أنه لم تكن هناك قيود على ملابس الأقليات الدينية قبل أحداث سنة ٧٠٠ هـ سوى العلامات التي كانوا يضعونها فوق عمامتهم . على أية حال ، فإن معارضة الشيخ « تقي الدين بن تيمية » قد حالت دون تنفيذ اقتراح الوزير (٢) .

أ وفي سنة ٧٠٢ هـ تجددت أوامر فرض القيود على أهل الذمة . وجاءت للقيود في هذه المرة نتيجة لرد الفعل الغاضب من قبل الناس والدولة تجاه الحريق الذي دبره بعض الرهبان الملكانيين ، والذي ألهم أجزاء كبيرة من أحياء مدينة القاهرة ، كما أثار الرعب والسخط في نفوس الناس الذين تملكهم المشاعر الدينية الجارفة ، فامسوا ضغوطهم على الحكومة التي استجابت لهم بعد عدة مصادمات شهدتها شوارع القاهرة بين الناس والمماليك (٣) .

وكان من القواعد المرعية في ذلك العصر أن يتناسب حجم العمامة تناسباً

(١) ابن أبيك الدوادار ، الدرر الفاخر ، ص ٤٧ - ص ٥١ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢١١ .

(٢) العيني ، عقد الجمان (مخطوط) حوادث سنة ٧٠٩ هـ ، السيوطي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٣) المقرئزي ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ - ص ٢٢٨ .

طردياً مع مكانة الفرد في المجتمع ، بحيث لا يجوز لشخص ذي مركز اجتماعي متواضع أن يضع على رأسه عمامة كبيرة. ولذلك كان الغضب يستبد بالمتعممين من فقهاء المسلمين وقضاةهم إذا تجاوزت عمامة الذي الحد المألوف . لأن في ذلك إعتداء على حقوقهم . ولدينا الكثير من الأمثلة الدالة على ذلك ، ففي سنة ٧٥٥ هـ . تعين على أهل الذمة ألا يزيدوا شال عمامتهم عن عشرة أذرع (١) . كما نودى في سنة ٨٢٠ هـ بألا يتشبه اليهود والنصارى بقضاة المسلمين في ملابسهم . وفي سنة ٨٢٢ هـ تجددت حوادث الإضطهاد ضد المسيحيين واليهود رداً على ما لحق بمسلمي الحبشة من أذى على يد الإمبراطور الحبشي المسيحي ، وحرم عليهم أن يزيدوا في شال العمامة عن سبعة أذرع (٢) . وفي سنة ٨٣٠ هـ . تقدم لنا المصادر مثالا آخر على فرض هذه القيود، ولكن شكوى أهل الذمة للسلطان جعلته يعقد اجتماعاً في القلعة بحضور القضاة، وانتهى الاجتماع إلى قرار بتخفيف حدة هذه القيود (٣) .

وتدلنا كثرة المراسيم الصادرة في عصر سلاطين المماليك بشأن فرض القيود على أبناء الأقليات الدينية بوضوح على أن تلك القيود لم تكن مطبقة بصفة دائمة طوال ذلك العصر . كما أن فرض تلك القيود غالباً ما كان يأتي ضمن حملة عامة ضد أهل الذمة يكون مبعثها سبب أو آخر . ومن المهم أن نورد في هذا المقام ما قرره القلقشندي ، الذي عاش في أوائل القرن التاسع الهجري (١٥ م) من أن كل ما كان يميز اليهود والنصارى عن المسلمين في ذلك الوقت هو لون عمامتهم ، وكونهم يركبون الحمير على البراذع ويشي الواحد منهم رجله قدامه ... ولا يميز يعتادونه الآن سوى

(١) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٩٢٤ - ص ٩٢٥ .

(٢) المقرئزي ، السلوك ، ج ٨ ، ص ٤٨٦ ، ص ٤٩٥ ؛ العيني ، عقد الجمان ،

(مخطوط) حوادث سنة ٨٢٢ هـ .

(٣) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ٣ ، ص ٢٨٢ ؛ ابن تقي بردي ، النجوم ، ج

ما قدمناه ... (١) . مما يؤكّد أنه فيما عدا هذه القيود الضئيلة مارس الذميون حياتهم الاجتماعية في إطار النشاط العام للمجتمع المصري جنباً إلى جنب مع المسلمين.

وينهض دليلاً على قوة العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وأبناء الطوائف النورية في مصر العصور الوسطى أن بعض المواسم والأعياد الخاصة بالمسيحيين اتخذت طابعاً عاماً . وقد ارتبطت بعض هذه الأعياد بنهر النيل ، مما يشير إلى جذورها التي تمتد إلى أيام قدماء المصريين . كما شارك المسلمون المسيحيين واليهود في بعض الأعياد الأخرى بمظاهر المجاملة الاجتماعية، وتبادل الأطعمة والحلوى وغيرها من الهدايا (٢) .

كذلك ارتبطت بعض عادات المصريين الاجتماعية ببعض الأعياد المسيحية، فقد اعتاد المصريون أن يصنعوا نوعاً من العصيدة في « عيد الميلاد » . وكانوا يعتقدون أن من يأكل منها لا يصاب بالبرد طوال السنة (٣) . كذلك تعود الناس على مشاركة المسيحيين عادة غمس أطفالهم في المياه الباردة في عيد « الغطاس » الذي يحل في الشتاء ، بسبب ما اعتقدوه من أن ذلك يقيهم شر المرض طوال حياتهم (٤) . وكان من عادة النساء أن تطلق البخور في بيوتهن في « خميس العهد » بزعم أنه يصرف عنهم العين والكسل والأمراض (٥) . وفي « سبت النور » كان البعض يكتحلون بالكحل الأسود على أساس أن ذلك يكسبهم نوراً زائداً في أبصارهم (٦) .

ورب قائل بأن أبناء الأقليات الدينية في مصر زمن المماليك مصريون

(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٦٣ .

(٢) أنظر دراستنا عن « الأعياد والاحتفالات » في هذا الكتاب .

(٣) ابن الحاج ، الملخل ، ج ٢ ص ٥٨ - ص ٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ٥٩ .

(٥) المصدر نفسه . ج ٢ ص ٥٤ .

(٦) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٨ .

مثل المسلمين ، ومن ثم فإن لهم الحقوق نفسها . وهذا الكلام صحيح في ضوء مفاهيمنا المعاصرة التي تتسم بالعلمانية إلى حد كبير . بيد أنه ينبغي علينا أن نعيش الحدث التاريخي من داخله لكي نتفهمه بشكل يقربنا إلى الحقيقة قدر الإمكان . ويعني هذا أن نحاول أن نتمثل المفاهيم والقيم التي كانت تتحكم في الناس في تلك الفترة التاريخية . ومن العبث المضلل أن نحاول إلزام الناس في العصور الوسطى بمثلنا وقيمنا ، ونحاسبهم إذا لم يتصرفوا على أساسها ، لسبب بسيط هو أنهم لم يكونوا يعلمون شيئاً عن هذه المثل والقيم والمفاهيم التي نطالبهم بها .

وفي العصور الوسطى كانت فكرة « الوطن » فكرة دينية بحتة ، وتتعلق بجماعة المؤمنين أكثر مما تتعلق بالأرض بحدودها الجغرافية ، أي أن « الوطن » الذي يجمع الناس في الحياة الدنيا — التي هي مقام زائل — ليس هو الأرض كتعبير جغرافي ، بقدر ما هو الدين والعقيدة التي تربط بين أبناء الأمة . وتعيش الأقليات الدينية في حماية جماعة المؤمنين ، ويتمتعون بكافة حقوقهم بشرط ألا تعلو مكانتهم فوق مكانة جماعة المؤمنين .

صحيح أن هذه المفاهيم تبعد عن روح الإسلام وموقف الشريعة من أهل الذمة (١) . ولكن تراث الإحتكاك الحضاري بين المسلمين والغرب المسيحي ، بما تخلله من حروب طويلة وعنيفة ، منها تلك السلسلة المعروفة باسم الحروب الصليبية ، خلف شعوراً بالمرارة تجاه غير المسلمين . كما أن ثروات أهل الذمة التي كونوها بفضل عملهم في الجهاز الحكومي ، والتدهور الاقتصادي المستمر لجموع المسلمين جعلت الناس يعبرون عن موقفهم الاجتماعي المتعالي على غير المسلمين تعبيراً دينياً . وبعبارة أخرى ، فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد ألبيت ثوباً دينياً لتخلق هذا الموقف الاجتماعي ، على الرغم من تعارضه مع روح الإسلام . وعلى هذا الأساس يمكن ، في تصورنا ، أن نفسر النظرة التي كانت تفرض ألا يكون بناء الأقليات الدينية في مصر

(١) قاسم عبده قاسم ، أهل الذمة ، الباب الأول حيث يناقش هذا الموضوع بالتفصيل .

زمن الممالك أعلى في مكانهم الاجتماعية من المسلمين .

ومهما يكن من أمر ، فالواضح أن المسيحيين قد عاشوا حياتهم بشكل عادى داخل إطار المجتمع المصرى . وغالبا ما كان واقع حياتهم يتجاوز هذه المفاهيم التى ظلت فى كثير من الأحيان كامنة فى الصدور ولا تعبر عن نفسها سوى فى لحظات الإثارة أو الغضب .

اما عن دور أهل الذمة فى الحياة الثقافية والعلمية فى عصر الممالك ، فالواقع أن المعلومات المتاحة بهذا الشأن قليلة بدرجة لا تمكننا سوى من إعطاء صورة عامة عن نشاط اليهود والنصارى الثقافى .

وبالنسبة لليهود ، فإننا نستطيع أن نقرر أن النضال المذهبى ، لا سيما بين القرائين والربانيين ، والذي كان محوره الأساسى ترجمة الكتاب المقدس وتفسيره ، قد أنتج نشاطاً أدبياً واسع النطاق فى العصور الوسطى ، وقد تمثل هذا النشاط فى تلك الأعمال اللاهوتية التى كتبت غالبيتها باللغة العربية . وعلى الرغم من تمسك اليهود فى معظم أنحاء العالم باللغة العبرية ، فإنهم فى مصر قد استخدموا لغتين إحداهما العربية والثانية هى اللغة العبرية . والواضح أن لغة الحياة اليومية كانت هى اللغة العربية ، على حين ظلت العبرية هى اللغة المرتبطة بالتراث الدينى إلى حد بعيد . وكان الشعر اليهودى يكتب بالعبرية فى غالب الأحيان ، أما النثر فإن معظم إنتاج الكتاب اليهود منه كان يكتب باللغة العربية . وفيما عدا بعض التعبيرات والمفردات العبرية الخالصة التى وجدت طريقها إلى اللغة العربية ، استخدم اليهود فى زمن الممالك اللغة العربية فى كتاباتهم ، حتى ما يتعلق منها بشروح الكتاب المقدس والتعليق على التلمود ، وذلك بعكس يهود البلاد المسيحية الأوربية الذين لم يستخدموا فى مثل هذه الكتابات ذات الطابع الدينى لغة أخرى غير اللغة العبرية . والحقيقة أن ظاهرة استخدام اليهود للغة العربية فى كتاباتهم وبحوثهم لا تقتصر على مصر وحدها وإنما ينسحب على يهود العالم الإسلامى عامة ، وهو ما تشهد بصحته مؤلفاتهم العربية فى شتى ضروب المعرفة . وفى رأى بعض الباحثين

المحدثين أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الكتابة باللغة العربية آنذاك ، كانت هي الشيء الطبيعي والأقل جهداً ، كما أن اللغة في المؤلفات التي تتناول موضوعاً علمياً لا تحمل مفهوماً إيديولوجياً كما هو الحال في الإبداع الفني مثل الشعر (١) . بيد أننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الأسباب المباشرة لهذه الظاهرة إنما تتمثل في تسيد اللغة العربية في ذلك الحين ، فضلاً عن رغبة المؤلف في أن ينتشر لدى جمهور عريض . وثمة دليل قوى على تسيد اللغة العربية بين يهود مصر في تلك الفترة هو أن وثائق الجينيزا كتبت باللغة العربية في حروف عبرية أو بالعربية اليهودية التي كانت لغة يهود مصر (٢) .

وعلى الرغم من أن طائفة القرائين في مصر قد عاشت في سلام في العصور الوسطى ، فإن ما أفرزته هذه الجماعة من مفكرين كانوا رجالاً عاديين من أمثال « صمويل بن موسى المغربي » (القرن الثامن الهجري - ١٤ م) . وقد دارت كتابات أولئك الرجال من أهل الفكر حول تلخيص وتطوير كتابات أسلافهم . والاستثناء الوحيد بينهم هو « موسى بن ابراهيم الداري » الذي عاش في القرن السابع الهجري (١٣ م) ، وهو شاعر ذو موهبة متميزة ، يُبَيِّد أنه كان يعتمد على محاكاة الأنماط الشعرية والأساليب التي استخدمها شعراء اليهود في الأندلس . وفي القرن التاسع الهجري (١٥ م) كتب أحد اليهود القرائين حولية تحدث فيها عن الكتاب اليهود ، وتعتبر حوليته هذه بمثابة وثيقة عبرية هامة (٢) كما أن « إبراهيم بن فرج الله بن عبد الكافي اليهودي العائاني » (ت ٨٤٤ هـ) - والذي يبدو من لقبه أنه كان من القرائين - كان يجمع بين معرفة حاذقة بالطب ، كما يبدو من كلام السخاوي عنه ، وبين الإلمام بأصول الديانة اليهودية « ... ولم يخلف بعده من يهود مصر مثله كثرة في

Ibrahim S. Halkin, « The Arab - Jewish literature, (١)
(The Jews; their history, culture, and Civilizian, ed., Finkelstein
L. New York) I, pp. 1116 - 1146.

Rabie, H., Financial System of Egypt, pp. 3-4 . (٢)

U. J. B., Art. « Karaites » (٣)

حفظ نصوص التوراة وكتب الأنبياء ... (١) .

وعلى العموم ، فقد كان للجماعات اليهودية التي عاشت في بلاد العالم الإسلامي تاريخ أدبي طويل ، بيد أن حظ الربانين منه كان أكبر من حظ غيرهم من طوائف اليهود . وتميز الربانون بذلك التراث الأدبي الذي تراكم على مدى عدة قرون . وعلى الرغم من المؤثرات الخارجية ، فإن النتاج الأدبي اليهودي ظل يهودياً في روحه وأغراضه ، بل وفي شكله أحياناً . وقد تأثر اليهود بما لمسوه من نشاط ثقافي في العالم الإسلامي ، مما دفعهم إلى التخلي عن اللغة العبرية واللغة الآرامية ، الأمر الذي جعل الأدب اليهودي يسلك بالضرورة دوراً جديداً . ومن ثم ظهرت إهتمامات جديدة عاجلها الأدب اليهودي في العصور الوسطى شعراً ونثراً . وكانت غالبية هذا النتاج الأدبي لاسيما المنشور منه - مكتوبة باللغة العربية . وقد وجد اليهود الفرصة متاحة أمامهم للتعبير عن إهتماماتهم الجديدة في لغة العصر والثقافة آنذاك ، أعني اللغة العربية (٢) .

ونستطيع من خلال وثائق الحينيزا أن نستنتج أن غالبية يهود مصر في ذلك الحين كانوا يجهلون اللغة العبرية ، فالوثيقة التي لدينا عبارة عن خطاب أرسله ناسخ متجول بالأقاليم إلى زوجته بالقاهرة ، والخطاب مكتوب باللغة العبرية ويرد في الخطاب اسم من سترجم الكتاب للزوجة (٣) . ويتضح من عبارات الأسف والاحتجاج على تجاهل يهود مصر للغة العبرية (وهي عبارات صاغها أشخاص يهود كتبوا مؤلفاتهم أيضاً باللغة العربية) أن مشكلة الاحتفاظ باللغة العبرية كانت مشكلة تلح على يهود ذلك العصر . على الرغم من أنهم ظلوا يستخدمون اللغة العربية لنشر إنتاجهم الأدبي (٤) .

(١) السخاوي ، الضوء اللامع في أهل القرن التاسع ، ج ١ ، ص ١١٦ .

Ibrahim S. Halkime, The Arab - Jewish lit., I, (٢)
pp. 1118-19.

Mann, The Jews, I, p. 242. (٣)

Halkine, op. cit, I, pp. 1111 - 22 (٤)

وتمدنا المصادر التاريخية العربية بأسماء بعض اليهود الذين لمعت أسماءهم في سماء النشاط الثقافي : منهم « موسى بن كجلك » (ت ٥٧٦١ هـ) الذي برع في الطب وغيره من العلوم ، كما ألف كثيراً من الكتب ، وقد أسلم هذا الرجل في مرحلة متأخرة من حياته (١) ، ومنهم « صدر الدين بن نفيس » الذي تقاسم رياسة الأطباء بعد إسلامه مع أحد بني دينه (٢) ومنهم أيضاً « أحمد بن المغربي الإشبيلي » الذي عاش في أواخر القرن السابع الهجري واعتنق الإسلام في عهد « الأشرف خليل بن قلاوون » وتولى رياسة الأطباء وكان ملماً بالمتجيم والفلسفة (٣) .

أما المسيحيون فقد اشتهر من بينهم عدد من تميزوا في الساحة الثقافية وإن كانت معظم مؤلفاتهم تدور حول الاهتمامات ذات الطبيعة الدينية أو الكهنوتية كما أن بعض تلك المؤلفات اتخذت شكل الردود على اليهود أو المسلمين ، أو الدفاع عن مذهب بعينه من المذاهب المسيحية ؛ مما يوحى بأن نوعاً من النقاش والحوار الثقافي قد دار في تلك الفترة بين أبناء الديانات الثلاث .

وقد اشتهر من مثقفي المسيحيين أسرة « أبناء العسال » ، ومنهم « أبو أسحق ابن فخر الدولة أبو الفضل بن أبي البشر العسال » . وله عدة مؤلفات دينية وألف كتاباً في قواعد اللغة القبطية . وكان أخواه « الأسعد أبو الفرج هبة الله » و « الصفي أبو الفضائل ماجد » - الذي ألف كتاباً في الرد على « تقي الدين بن تيمية » - يسيران على دربه (٤) . كذلك عاش في القرن السابع الهجري (١٣ م) كاتب آخر هو « ابن الدهيرى المصرى القبطى » الذى ألف كتاباً في أصول اللغة القبطية . وفي تلك الفترة نفسها عاش المؤرخ النصراني المعروف « بابن العميد » (ت ١٣٧٣ م) وقد ألف عدة كتب في

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٥٦ .

(٢) ابن حجر ، إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ٢١٦ .

(٣) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٨٧ - ص ١٨٨ .

(٤) لويس شيخو ، المخطوطات العربية لكتبة النصرانية (بيروت ١٩٤٢ م) ج ٤ ،

التاريخ منها كتاب لا يزال مخطوطاً يبدأ بالخلقة وينتهي بالهجرة ، وله كتاب آخر مختصر لتاريخ الطبري وعليه تنمة حتى عهد المعز أيك . ومن المؤرخين الأقباط الذين عاشوا في مصر في عصر المماليك المؤرخ « المفضل بن أبي الفضائل » الذي ألف كتاباً في التاريخ قصد به أن يكون ذيلًا على تاريخ « ابن العميد » كما ذكر هو نفسه في مقدمة كتابه (١) . وفي القرن الثامن الهجري (١٤م) ألف أحد مثقفي الأقباط ، وهو « بطرس أسقف ملبج » بعض الكتب للدفاع عن المذهب اليعقوبي ضد أصحاب المذاهب المسيحية الأخرى ، كما ألف كتاباً يرد فيه على المسلمين دفاعاً عن المسيحية (٢) .

والواضح أن معظم المؤلفات المسيحية في عصر سلاطين المماليك قد كتبت باللغة العربية باستثناء ما كان متعلقاً منها بقواعد وأصول اللغة القبطية التي يبدو أنها لم تكن لغة التخاطب اليومي بين الأقباط ، فيما عدا بعض قرى الصعيد . كما أنها من ناحية أخرى لم تكن معروفة لدى المسيحيين الملكانيين . والواضح أيضاً أن هذه المؤلفات كانت ذات موضوعات دينية في أغلب الأحوال ، وهو ما يمكن أن يفسر لنا سبب عدم إشارة المؤرخين المسلمين إلى الكثير من الكتاب النصارى . كما أن حقيقة تركيز معظم هذه الكتابات حول المواضيع الدينية وللكهنوتية جعل تأثير المسيحيين في النشاط الثقافي العام محدوداً .

وفي بعض الأحيان قامت العلاقات الطيبة بين المفكرين المسلمين والمفكرين من أهل النعمة ، فقد ذكر السخاوى أن المؤرخ « تقي الدين المقرئى » كان ملماً بمذاهب أهل الكتاب حتى أن أفاضلهم كانوا يترددون عليه للإستفادة منه (٣) . كما أن « الشيخ تقي الدين بن تيمية » يذكر أنه ألف كتاباً « ... رداً على كتاب ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين

(١) Patrologia Orientalis, XII, pp. 347 - 49 .

(٢) لويس شيخو ، المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

(٣) السخاوى : التبر المسبوك ، ص ٢٣ .

النصارى ... (١) ، مما يوحى بأن الحوار الدائر بين أبناء الديانات الثلاث في تلك الفترة قد تعدى حدود البلاد إلى خارجها .

ومن ناحية أخرى كانت مشاعر التزمّت تفرض نفسها على الحوار بين المسلمين واليهود والنصارى ، فيأخذ شكل الهجاء والسخرية من معتقدات الطرف الآخر . وقد بلغت العلاقة بين المثقفين المسلمين من جهة ، والمثقفين الذميين من جهة أخرى ، درجة من التزمّت والتأزم في بعض الأحيان بحيث نجد بعض المسلمين يعارضون مظاهر التقارب والوفاق الاجتماعي بين المسلمين وأبناء الأقليات الدينية ، بل إن البعض كانوا يعتبرون هذا التقارب خروجاً على الدين (٢) .

ولا بأس أن نكرر ما سبق قوله من أنه من الخطأ أن نحكم على تلك الأمور بموازين عصرنا أو وفقاً لمفاهيمنا الحالية ، وإنما يجدر بنا أن نحاول تقييم تلك الظاهرة في ضوء ظروف العصر الذي وقعت فيه . وعلى أية حال ، فإن المثقفين كانوا من فئة المعممين من القضاة والفقهاء الذين كان بعضهم يرى أن من واجبه أن يحمي دينه ، وأن هذه الحماية تتأتى بفرض بعض القيود على أهل الذمة . كما أن الطابع الخاص للدولة سلاطين المماليك ، وحرص السلاطين على الواجهة الدينية أتاح لجماعة المعممين نفوذاً واسع النطاق . فضلاً عن أن بعض العلماء والفقهاء كانوا يريدون أن يستأثروا لأنفسهم بوظائف الإدارة المالية التي نافسهم فيها أهل الذمة بمالهم من خبرة متوارثة في هذا المجال ، فادعوا أن في إستخدام المسيحيين واليهود في الوظائف مخالفة صريحة لتعاليم الدين الإسلامي .

على أن هذا لا يعنى بأي حال من الأحوال أن رجال العلم المسلمين اتخذوا من أهل الذمة موقف العداء الأعمى على اللوام . فالواقع أن لدينا من

(١) ابن تيمية ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (القاهرة ١٣٢٢ هـ) ، ج ١

ص ١٩ .

(٢) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٤٦ - ص ٤٨ ، ج ٣ ، ص ٥٦ .

الشواهد ما يؤكد عكس ذلك فقد كان بعض القضاة يرفضون مجازاة المشاعر العامة في أوقات الاضطرابات ، إذ وقف الشيخ « ابن دقيق العيد » موقفاً حازماً تجاه مسألة هدم الكنائس التي أفتى المفتهاء بوجوب هدمها أثناء حوادث سنة ٥٧٠٠ هـ (١٣٠٠ م) (١) . هذا عدا الوثائق العديدة التي تشير بعدم جواز تعرض المسلمين لأهل الذمة أو أموالهم ، وتقرر أن على الحاكم منع ذلك حتى ينال ثوابه (٢) . كذلك تشهد بعض الوثائق بأن الحماية كانت تتوفر لهم ولأملاكهم من خلال أحكام القضاة المسلمين (٣)

(١) ابن النقاش ، المذمة ، ص ٩٩ .

(٢) س . ك ، ٢٣٠ ، ٣٢٥ ، ٢٢٨ (فتاوى) .

(٣) س . ك ، ٢٦٨ ، ٢٦٦ .

الأعياد الدينية والاحتفالات العامة

مظاهر الأعياد وارتباطها بالاستقرار الاجتماعى والسياسى - أعياد المسلمين -
ومواسمهم (الاحتفال بشهر رمضان - عيد الفطر - عيد الأضحى - المواسم -
دوران المحمل - المولد النبوى) - أعياد أهل الذمة - الأعياد التى شارك
المسلمون فيها - الاحتفالات العامة (وفاة النيل وكسر الخليج - عيد الشهيد
عيد النيروز) - التدهور والاضمحلال وأثره على الأعياد والاحتفالات

لا شك أن الأعياد والاحتفالات مؤشرا هام وصادق على مدى تقدم
المجتمع ودرجة ما يتمتع به من استقرار اقتصادى وسياسى ، وتماسك
اجتماعى . والأعياد والاحتفالات التى نتصددها فى هذه الدراسة هى الأعياد
والاحتفالات المرتبطة بالشعوب والى تنبع من تراثهم أو تتصل بدياناتهم
ومن ثم تحظى باهتمامهم. ذلك أن هناك من الأعياد والاحتفالات ما يفرضه
الحكام لسبب أو لآخر بغض النظر عن مدى رغبة واهتمام الناس بهذه
الأعياد والاحتفالات . وهذا النوع من الاحتفالات قد يكون من عوامل
التضليل عند محاولة المؤرخ التعرف على ملامح الحياة اليومية فى مجتمع
من المجتمعات ؛ فكم من الحكام أقاموا الاحتفالات وحددوا الأعياد
وبالغوا فى الاحتفال بمظاهرها الصاخبة فى محاولة لتغطية الواقع بمرارته .
وحجب صوت أنين شعوبهم وهى تروح تحت وطأة الظلم والفاقة ؟!

وفى الصفحات التالية سنحاول أن نتعرف على جانب من جوانب حياة
المصريين اليومية فى عصر سلاطين المماليك من خلال أعيادهم الدينية والعامة
(القومية) . وإن نظرة على تلك الكثرة من الأعياد والاحتفالات المصرية
فى ذلك الحين ، وما كان يصحبها من مظاهر البهجة والسرور والرفاهية ،
لتكشف لنا عن صورة تفيض بالبهجة والإشراق لمجتمع يعيش حياة
مستقرة فى ظل نظام سياسى متين ، واقتصاد مزدهر ، وأوضاع أمنية
وطيدة الأركان . وهذه الصورة صحيحة فى مجملها ، فقد كانت دول
سلاطين المماليك فى طور الصعود والنمو والقوة ، تتمتع بقلرب كبير من

الثراء والقوة مما جعلها حاكمة قادرة في الداخل ، مرهوبة مهابة في الخارج . وتحقق للمصريين قدر كبير من السلام والرخاء النسبي انعكس في النمو السكاني والرواج التجاري الداخلى (١). كما تمثل في اهتمام الناس بجوانب التسلية والترفيه في حياتهم . وقد ذكر ابن بطوطة ، الذى زار مصر في عصر الناصر محمد بن قلاوون (النصف الأول من القرن الرابع عشر) أن أهل مصر « ذوو طرب وسرور وهو ... » (٢). ولا شك أن عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون يعتبر من أهم فترات التاريخ المملوكى وأكثرها استقراراً وازدهاراً . بيد أن ما ذكرناه لا يعنى ، بأية حال ، أن الصورة كانت مشرقة على الدوام في الشطر الأول من عصر سلاطين المماليك ، وإنما يعنى أن الألوان الزاهية في هذه الصورة كانت غالبية على الألوان القائمة والشاحبة . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الفترات التى شهدت صراعاً على كرمى الحكم في عصر المماليك البحرية كانت تترك تأثيراتها السلبية بالضرورة على الأعياد والاحتفالات التى يهتم بها المصريون . ولكن البلاد كانت تعيش حياة أفضل كثيراً من تلك التى شهدتها مع مطلع القرن الخامس عشر وحتى نهاية ذلك العصر .

وإذا ما بدأت دولة المماليك رحلتها صوب الغروب والأفول ، انعكس ذلك بوضوح على كافة مظاهر الحياة على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى والأمنى ، فإذا بالحال غير الحال ، وإذا بالبهيبة تخلى مكانها للكآبة ، وتعم صورة مصر والمصريين وتتوضع مظاهر الاحتفال بالأعياد والمواسم والمناسبات العامة إلى أدنى مستوياتها . ولا غرو فقد كان ذلك إيذاناً بمغيب دولة ونهاية عصر .

والواقع أن مصر في ذلك الزمان قد عرفت عدداً كبيراً من الأعياد والاحتفالات التى اهتم الناس بإحيائها . ومن الطبيعى أن عدداً من هذه الأعياد

(١) أنظر دراستنا عن الأسواق في هذا الكتاب .

(٢) ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٣٢ .

كان يتصل بعقائد المصريين ودياناتهم ، فقد كانت للمسلمين أعيادهم ومواسمهم التي اتخذ الاحتفال بكل منها مظهراً محدداً وارتبطت بعبادات المصريين وتقاليدهم الاجتماعية. كذلك كان لأهل الذمة من اليهود والنصارى أعيادهم الخاصة بهم . وينبغي أن نشير إلى أن بعض هذه الأعياد - لا سيما أعياد المسيحيين - كان يتخذ سمة اجتماعية لافتة للنظر على نحو ما مستكشف عنه الصفحات القادمة : وثمة من الأعياد ما كان يتخذ شكل الاحتفال القومي ، على حد تعبيرنا المعاصر ، وذلك لارتباطه بحياة المصريين جميعاً (مثل الاحتفال بوفاء النيل) ، أو لارتباطه بالتراث الموروث عن قدماء المصريين .

وإذ بدأنا بدراسة الأعياد الدينية ، وجدنا أن أهم احتفالات المسلمين وأعيادهم كانت تتركز حول شهر رمضان وإحياء لياليه ، ثم الاحتفال بعيد الفطر في نهاية شهر رمضان ، ويأتي بعد ذلك الاحتفال بعيد الأضحى المبارك . وعلى مدار السنة الهجرية كانت هناك مواسم ومناسبات دينية حرص المسلمون على إحيائها ، واتخذ بعضها شكل الاحتفال العام مثل دوران المحمل والمولد النبوي .

ويبدأ الاحتفال بشهر رمضان باستطلاع هلال الشهر الحديد ، وقد شهد الرحالة ابن بطوطة الاحتفال بهذه المناسبة في مدينة أبيضار (بالقرب من المحلة الكبرى) ووصفه وصفاً دقيقاً فقال : « ... وعادتهم أن يجتمع فقهاء المدينة ووجوهها بعد العصر من اليوم التاسع والعشرين لشعبان بدار القاضي ويقف على الباب نقيب المتعممين ، وهو ذو شارة وهيئة حسنة . فإذا أتى أحد الفقهاء أو أحد الوجوه تلقاه ذلك النقيب ومشى بين يديه قائلاً : بسم الله سيدنا فلان الدين فيسمع القاضي ومن معه فيقومون له ، ويجلسه في مجلس يليق به . فإذا تكاملوا هناك ، ركبوا جميعاً وتبعهم جميع من بالمدينة من الرجال والنساء والصبيان ، وينتهون إلى موضع مرتفع خارج المدينة ، وهو مرتقب الهلال عندهم . وقد فرش ذلك الموضع بالبسط

والفرش ، فينزل القاضي ومن معه ، فيقبون الهلال ثم يعودون إلى المدينة بعد صلاة المغرب وبين أيديهم الشمع والمشاعل والفوانيس . ويوقد أهل الحوانيت بحوانيتهم الشمع ، ويصل الناس مع القاضي إلى داره ثم ينصرفون . هكذا فعلهم في كل سنة . (١)

ولا شك في أن هذه الصورة التي ترسمها كلمات « ابن بطرطة » لاحتمال شمس بروية هلال شهر رمضان كانت متكررة في جميع أنحاء البلاد ، إذا كانت ثمة اختلافات طفيفة ، فإن الشكل العام للاحتفال كان واحداً . وتمتدنا المصادر التاريخية بما يؤكد ذلك ، فإن بعض الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في ذلك الحين استرعى انتباههم أن القاهرة في شهر رمضان كانت تسبح في الضوء نتيجة الأنوار والمشاعل والشموع والفوانيس في الطرقات والأسواق وبأبواب الناس . (٢) وقد ذكر ابن الحاج أنه كانت من عادة المصريين في ذلك العصر أن يمتدوا الفوانيس « .. التي جعلوها علماً على جواز الأكل والشرب وغيرها ما دامت معلقة موقودة ... » (٣)

وفي ليل شهر رمضان كنت أسواق القاهرة والأقاليم تزدهر احتفالاً بهذه المناسبة . وقد لاحظت بعض الرحالة الأجانب أن المطاعم والمطابخ في العاصمة كانت تظل مفتوحة طوال الليل لكي تستقبل زبائنها (٤) . والواقع أن المصريين ، في معظمهم ، كانوا لا يطهون الطعام في بيوتهم ، وكانت غالبيتهم من رواد المطاعم ، كما كان بعضهم يرسل ما يحتاج طهيهِ من طعام إلى حوانيت الشرائحية . لتجهيزه (٥) : ومن ثم

(١) ابن بطرطة ، الرحلة ، ص ٢٦ - ص ٢٧ .

(٢) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص ١٨٥ .

(٣) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ .

(٤) سعيد عاشور ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(٥) أنظر دراستنا عن الأسواق .

فقد كان من الطبيعي أن يعتمدوا على هذه المطابخ والمطاعم في وجبتى
النطور والسحور .

ومن ناحية أخرى، كانت بعض الأسواق ترتبط بموسم شهر رمضان
ومنها سوق الخلاويين ، وسوق الشماعين . ففي هذا الشهر كان سوق
الخلاويين يشتهر بكثرة أسواق البضائع السكرية التي كانت تصنع على هيئة
تماثيل الحيوانات من قنطريون وغيره . وكانت هذه التماثيل السكرية
تعرف باسم « التماثيل » (المقريزي ، ص ٩٢) . وكانت تعلق بحيط
على أبواب الحوانيت . ويترشح وزنها (التماثيل) ما بين ربع رطل وعشرة
أرطال . وكانت أسواق البضائع في هذا الشهر تشتهر بمنتجاتها التي
يحرص الناس على شرائها كالبطاطس والقمح والحب . كما يحدث الآن في
المولد القريزي (١).

كذلك كان سوق الشماعين من الأسواق التي ارتبطت بشهر رمضان
ففي أيام هذا الشهر كانت حوانيت السوق تفتح أبوابها إلى ما بعد منتصف
الليل . وقد تلاحظ السوق بأصناف مختلف أنواع الشموع ، الموكية والفانوسية
والضراعات . وقد ذكر المقريزي في خططه أن حوانيت هذا السوق كانت
تعلق الشموع التي عرفت آنذاك باسم الشوانيس . . . فتصير رؤيته من أنباه
الأشياء . . . وفي شهر رمضان كانت تباع بهذا السوق كميات كبيرة من
الشموع الموكية (أى التي تستخدم في المواكب) ، وكانت الواحدة منها
تصل في وزنها إلى عشرة أرطال . أما الشموع الضخمة التي كانت تصل
في وزنها إلى ما يزيد على قنطار ، فكانت تؤجر لكي تستخدم في موكب
صلاة التراويح . وقد وصف المقريزي لنا هذا الموكب الذي . . . يعجز
البليغ عن حكاية وصفه . . . فقد كان هذا الموكب يتجمع حول إحدى
الشموع الضخمة التي يجرها الأولاد على عجلات ، وقد أمسك كل منهم
بفانوسه وهم يهزجون بأغنيات دينية جميلة ، ويطوف الموكب المضيئ

(١) المقريزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٩٢ - ص ١٠٦ .

دروب البلد وأزقته من بعد المغرب حتى موعد صلاة العشاء
والتراويح (١)

وفي موعد السحور يطوف « المسحراتي » بطبلته مردداً أهازيجه وأغنياته
وحوله بعض الأطنمال ، ويدق بطبلته منادياً أصحاب البيوت الذين يعرفهم .
أما في الإسكندرية فكانوا يلغون الأبواب على أصحاب البيوت .. وينادون
عليهم : قوموا اكلوا .. (٢)

وفي ليلة عيد الفطر كان بعض الناس يسهرون لتجهيز ملابسهم الجديدة
حتى الصباح ، على حين يسهر الأتقياء منهم في الاستماع إلى القرآن الكريم
والأذكار . ومع طلوع النهار يتوجه الرجال لأداء صلاة العيد في موكب
كبير وهم يهللون ويكبرون حتى يصلوا إلى المسجد . ثم يتبادل البيوت
التهنئة بالعيد . كما يتبادلون أطباق الكعك الذي كان تجهيزه يتم خلال الأيام
الأنخيرة من شهر رمضان . ويبدو أن البعض كان يفضل شراء الكعك
جاهزاً ، إذ أن « ابن الحاج » يعيب على معاصريه أنهم يشتررون الكعك الذي
يصنعه اليهود بمناسبة عيد الفطر . وكانت الوجبة الأولى لغالية الناس في
عيد الفطر من السمك المملح المشقوق . وكان من عادة الناس ان يشتروا
الحلوى، والتماثيل السكرية ويهادون بها أقاربهم وأصهارهم لاسيما إذا كانت
المصاهرة جديدة ، أو إذا لم يكن العريس قد دخل بعروسه بعد (٣).

وفي أيام العيد يخرج الناس لزيارة القبور ، ويجتمعون في القرافة التي
كانت من أشهر أماكن التنزه والفرجة . وكانت النساء تركب الدواب في
الذهاب والرجوع من القرافة ، وهناك يجتمع الكل رجالاً ونساءً يمزحون
ويغنون . كما كان القراء يقرأون القرآن ، وقد هاب عليهم ابن الحاج أنهم

(١) المصدر نفسه .

(٢) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ .

(٣) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٨ ؛ ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ٢٨٧

سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ١٨٤ - ص ١٨٦ .

كانوا ، . . يقرأون القرآن بالترجيع والزيادة والنقصان ، ورفع الأصوات الخارجة عن حد السميت والوقار ، والتمطيط والمد . . على ترتيب هنوك الغناء .. (١) ، كذلك كان الوعاظ يعظون الناس من فوق الكراسي والمنابر التي أقيمت بين القبور ، كما كان المحدثين من القصاص يروون القصص الدينية للناس الذين يتحلقون حولهم .

كذلك كان البعض يتوجهون إلى شاطئ النيل ويستأجرون القوارب ، وتكتسى صفحة النهر بهذه القوارب وبها الناس يلهون ويطربون ومعهم نساؤهم وأطفالهم .

وفي عيد الأضحى كان البعض يجهزون الأضاحي منذ ليلة العيد، كما كان بعضهم يقضى هذه الليلة في تجهيز ثيابهم الجديدة، وربما يسهر أحدهم عند الخياط حتى ينتهى من إعداد ثياب العيد (٢) . وجرت عادة بعض الناس على عدم ذبح الضحية في العيد على الرغم من قدرتهم على ذلك، وكانوا يكتفون بشراء اللحم من الجزارين ويطبخون منها علة أصناف .

وبعد صلاة العيد ، التي كان الخروج لأدائها يتم في موكب يشبه موكب صلاة عيد الفطر ، كان الناس يخرجون لزيارة القبور والتجمع في القرافة أيضا : وكانت النساء تزين « وتتجملن بغاية الزينة » ، وتسير العربات التي تجرها الدواب في شوارع المدينة ، وفوقها مجموعة من البنات والنساء وهن يغنين وينقرن على الدفوف (٣)

ولم تقتصر احتفالات المسلمين على شهر رمضان والعيدين ، وإنما كانت هناك مناسبات أو مواسم دينية أخرى حرص المسلمون على إحيائها ، واتخذ بعضها شكل الاحتفالات العامة .

(١) ابن الحاج ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٩٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ص ٢٨٢ - ص ٢٩٠ .

ففى أول شهر المحرم من كل سنة كان المصريون يحتفلون بعيد رأس السنة الهجرية . ويبدو أن الاحتفال بهذه المناسبة كان يقتصر على تبادل التهانى وتوزيع العطايا على الفقراء . ومن العادات المصرية التى ارتبطت بهذه المناسبة أن النساء كن يشترين اللبن حتى تكون السنة بيضاء لا شرفها . (١)

وفى عشر شهر محرم كان المسلمون فى مصر يحتفلون بيوم عاشوراء ، وقد جرت عاداتهم فى هذا اليوم على ذبح النجاسات وطبخ حبوب القمح ، التى ما يزال المصريون يحتفلون بها حتى اليوم باسم « عاشوراء » ، ويتهادون بها . كذلك كان من عادة الناس فى يوم عاشوراء أن يتبخروا بالبخور الذى يتخذونه طرائق السنة هذه المناسبة . وكثيرا يعتقدون أن السجين إذا نحر بهذا البخور خرج من سجنه ، وأن هذا البخور يبرى من العين والحسد . وفى هذا اليوم تزأر أصداء دزوار مشهد زين العابدين ، كما تخصص مسجد عمرو بن العاص للنساء اللاتى يكثرن به طوال اليوم ويتمسحن بالمصاحف والمنبر والحديران وتحت التوح الأخضر (٢) .

أما ليلة أول شهر رجب : فكانت من مواسم المصريين الهامة التى كان الجميع يحتفلون بها على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية . فيشترون لأطفالهم تماثيل الحلوى التى صنعت من السكر على هيئة الخيول والقطط والسباع ، وتمتلئ أسواق القاهرة والنمسطاط والأرياف بهذه التماثيل السكرية . وكان العرف يحتم على الناس مهادة أقاربهم وأصهارهم بهذه الحلوى فى هذا الموسم كما كانوا يفعلون فى غيره من المواسم على نحو ما ذكرنا . وفى المساء يجتمع النساء والرجال حول القراء والمنشائين الذين يقرأون القرآن وينشدون الأغنيات الدينية احتفالا بهذه المناسبة . (٣)

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ٢٧٧ - ص ٢٨٨ .

(٢) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤٣٥ ؛ ابن الحاج ، المصدر السابق ، ج ١ ،

ص ٢٩٠ .

(٣) ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ٢٩١ - ص ٢٩٣ .

وفي ليلة الإسراء والمعراج يجتمع الناس في أكبر مساجد المدينة ، رجالا ونساء . وتعلق في أرجاء المدينة المتاعل والقوانيس والشموع ، كما يفرشون البسط والسجادات داخل المساجد وعليها الأواني والأباريق التي امتلأت بالمشروبات التي اعتاد الناس احتساءها في هذا الموسم ، ويستمعون إلى مشاهير قراء عصرهم وهم يرتلون آيات القرآن الكريم (١)

كذلك كانت ليلة نصف شعبان من المناسبات التي يقبل الناس فيها على شراء الحلوى لأطفالهم ، وفيها كانت تسطع المساجد بالأضواء ويتحول ليل المدينة إلى نهار ، لأن الناس كانوا يربطون الحبال بالشرفات والأعمدة ويعتقون بها عددًا كبيراً من القناديل المضاءة ، وتمتلئ الجوامع بالرجال والنساء والأطفال الذين يحتفلون بهذه المناسبة . (٢)

أما المولد النبوي فكان الاحتفال به يتخذ شكلاً من الفخامة والعظمة يتناسب مع ما عرفته الحياة المصرية من رفاهية في بداية عصر سلاطين المماليك . وكان السلاطين يحرصون على مشاركة رعاياهم في الاحتفال بهذه المناسبة ، وهو الاحتفال الذي كان يبدأ مع مطلع شهر ربيع الأول ويستمر حتى الثاني عشر منه . ومنذ عهد السلطان الأشرف قايتباي جرت عادة السلاطين على أن يقيموا خيمة كبيرة عجيبة الأوصاف هي « خيمة المولد » ، وعند أبواب هذه الخيمة حوض جلدي قد ملئ بعصير الليمون والسكر ، وقد وقفت طائفة من صغار الخدم يناولون الناس أكواب الليمون بالسكر . وكان الاحتفال الرسمي يبدأ ظهراً ويستمر حتى ساعة متأخرة ، ويبدأ الاحتفال بقراءة القرآن ، ثم يقوم الوعاظ بدورهم ويأخذ كل منهم نصيبه من النقود والملابس التي يمنحها لهم السلطان والأمراء وبعد صلاة المغرب تمتد موائد الحلوى على اختلاف ألوانها ويخطفها الفقهاء وبعد ذلك يبدأ المنشدون بأهازيجهم في مدح الرسول عليه الصلاة والسلام حتى ثلث الليل . (٣)

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ٢٩٤ - ص ٢٩٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٨ ؛ المقرئ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٦ - ص ١٠٣ .

(٣) سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص ١٧٧ - ص ١٨٠ .

هذا هو الاحتفال الرسمي . ولكن الناس كانوا يحتفلون بالمولد النبوي على طريقتهم . فكان من المعتاد أن يقيم الناس الحفلات بهذه المناسبة في بيوتهم أو أمامها . ويبدأ الاحتفال بالقرآن الكريم الذي يتلوه مشاهير القراء المعروفون بالتطريب وحسن الصوت . ثم يعقب ذلك المنشدون الذين تصاحبهم الآلات الموسيقية ، ويصلحون بالقصائد والأغاني في مدح النبي ، عليه الصلاة والسلام . فإذا ما انتهى المنشدون أقيمت حلقات الذكر ، فيقوم الواحد منهم ويعيط وينادي ويبكي ويتباكى ويتخشع ، وربما مزق ثيابه وعبث بلحيته . . . على حين تطل النساء من أسطح البيوت المجاورة لمشاهدة الاحتفال المقام أمام المنزل كذلك كانت تقام في داخل البيوت حفلات نسائية لإحتفالا بهذه المناسبة وتلتف النساء حول إحدى محرفات الوعظ لسماع حديثها الديني .

وكان بعض الناس الأتقياء يتخرج من أن يحتفل بالمولد النبوي في بيته بالأغاني ومن ثم يكتفى بأن يحضر أحد القراء لتلاوة القرآن الكريم ، ويقتصر الاحتفال على هذه التلاوة ، وعلى حلقات الذكر .

ومن الطريف أن البعض كانوا يحتفلون بالمولد النبوي بغية استرداد الهدايا والنقود التي كانوا قد أهلوها للآخرين في المواسم والأفراح ، وهو ما يكشف عن أن المصريين كانوا يتبادلون النقود والهدايا في هذه المناسبة (١) .

وفي عصر المماليك اتخذ موسم الحج مظهراً اجتماعياً جعل منه مناسبة هامة في حياة أبناء مصر في ذلك الحين . فقد كان هذا الموسم محط اهتمام الجميع ، سواء كانوا على كراسي الحكم ، أم كانوا من عامة الناس . وفي هذا الموسم كانت تسرى الحركة والنشاط في أوصال المجتمع المصري فتزدهر الأسواق المخصصة لبيع لوازم الحجاج ويستعد أهل الدولة والمماليك للسفر في ركب الحاج ، على حين ينتظر أبناء الرعية هذا الإحتفال بشوق وشغف .

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٢ - ص ٢٥ .

ويحتفل المصريون بهذا الموسم في الإحتفال الذي عرفت بدور ان الحمل (١).
والجدير بالذكر ان سلاطين المماليك قد اهتموا اهتماماً كبيراً بكسوة الكعبة
في إطار حرصهم على الواجهة الدينية لحكمهم ، والظهور بمظهر حماة الحرمين
الشريفين (٢).

وكانت كسوة الكعبة توضع على جمل مزين بطوف القاهرة والفسطاط ،
وكان الحمل يدور مرتين في العام ، وكان المصريون على اختلاف مشاربهم
يحرصون على المشاركة في الإحتفال بدور ان الحمل . وكانت المرة الأولى
لدوران الحمل في نصف رجب ، أما المرة الثانية فكانت في شوال . وفي
رجب يظل المنادون يجوبون شوارع القاهرة والفسطاط وينادون في الأسواق
بموعد دوران الحمل ، وذلك قبل الموعد بثلاثة أيام يتكرر النداء خلالها
ودعوة الناس إلى المشاركة في الإحتفال . ويقوم أصحاب الحوانيت التي سيمر
بها الحمل بتزيينها ، وهناك تبيت النسوة والأطفال حتى يتمكنوا من مشاهدة
موكب الإحتفال في اليوم التالي . ويكون دوران الحمل في يوم الإثنين أو
الخميس . وعلى طول الطريق تحتشد الجموع لمشاهدة موكب الحمل الذي
يشق طريقه من باب النصر حتى ميدان الرميلة تحت القلعة . ويسير جمل
الحمل وهو يتهادى وعليه الحرير الملون وفوقه الحمل قد غطي بالحرير تعلوه
قبة فضية . وأمام هذا الموكب تركض كوكبة من فرسان المماليك بملابس

(١) كان السلطان الظاهر بيبرس البندقداري هو أول من أدار الحمل بمصر سنة ٦٥٧ هـ .
أنظر المقرئزي ، الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك ، ص ١١ ؛ السيوطي ،
حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٨٨ .

(٢) المعروف أن العرب كانوا يكسون الكعبة في جاهليتهم ، واستمرت كسوتها بعد
الإسلام . وحين سقطت الخلافة العباسية تولى سلاطين المماليك كسوة الكعبة . وكانت الكسوة
تصنع من الحرير الأسود المرقوم بالحرير الأبيض ، ثم صارت الكتابة باللون الأصفر المشمر
بالذهب . وكان هناك موظف هو « ناظر الكسوة » يشرف على إعدادها من الأموال التي أوقفت
لهذا الغرض (القشلقنتلي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٨٧ ابن ظهيرة ، الفضائل
الباهرة ، ص ١٩٩ ؛ السخاوي ، التبر المسبوك ، ص ٢٠١ ؛ المقرئزي ، الذهب المسبوك
ص ٤٣ - ص ٤٤ ، السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ١ ص ٨٨) .

الميدان الزاهية ومعداتهم وأسلحتهم تخطف الأبصار ببريقها . وينتزعون إعجاب المشاهدين وهم يستعرضون مهاراتهم في القتال بالرماح . وفي الموكب مجموعة من صغار الممالك يقومون بأداء بعض الألعاب البهلوانية بالرماح وهم وقوف على ظهور الخيل . وتختلط أصوات الجماهير الصاخبة بدقات الطبول والموسيقى النحاسية ، ويمضي الموكب الصاخب إلى ميدان الرميّة حيث يطل السلطان عليه من القلعة ، وتشدّ جلبة الاحتفال والمحتفلين ويقوم الممالك باستعراض مهاراتهم أمام السلطان . ثم تتجه الجموع إلى الفسطة حيث يخرق الشوارع الرئيسية ليعود مرة ثانية إلى ميدان الرميّة . وكان هذا الاحتفال الصاخب يتكرر مرة أخرى في شهر شوال . وفي هذه المرة لا يتوجه إلى الفسطة وإنما يخرج إلى الريدانية مباشرة في طريقه إلى الحجاز .

ويخرج موكب الحاج على هذا الشكل المهيب يقوده أحد كبار أمراء الممالك ويلحق به من يريد الحج من الناس . وكان من الضروري لركب الحاج أن يضم بين أفرادهم عدداً من الأطباء والأدلة والمؤذنين والقاضى والشهود والأمناء وحتى مغسل الموتى (١) .

أما أعياد أهل الذمة ، فقد كان الاحتفال ببعضها قاصراً على أبناء الطائفة وحدهم على حين شاركهم المسلمون الاحتفال ببعض أعيادهم . ويبدو من مصادر تلك الفترة أن اليهود على نحو خاص قد اقتصروا في احتفالاتهم على أبناء الطائفة فقط . وكانت للطوائف اليهودية في مصر زمن الممالك عدة أعياد يتصل بعضها بشريعتهم ، ويتعلق البعض الآخر بتاريخهم وتراثهم .

وكانت الأعياد اليهودية الشرعية خمسة أعياد أولها « عيد رأس السنة »

(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٥٧ - ص ٥٨ ؛ ابن ظهيرة ، الفضائل

الباهرة ، ص ١٩٩ - ص ٢٠٠ ، للسيوطي ؛ حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ١١٩ ؛

ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٤٢ - ص ٤٣ ؛ ابن الحاج ، المدخل ، ج ١ ، ص ٢٧٢ -

واسمه العبرى القديم « راش هيشا » وبالعبرية الحديثة « روش هشاناه » وهو عندهم عيد يقدمون فيه الأضاحى في ذكرى افتداء إسماعيل ، ويحل أول شهر تشرى اليهودى ، ويعتبر هذا العيد أيضاً عيد عتق وحرية عند اليهود لأنه يرتبط بخلاصهم من فرعون . وقد أسماه المقريزى « عيد البشارة » (١) . وثمة اختلافات بين طريقة كل من الربانيين والقرائين في الاحتفال بهذا العيد رصدها مصادر تلك الفترة . إذ كان الربانون ينفخون الأبواق في معابدهم أثناء الصلاة ، اعتماداً على تفسيرهم لبعض النصوص المقدسة المتعلقة بهذا الاحتفال ، على حين اكتفى القراءون بالصلاة والتهليل حمداً وشكراً لله لأنه يوم عتق رقاب بالنسبة لهم (٢) .

والعيد اليهودى الثانى هو « عيد صوماريا » أو « الكبور » ، وهو يوم الغفران عندهم وعقوبة من لا يصوم هذا اليوم أن يقتل . ويرى بعض الباحثين أن هذا العيد الذى يرجع إلى عصور العبرانيين الأولى مرتبط بأصول الشريعة اليهودية التى قررت يوماً في العام لحساب الذات . وأن اليهود ، من طول ما عانوه من اضطهادات على طول تاريخهم ، جعلوا هذا اليوم لنقض موثيقهم وأكل الديون التى يدينون بها لغير اليهود ، مما سبب معارضة بعض فقهاء اليهود في العصر الحديث (٣) .

أما عيد « المظلة » أو عيد « الظلل » فكان الاحتفال به يبدأ في الخامس عشر من شهر تشرى ويستمر سبعة أيام يعيدون في أولها ، واليوم الثامن هو عيد الاعتكاف عند الربانيين . وفي هذا العيد يحتفل اليهود بذكرى الغمام الذى أظلمهم الله به في التيه ، فيجلسون تحت سعف النخل الأخضر وأغصان

(١) المقريزى ، الخطط ، ج ٢ ص ٤٧١ .

(٢) القلقشنلى ، صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ - ص ٤٢٨ ، المقريزى ، الخطط ،

ج ٢ ، ص ٤٧١ يتبع ؛ التويرى ، نهاية الأرب ، ج ١ ، ص ١٨٧ - ص ١٨٩ ؛ مراد فرج ، القراءون والربانون ، ص ١٢٤ - ص ١٢٥ ؛ حسن ظاظا . انفكر اندينى الإسرائيل ، ص ١٩٤ - ص ١٩٦ .

(٣) حسن ظاظا ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ - ص ٢٠٣ .

(م ٩ - دراسات في التاريخ)

الزيتون وغيرها من الأشجار الدائمة الخضرة (١).

والعيد الرابع هو عيد الفطير الذى سمي أيضاً بعيد الفصح ، وهو أيضاً يتصل بذكرىات خروجهم من مصر . ويحل مواعده فى خامس عشر شهر نيسان اليهودى . وقد اختلفت الفرق اليهودية حول مدة الاحتفال به ، فهى سبعة عند القرائين ، وثمانية أيام عند الربانيين ، وستة فقط عند السامرة . ويعتبر هذا العيد أيضاً من أعياد التضحية وهو اسم الحج لدى اليهود . وبينما يحج الربانون والقراءون فى هذا العيد إلى بيت المقدس ويضحون على الصخرة المقدسة ، يحج السامرة على جبل جرزيم القريب من نابلس فى فلسطين ويضحون هناك (٢) .

وخامس أعياد اليهود الشرعية هو عيد « الأسابيع » أو « العنصرة » أو « الخطاب » الذى يحتفلون فيه بذكرى الوصايا العشر التى أنزلها الله على نبيه موسى عليه السلام . وهذا العيد يحل فى السادس من شهر سيوان اليهودى . وكان اليهود يصنعون القطائف ويتفتنون فى صنعها لكى يأكلونها فى هذا العيد فى ذكرى المن الذى أنزله الله عليهم فى التيه (٣) .

وأشهر الأعياد التى استحدثها اليهود من واقع تاريخهم عيد الفوز « البوريم » وعيد « الحنكة » أو « الحانوكه » .

وعيد الفوز هو ذكرى انتصار اليهود على الوريث الفارسى « هامان » الذى أخذته الغيرة من اليهود وأراد القضاء عليهم . ولكن نفوذ أستير الحميلة لدى الإمبراطور الفارسى جعله يقتل هامان ورجاله ، على ما يحكيه سفر أستير عن الأسر البابلي لليهود . ويبدأ هذا العيد بصيام (صيام أستير) يستمر من الثالث عشر من آذار حتى الخامس عشر منه ، ثم يقيم اليهود

(١) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٢٦٨ - ص ٢٦٩ ؛ عزرا حداد ؛

رحلة بنيامين الطيلي ، ص ١٨٥ - ص ١٩٠ .

(٣) القلقشندي ؛ صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ ؛ المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ،

مهرجاناً صاخباً يحرقون فيه تمثالا من الورق المملوء بالنخالة رمزاً لهامان .
ويبدو أن هذا العيد كان يرتبط بمظاهر اللهو والحلاعة في عصر الماليك
لدرجة جعلت المؤرخين المسلمين يطلقون عليه اسم «عيد المساخر» أو «عيد
المسخرة» . وكان اليهود يتبادلون الهدايا والهبات في هذا للعيد (١) .

أما عيد «الخانوك» أو «الحنكة» فكان الاحتفال به يستمر على مدى
ثمانية أيام تبدأ في ليلة الخامس والعشرين من شهر كسلو في ذكرى انتصار
اليهود على «انتيوخوس ايفانس» الذي حاول إرغام اليهود على عبادة
الأصنام ، ولكنهم استعادوا هيكلهم وطهروه من الأصنام . والكلمة العبرية
«خانوك» تعني التنظيف لأن اليهود نظفوا الهيكل من تماثيل آلهة اليونانيين .
وفي عصر الماليك كان اليهود يوقدون المصابيح على أبواب دورهم ، وفقاً
لعدد تصاعدي ، ففي الليلة الأولى يوقدون قنديلا واحداً ، وفي الليلة الثانية
قنديلين... وهكذا حتى تم ثمانية قناديل في اليوم الثامن . ولم يكن القراءون
يعترفون بهذا العيد على الإطلاق كما أن السامرة لم يهتموا به (٢) .

ويبدو من خلال المصادر العربية أن المصريين من المسلمين والمسيحيين
لم يكونوا يساهمون في إحياء هذه الأعياد بشكل فعال ، وربما لم يكونوا
يساهمون فيها على الإطلاق نظراً لما اشتهر به اليهود من الحرص على العزلة .

أما النصارى فقد عدت المصادر لهم سبعة أعياد كبار ، وسبعة أعياد
صغار : (٣) . وأول الأعياد الكبار هو عيد البشارة في التاسع والعشرين من

(١) تاريخ ابن الوردي ، ج ١ ، ص ٧٨ ؛ النويري ، نهاية الأرب ، ج ١ ،
ص ١٨٩ ؛ قاسم عبده قاسم ، أهل النمة ، ص ١٢٦ - ص ١٢٧ .

(٢) النويري ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٨ ، القلقشندي ، المصدر السابق ،
ج ٢ ، ص ٤٢٧ - ص ٤٢٨ ؛ المقرئزي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٧٢ .

(٣) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤١٥ - ص ٤١٦ ؛ المقرئزي ، الخطط ،
ج ١ ، ص ٢٦٣ - ص ٢٦٥ ؛ النويري ، نهاية الأدب ، ج ١ ، ص ١٨٣ - ص ١٨٦ ،
ابن اياس ، نزهة الأعم في الغرائب والحكم ، ص ٢١٩ - ص ٢٢٣ .

برمهاة في ذكرى البشارة التي ساقها غبريال (جبريل عليه السلام) إلى مريم العذراء بمولد المسيح عليه السلام .

والعيد الثاني هو عيد الزيتونة (أو الشعانين ومعناها التسييح) في ذكرى دخول المسيح إلى القدس ، ثم دخوله الهيكل . وفي عصر المماليك كان المسيحيون يخرجون إلى الأماكن الخلوية والمتنزعات لاسيما في ضاحية المطرية حيث كان يوجد بئر اذ بلسم التي يعتقد المسيحيون أن مريم العذراء غسلت فيه ثياب المسيح (١) .

وكان العيد الثالث هو عيد الفصح الذي يفطرون فيه ، ويحتفلون فيه بذكرى قيام المسيح من قبره - حسب اعتقادهم - واجتماعه مع حواريه وتناول الطعام معهم :

أما العيد الرابع فيتصل بالتراث الديني المسيحي الذي يقول إن السيد المسيح صعد إلى السماء بعد أربعين يوماً من قيامه وذلك بعد أن أكل ثلاثاً وثلاثين سنة وثلاثة أشهر . ويسمى هذا العيد « خميس الأربعين » .

والعيد الخامس هو « عيد الخميس » أو « عيد العنصرة » في السادس والعشرين من شهر بشنس . ويعتقد المسيحيون أنه في هذا اليوم حلت روح القدس في حواربي المسيح بعد أن تجلى لهم روح القدس في شبه ألسنة من نار ، وتفرقت عليهم ألسنة الناس فتكلموا بجميع اللغات ، وذهب كل منهم إلى البلد التي يعرف لغتها للدعوة إلى دين المسيح .

وفي « عيد الميلاد » الذي يحل في التاسع والعشرين من كيهك كان النصارى يوقدون المصابيح بالكناثس ويزينوها . ويلعبون بالمشاعل . ويقول المقريزي إنه شاهد احتفالات الميلاد التي كانت « موسما جليلا » ، تباع فيه الشموع المصبوغة بالألوان الرائعة ويشتريها الناس جميعاً ، ويزدهر سوق الشعاعين

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٥٩ - ص ٦٠ .

لهذا السبب . وقد عرفت هذه الشموع باسم الفوانيس ، وقد بالغ الناس في الإنفاق على تزيينها (١) .

والعيد السابع من أعياد النصارى الكبار هو عيد الغطاس الذى كان النصارى يحتفلون به فى حادى عشر طوبة فى ذكرى تعميد المسيح عليه السلام على يد يوحنا المعمدان (النبى يحيى بن زكريا عليهما السلام) فى مياه الأردن ، وفى هذا العيد كان النصارى يغمسون أولادهم فى المياه على الرغم من شدة البرد اعتقاداً منهم أن ذلك يقيهم شر المرض طوال حياتهم (٢) . أما أعياد المسيحيين الصغار فكانت سبعة أيضاً (٣) والجدير بالذكر أنه كانت للنصارى فى مصر أعياد أخرى غير تلك الأعياد الشرعية ... لكنها عندهم من المواسم الشرعية وقد أحصى القلقشندى من هذه الأعياد والمواسم المسيحية مائة وثمانية وسبعين عيداً وموسماً موزعة على شهور السنة القبطية (٤) وقد انفرد الأقباط ببعض الأعياد التى اتخذ الاحتفال بها شكلاً عاماً وشارك المسلمون فى الاحتفال بها .

فقد احتفل المسلمون مع المسيحيين ببعض الأعياد المسيحية ذات الطابع الدينى البحت مثل عيد الميلاد الذى كان المصريون يصنعون فيه نوعاً من العصيدة ويزعمون أن من يأكلها يتقى البرد طوال السنة (٥) . وشاهد المقرئى احتفالات هذا العيد التى كانت تفيض بالبهجة والسرور قبل تدهور الأحوال مع بداية القرن الخامس عشر ، وفى هذا العيد كان الناس يتنافسون على شراء الشموع المصبوغة (الفوانيس) ويعلقونها فى الأسواق وعلى أبواب الحوانيت حتى أن المقرئى يقرر أنه شاهد شمعة تكلفت ألفاً وخمسمائة درهم . ومن الطريف أن بعض الشحاذين فى الطرقات كانوا يسألون الناس أن يتصدقوا

(١) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦٣ - ص ٢٦٥ .

(٢) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٣) قاسم عبده قاسم ، أهل النمة ، ص ١٢٠ - ص ١٢٣ .

(٤) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٤٢٠ - ص ٤٢٥ .

(٥) ابن الحاج ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٩ .

عليهم بفانوس . . . فيشتري لهم من صغار الفوانيس ما يباغ ثمنه الدرهم
وما حول . . . (١) .

وفي عيد الغطاس كان بعض المسلمين يشاركون المسيحيين عادة غمس
أطفالهم في المياه الباردة لاعتقادهم أن ذلك يمنع عنهم المرض في حياتهم (٢) .

وفي خميس العهد ، أو خميس العلس ، كما درج الناس على تسميته
آنذاك من باب الدخابة ، كان المسيحيون يهدون إلى المسلمين أنواع العلس
المصفى والسماك المقل والبيض الملون . وكان من عادة النساء أن تخرجن
في هذا اليوم إلى الأسواق لشراء الخواتم والبخور الذي يطلقنه في بيوتهن
حتى يصرف عنها العين والحسد والكسل والأمراض (٣) . وكان هذا العيد
المسيحي من المواسم المصرية الهامة في زمن المماليك ، وكانت تباع في
الأسواق كميات هائلة من البيض الملون مما كان يغري العبيد والصبيان
والغوغاء بأن يقامروا بها ، فينتدب المحتسب بعض أعوانه لكي يعاقبهم على
ذلك (٤) . وكان الناس من كافة الشرائع الاجتماعية يشتركون في الاحتفال
ببعض الأعياد المسيحية ، ويزيدون النفقة في تلك الأعياد لإدخال السرور
على أهلهم ، كما كانوا يتبادلون الهدايا مع أهل الذمة في أعيادهم (٥) .

وفي سنة ٨٣٦ هـ (١٤٣٢ م) حدثت مصادفة غريبة ، إذ توافقت
بداية السنة الهجرية مع السنة القبطية والسنة اليهودية (٦) وهكذا احتفل أبناء
الديانات الثلاث بأعيادهم في وقت واحد .

(١) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ - ص ٢٦٥ .

(٢) ابن الحاج ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٥٤ .

(٤) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ ؛ ابن اياس ، نزهة الأمم ، ص ٢١٩ -

ص ٢٢٣ .

(٥) ابن الحاج ؛ المدخل ، ج ٢ ، ص ٤٦ - ص ٤٨ .

(٦) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ٨٨٠ ؛ ابن الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٣ ،

ص ٢٤٨ .

ومن أشهر الأعياد التي اتخذت طابعاً عاماً في عصر سلاطين المماليك عيد وفاء النيل وكسر الخليج . فقد كان فيضان النيل السنوى محط اهتمام المصريين على اختلاف مشاربهم ، يرقبون موعده ، ويحسبون حسابه ، ولا غرو فقد كان النيل ، ولا يزال ، هو قوام الحياة المصرية وعليه مدارها . وكان المصريون يهتمون بقياس مقدار الزيادة التي يسببها فيضان النهر يوماً بيوم . ففي السادس والعشرين من شهر بوثة القبطى كان يؤخذ قاع النهر (أى يقاس ارتفاع منسوب الماء القديم في النهر ليكون أساساً تحسب عليه الزيادة) . ويبدأ إعلام الناس بمقدار الزيادة منذ اليوم التالى مباشرة ، وفي عصر كل يوم يقيس المشرف على مقياس النيل في جزيرة الروضة مقدار زيادة مياه النيل ، لكي يعلنها المنادون في الطرقات والأسواق حتى يطمئن الناس . ويذكر بيلوتى الكريتي *Pilote de Crete* ، الذى زار مصر في مطلع القرن الخامس عشر أنه شاهد في زمن الفيضان عدة فرسان يخرجون كل يوم وهم يرفعون الأعلام فوق أكتافهم ، ثم يتجهون إلى المقياس لكي يعرفوا مقدار زيادة النهر ثم يسرون خلال الشوارع والطرقات يصيحون « أن النهر زاد كذا » (١) . وهؤلاء الفرسان الذين وصفهم بيلوتى هم الذين أطلقت عليهم المصادر العربية اسم « مناديو البحر » (٢) . ويبدو دورهم مشابهاً لدور وسائل الإعلام في عصرنا الحاضر من حيث نقل أخبار الفيضان اليومية إلى الناس .

وحين يكمل النهر ستة عشر ذراعاً (علامة الوفاء) يبدأ « مناديو البحر » في التصريح بعدد الأذرع ، وعلامة الوفاء أن يدل الستار الخلفى على الشباك الكبير في صلب مبنى المقياس بجزيرة الروضة ، فإذا شاهده الناس استبشروا بالوفاء (٣) .

Dopp, L'Egypte au Commencement du quanzieme (١) siecle, pp 20.21.

(٢) السيوطى ، كوكب الروضة ، (مخطوط) ، ق ٧٤ .

(٣) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٣ . ص ٢٩٧ :

ويكون ذلك إيذاناً ببدء المهرجان الشعبي الضخم إحتفالاً بهذه المناسبة التي يشارك الجميع في إحيائها باعتبارها عيداً عاماً « قومياً » . وكانت تحيط باحتفالات وفاء النيل وكسر الخليج كل مظاهر القمامة والعظمة التي ميزت عصر سلاطين المماليك في شطره الأول .

ويبدأ الاحتفال بتعليق الستار الخلفي بلونه الأصفر على الشباك الكبير في الجهة الشرقية من دار المقياس . وتكون تلك الليلة من الليالي البهيجة في القاهرة والفسطاط ، إذ يوقد الناس عدداً هائلاً من القناديل والشموع فيتحول ليل القاهرة إلى نهار من كثرة لأضواء . ثم يحضر كبار الأمراء ، ومعهم الأستاذار (المشرف على البيوت السلطانية) ثم توزع الخلع على من له عادة في هذا الموسم : ثم يحضر المقرئون ويتناوبون قراءة القرآن الكريم في دار المقياس طوال الليل . ويعقبهم المغنون والمنشدون الذين يغنون طوال الليل (١) .

وفي صباح اليوم التالي تمت مائدة حافلة بأنواع اللحوم المشوية والحلوى والفاكهة ويحضر السلطان أو من ينوب عنه من أمراء المماليك ، ويتخاطف العامة أنواع المأكولات « ولا يمنع أحد من ذلك » . وفي بعض الأحيان كان يحجى من سكان العاصمة ثمن المأكولات التي تجهز لهذا الاحتفال ، وقد أبطل السلطان المنصور قلاوون ذلك وجعل نفقات الاحتفال من بيت المال (٢) .

وبعد الانتهاء من الأكل يبدأ احتفال وفاء النيل وكسر الخليج وهو مرحلتان : تخليق المقياس . وكسر سد الخليج . وكانت المرحلة الثانية من الاحتفال تتم في اليوم الثالث أو الرابع من المرحلة الأولى في العصر الفاطمي ، ولكن الاحتفال صار يتم بمرحلتيه في يوم واحد أيام

(١) ابن دقماق ، الانتصار ، ج ٤ ص ١١٤ - ص ١١٥ .

(٢) ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ١٢١ . (بولاق) .

الممالك (١) .

ويبدأ الاحتفال بنزول السلطان « أو من ينوب عنه » من قلعة الجبل ، وفي خدمته كبار الأمراء من قادة الجيش وخواص الدولة . ثم ينزلون إلى النهر ويركبون المراكب التي تزينها الإعلام الملونة والشارات الزاهية وغيرها من الزينات ، وتندق الطبول وتطلق الألعاب النارية (النفوط) من المراكب حتى يصل الموكب النهري إلى دار المقياس . وبعد الفراغ من الطعام الذي سبقت الإشارة إليه ، يذاب الزعفران في ماء الورد بإناء فضي ، ويعطى السلطان هذا الإناء للمشول عن المقياس الذي يلقي بنفسه ، بكامل ملابسه ، في فسقية المقياس ومعه ذلك الإناء الفضي فيخلق عمود المقياس (أي يدهنه بالعطر) . ثم يخرج السلطان - أو نائبه ، فيجلس بالشباك الكبير تحت الستار ، ويفرق الخلع والتشريف على « من له عادة بذلك » ، مثل والي القسطنطين وريس (قائد) مركب السلطان المعروفة باسم الذهبية ، وروثاء مراكب الأمراء . ثم يركب السلطان « الذهبية » (وهي السفينة السلطانية) ، وحولها مراكب الأمراء المزينة بكافة أنواع الزينات وقد اختفت صفحة التهر تحت عشرات المراكب والقوارب المليئة بالمتفرجين يسرون خلف مركب السلطان ومراكب الأمراء حتى فم الخليج (٢) .

وفي موقع سد الخليج يكون نائب السلطنة أو حاجب الحجاب منتظراً ومعه بعض كبار الأمراء فوق قنطرة السد . وهناك يتوجه السلطان بفروسه من فم الخليج حتى موقع السد البرابي ويمسك بمعول من الذهب الخالص ويضرب السد ضربات ثلاث ، ثم يركب ثانية ،

(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٣ ص ٥١٢ - ٥١٤ .

(٢) الكتي ، مباحج الفكر ومناهج العبر (مخطوط) ، ج ١ ، ق ٨٦ ؛ السيوطي ،

حسن المحاضرة ، ج ٢ ص ٣٠٧ ؛ ابن تقي يردى ، النجوم ، ج ١١ ، ص ٢٢٣ ؛

ابن شاهين الظاهري ؛ زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، ص ٨٧ ؛ القلقشندي ،

صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧ - ٤٨ .

فيأتي جمع غفير من الناس بفتوسهم فيحفرون هذا السد حتى يجري الماء في الخليج ، ثم ينصرف السلطان إلى القلعة (١) . والواقع أن قليلين من السلاطين كانوا يحرصون على حضور الاحتفال بأنفسهم ، مما جعل المؤرخين يجدون في اشتراك السلطان بنفسه في هذه الاحتفالات أمراً جديراً بالتسجيل (٢) .

ولما كان الاحتفال بوفاء النيل يتم نهاراً فقد ربط بعض المفسرين بين قوله تعالى إخباراً عن فرعون « قال موعدكم يوم الزينة . وأن يحشرناس ضحى » ، وبين الاحتفال بوفاء النهر على أساس أنه يكون في وقت الضحى (٣) .

ولم تكن تكن احتفالات وفاء النيل وكسر الخليج هي المظهر الاجتماعي الوحيد المرتبط بنهر النيل بل إن من الأعياد الدينية الطابع ما ارتبط بالنهر ارتباطاً مباشراً مثل « عيد الشهيد » ، « عيد النيروز » . وقد اتخذ الاحتفال بعيد الشهيد طابعاً دينياً وعاماً في آن واحد ، وكان مواعده السنوي في ثامن شهر بشنس القبطي . ويتم الاحتفال على شكل مهرجان كبير على ساحل النيل بناحية شبرا . وهو يرتبط بما كان أقباط مصر آنذاك يزعمونه من أن النيل لا يزيد في موسم الفيضان إلا بعد غسل أصبع أحد القديسين في مائه . وكان هذا الأصبع يحفظ في تابوت بكنيسة في شبرا ، وقبل إنه يصبح أحد أسلافهم من الشهداء (٤) .

(١) Dopp, L'Egypte, p. 21.

(٢) السيوطي حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٧ ، كوكب الرضة (مخطوط) ق ٩٨ .

(٣) المقرئزي ، المخطوط ، ج ١ ، ص ٦٠ .

(٤) المقرئزي ، المخطوط ، ج ١ ، ص ٦٨ ، الملوك ، ج ١ ص ٩٤١ ، ابن تغري

بردي ، النجوم ، ج ٨ ، ص ٢٠٢ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

وفي هذا العيد يتوافد الأقباط من شتى أنحاء البلاد ، كما يخرج أهل العاصمة على اختلاف أديانهم واهتماماتهم إلى ساحل شبرا لمشاهدة هذا المهرجان الضخم ، حيث تقام الخيام بأعداد هائلة على ساحل النيل وفوق الخزر ، ويحفل المهرجان بشتى ضيوف اللهو والمرح ، فيجتمع الفرسان بخيولهم التي يرقصون بها على إيقاعات الطبول وأنغام الزمور ويجتمع للطربون من البدو وغيرهم من كل أنحاء البلاد... «ولا يبقى مغن ومغنية ، ولا صاحب لهو ، ولا رب ملعوب ، ولا بغى ولا مخنث ، ولا باض ولا خليع ، ولا فاسق ولا فاتك ، إلا ويخرج لهذا العيد ٠٠٠٠٠» وكانت تصحب هذا العيد مظاهر الفساد والانحلال والفوضى ، إذ ترتكب المعاصي علانية ، وتثور الفتن ، وتقع حوادث القتل (١) .

وفي بعض الأحيان كانت الإحتفالات بهذا العيد تمتد إلى يومين بثلاث ليال (٢) . كما كان فلاحو شبرا يمتلئون على مبيعاتهم من الخمر في هذا العيد للوفاء بما عليهم من الخراج (٣) ، مما يبين مقدار الخمر التي كانت تستهلك في هذا العيد .

وفي سنة ٧٠٢ هـ (١٣٠١ م) أبطل الأمير بيبرس الجاشنكير الإحتفال بهذا العيد بسبب مظاهر الفساد والانحلال التي كانت تصحبه ، وحاول الأقباط إعادة ثانيا لقاء مبلغ من المال ولكنهم فشلوا . وظل الأمر على ما هو عليه سنة ٧٣٨ هـ (١٣٣٧ م) حينما أعاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون الإحتفال به لسبب غريب هو أن الأمير « يلغا اليحياوى » والأمير « الطنبغا الماردى » طلبا الخروج للصيد ، ولكن السلطان لم يوافق « لشدة غرامه بهما وتهتكه في محبتهم » . . . ، فعمل عيد الشهيد ليصرفهما من ذلك . وكانت مدة إبطاله

(١) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٦٨ ؛ السيوطى ، كوكب الروضة ، ق ١٢١ .

(٢) المقرئى ، الملوكة ، ج ٢ ص ٤٥١ - ص ٤٥٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٩٤١ ؛ السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ،

ست وثلاثين سنة ، ثم أبطل الإحتفال به نهائياً سنة ٧٥٥ هـ (١٣٥٣ م) بعد أن هدم الأمير « صرغتمش » الكنيسة ، وأحرق التابوت الذى فيه الإصبع بحضور السلطان ثم فرى رماده فى النهر (١).

ونمة عيد عام آخر هو « عيد النيروز » ، وهو عيد رأس السنة القبطية فى أول شهر توت . ويغلب على الظن أن عادة الإحتفال بهذا العيد متوارثة عن قدماء المصريين على الرغم من اسمه الفارسى (ومعناه اليوم الجديد) ، فقد كان المصريون فى عصر الفراعنة يحتفلون بهذا اليوم إكراماً لنهر النيل . وقد اعتبر هذا العيد عيد الربيع الذى تبدأ بعده زيادة مياه النهر الذى يستكمل مياهه فى الحريف أو أواخر الصيف . ولعل هذا هو ما يفسر لنا السبب فى أن المصريين جميعاً ، بغض النظر عن دياناتهم ، كانوا يشاركون فى الإحتفال بهذا العيد .

وفى عصر سلاطين المماليك كان الإحتفال بعيد النيروز يأخذ شكل الإحتفالات القومية العامة (٢) ، إذ اعتبر ذلك اليوم بمثابة عطلة عامة ، فكانت الأسواق تغلق فى ذلك اليوم كما كانت المدارس تعطل .

وإذا ما حل عيد النيروز دبّت الحركة والنشاط فى الشوارع والطرقات . ففى شوارع القاهرة وأزقتها كان بعض العامة يتجمعون فى موكب (كرتقال) يطوف القاهرة حول شخص يركب حماراً ، وقد دهن وجهه بالدقيق أو الجير ، ووضع لحية مستعارة ، ويرتدى ثوباً أحمر أو أصفر ، وعلى رأسه طرطور طويل ، ويمسك كل من المحيطين به بالحرير الأخضر وسعف النخيل

(١) المقرئى ، الملوك ، ج ٢ ص ٩٢٦ . ويذكر السيوطى (حسن المحاضرة ، ج ٤ ص ٢٩٩) وابن تفرى بردى (النجوم : ج ٨ ، ص ٢٠٢) أن هذا العيد قد أبطل نهائياً منذ سنة ٧٠٢ هـ .

(٢) شيخ الربوة ، نخبه الدهر ، ص ٢٧٨ ، ابن الحاج المدخل ، ج ٢ ، ص ٤٩ ص ٥٠ ، المترئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٢٦٦ - ص ٢٦٨ ، ابن اياس ، نزهة الأعمق ٢٢٣ - ٢٢٧ .

وشمار يخ البحر . وفي يد الشخص دفتر وقلم . ويجول ذلك الموكب الصاحب العابث في شوارع المدينة وأزقتها ، ويطرق أبواب البيوت ، ويدخل الأسواق ويمر على الحوانيت لتحصيل النقود على شكل الإتاوات . وإذا امتنع أحد عن إعطائهم ما يريدون صبوا عليه وابلامن الشتائم والكلام الفاحش ، وربما رشوه بالماء القلنر . أما من يغلق بابه دونهم ، فكان يتعرض لما هو أكثر من ذلك (١) .

وفي الطرقات يقف بعض الناس يتراجمون بالبيض ، ويتضاربون بأنطاع الجلود ويتراشون بالماء ، فلا يجسر أحد على الخروج من بيته (٢) . بل إن بعض كبار القوم كانوا يفعلون ذلك في بساطينهم وداخل بيوتهم (٣) .

ويبدو أن ذلك اليوم قد اعتبر بمثابة راحة أو عطلة عامة يتحرر الناس فيها من جميع قيود حياتهم اليومية وتقانيدهم بما في ذلك سطوة القمانون ، فلم يكن الوالى يحكم لأحد ممن ينالهم الضرر من جراء الجرائم والحوادث التي كانت تحدث في يوم النيروز (٤) .

وفي بعض الأحيان كان الأمر يخرج عن نطاق المعقول والمحتمل ، مما كان يدفع بالحكام إلى فرض العقوبات ومنع بعض مظاهر هذا الاحتفال . ففي سنة ٧٨٢ هـ (١٣٨٠ م) نودي في القاهرة والقسطنطينية بمنع اللعب بالماء في يوم النيروز : وهدد من يفعل ذلك بضربه ومصادرة أمواله ، وأمسك أربعة من المخالفين فضربوا وشهروا ، فكف الناس عن ذلك (٥) . فقد أبطل الأمير الكبير برقوق (قبل أن يتولى العرش) الكثير من مظاهر الاحتفال

(١) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٥٢ - ص ٥٣ ، ابن اياس ، نزهة الأعم ، ص ٢٢٥ ، يتبع .

(٢) ابن اياس ، نزهة الأعم ، ق ٢٢٣ - ق ٢٢٧ .

(٣) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ٤٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٢ - ص ٥٣ .

(٥) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩٤ .

بعيد النيروز ، لاسيما التراجم بالبيض ، والتصافع بالجلود ، والتراش بالماء (١) وعلى الرغم من أن السلطان الناصر فرج بن برقوق قد أعاد الإحتفال بهذا العيد ، ولكن مظاهر هذا الإحتفال تواضعت إلى حد كبير بسبب الأزمات التي توالى على البلاد منذ منتصف القرن الثامن الهجرى (١٤م) (٢) .

وارتبطت بالاحتفال بعيد النيروز بعض الأطعمة والحلوى التي كان المصريون يحرصون على توفيرها في هذا اليوم حتى صارت من لوازم ذلك الإحتفال ، وربما نشأت المشاكل بسببها داخل البيوت ومن هذه الأطعمة والحلوى ، الزلاية والمهريسة التي كان بعض يحضرون الناس الصانع ليبيت عندهم ليجهزها قبل طلوع النهار . وفي هذا العيد كان المصريون يهادون بهذه الحلوى . كذلك جرت العادة على أن تؤكل في هذا اليوم أنواع معينة من الفواكه مثل البطيخ والخوخ والبلح . . . وغير ذلك مما تلزمه النساء لازواجهن . . . (٣) .

هذه ، بشكل عام ، أهم أعياد المصريين الدينية واحتفالاتهم العامة . ولعل الصورة التي حاولنا رسم ملامحها من خلال المعلومات التي إمدتنا بها المصادر التاريخية لتلك العصر الداخر بالأحداث والمناقضات ، تشي بحياة زاهية صاخبة لاهية . وهذه حقيقة تصدق على الواقع في مصر في الشطر الأول من عصر سلاطين المماليك إلى حد كبير . بيد أن الألوان البهيجة الزاهية في هذه الصورة أخذت تنحسر أمام مد الألوان القاتمة والحزينة مع بداية الأزمات والتدهور الذي أخذ ينخر في بنيان الدولة منذ آخريات القرن الثامن الهجرى (١٤م) .

وانعكس هذا التدهور بالضرورة على شكل احتفالات المصريين وأعيادهم

(١) القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٢ : ص ٤١٩ ، ٤٢٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٢٦ - ص ٤٣٠ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ٢٦٨

السيوطي ، كوكب الروضة ، ق ١٩٥ .

(٣) ابن الحاج ، المدخل ، ج ٢ ، ص ٤٩ .

وإذ أفردنا لمظاهر التدهور والاضمحلال دراسة مستقلة في الصفحات التالية، فإننا سنكتفى بالإشارة إلى بعض ملامح التدهور من خلال ما طرأ على الإحتفالات والأعياد .

ففى أواخر ذلك العصر كانت الفتن والإضطرابات قد صارت نغمة معتادة في حياة المصريين كما صار من المألوف في حياة الناس اليومية أن تتحول شوارع المدن والأسواق إلى ميادين لقتال بين طوائف المماليك المتصارعة (١). ونسوق مثالا على هذا ما حدث سنة ٨٩٩ هـ (١٤٩٣ م) حين كسر سد الخليج بدون إحتفال ، إذ كانت القاهرة تموج بفتنتها ، وحروب الشوارع قائمة على أشدها بين المماليك . ولم يخرج أحد من الناس للإحتفال ... لأن كل أحد كان مشغولا بنفسه عن ذلك ... (٢) . وفي بعض الأحيان كان السلطان يمتنع عن المشاركة في الإحتفال خوفاً على حياته من مؤامرات أمراء المماليك واعتداءاتهم (٣) .

وكان إحتفال وفاء النيل وكسر الخليج يتم في الصباح ، كما أسلفنا القول ، ولكن حدث في سنة ٩٠٤ هـ (١٤٩٨ م) أن تم الإحتفال ليلا ، وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي يحدث فيها ذلك ، والسبب كما يورده ابن أبياس هو أن السلطان « محمد بن قايتباي » أراد أن يحضر الإحتفال بنفسه ولكن الأمراء منعه خوفاً عليه من المماليك المتربصين به ، فنزل ليلا مع حاشيته وفتح السد . وأصبح الناس ليجلسوا الماء في الخلجان والبرك ، فتعجبوا ودهشوا لأن ذلك ... ما وقع قط في الجاهلية ولا في الإسلام ... وقد ضيع على الناس فرحتهم

(١) أنظر على سبيل المثال ابن الصيرفي ، إنباء المصر ، ص ٣٧ ، ٧٩ ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، صفحات ١٠٩ : ١١١ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٤ - ١٥٦ ، ١٨٨ - ١٨٩ ، ٢١٢ ، ٢٦٨ - ٢٦٩ ، ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٧ ، ص ١٤٧ ، ج ٤ ، ص ٤٦٣ ، ٤٦٤ .

(٢) ابن أبياس ، بدائع الزهور (بولاق) ، ج ٢ ص ٣١٧ .

(٣) المقرئ ، السلوك : ج ٣ ص ١٠٢٢ .

يوم الوفاء . . . (١)

كذلك انعكست مظاهر التدهور العام في أواخر عصر سلاطين المماليك على احتفال دوران الحمل ، فقد قل الإهتمام بأمر الحمل ، ولم يعد الحكام يلتزمون بمواعيده التقليدية ، كما كانت الأوبئة والمجاعات ، التي تحصد بمنجلها الفتاك أعداداً كبيرة من السكان ، تؤثر على شكل الاحتفال فيقل عدد المماليك الرماحة ، كما يقل إقبال الناس على مشاهدة الاحتفال بسبب حزنهم على موتاهم (٢) .

ومن ناحية أخرى ، انعكست حالة التدهور الأمني على احتفال دوران الحمل ، فقد ابتكر المماليك بدعة جديدة هي «عفاريت الحمل» . وهم مجموعة من المماليك يركبون خيولهم وقد غيروا من هيشهم بشكل مزعج ، فيطرقون أبواب الأعيان والأمراء ويجبون منهم الأموال قسراً ، ويعترضون الناس في الشوارع والطرقات وينزلون بهم شتى صنوف المهانة . . . وما كفاهم ذلك حتى صار العفريت منهم يجبي الدكاكين . . . (٣) . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن أولئك الأجلاب كثيراً ما كانوا يشهزون فرصة ازدحام الناس في الاحتفال فيخطفون النساء والصبيان ويفسقون بهم جهرأ ، وينهبون الأمتعة ويشيرون الرعب والفوضى (٤) . ولما ضج الناس بالشكوى وطالبوا بإلغاء احتفال الحمل أمر السلطان بإلغاء بدعة «عفاريت الحمل» هذه (٥) .

(١) ابن اياس ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٤٥ (بولاق) .

(٢) المقرئى ، السلوك ج ٤ ، ص ١٠٠٦ ؛ ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٧ ، ص ٣٤٥ ؛ ابن الصيرفى ، نزهة النفوس والأبدن د ج ٢ ص ٣٩٤ ، ص ١٨٠ - ص ٣٨١ ،

(٣) ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ج ١٦ ، ص ١٢٣ .

(٤) المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، ص ١٠٢٦ ، ويذكر ابن الصيرفى (نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٥٥) أنه حدث في سنة ٨٣٢ هجرية أن تصلى الناس لعبث المماليك الأجلاب وقتلوا اثنين منهم ، كما حدث في سنة ٨٤١ هجرية أن نشب قتال بينهم وبين العبيد أثناء الاحتفال (المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٣٩٩) .

(٥) ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، ج ١٦ ، ص ١٢٣ .

وفقدت الأعياد بهجتها بسبب توالي الأزمات الاقتصادية والأوبئة فضلا عن تدهور الأحوال السياسية الداخلية وانتشار الخوف والفرع من ظلم الحكام وانعدام الأمن ، إذ يذكر ابن الصيرفي أن عيد الفطر في سنة ٨٤١ هـ . دخل على الناس وهم « . . في نكد وجزع وقلق وهم ومصاب . . » بسبب تزايد ضحايا الوباء من ناحية ، وكساد الحركة في المدينة بسبب أوامر السلطان بعدم خروج النساء من بيوتهن ، فضلا عن ظلم الحكام وتخبط سياسة الدولة (١) . ويذكر المقرئ أن بعض الأسواق التي ارتبطت بالمواسم والأعياد ، والتي كانت تزدهر وتزدهر بالحركة والنشاط أثناءها ، قد تعرضت للذبول والاضمحلال ، إذ أن « سوق الشاعين » على سبيل المثال الذي كان يرتبط بليالي رمضان والعيد عند المسلمين ، والميلاد والغطاس لدى المسيحيين تعرض للكساد بسبب عدم إقبال الناس على شراء الشموع بعد تدهور الأحوال في منتصف القرن التاسع الهجري (١٥م) حتى آل أمره إلى خمسة حوانيت فقط (٢) كما توضح مظاهر الاحتفال بأعياد المسيحيين لهذا السبب نفسه (٣) .

ولعل الدراسة التي نقدمها في الصفحات التالية تلغى مزيداً من الضوء على عوامل التدهور والسقوط التي أخذت تنخر في بنية الدولة حتى أودت بها عندما طرقتها جيوش العثمانيين .

(١) ابن الصيرفي : نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٤٠٧ .

(٢) المقرئ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٣ - ص ١٠٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٦٦ - ص ٢٦٨ ، القلقشندى ، ج ٢ ، ص ٤٢٦ -

ص ٤٣٠ ، السيوطي ، كوكب الروضة ، ق ١٩٥ ، ابن أبياس ، نزعة الأمم ، ق ٢١٩ -

ق ٢٢٣ .

المجاعات والأوبئة والأزمات الاقتصادية

الأسباب والعوامل : تأخر الفيضان وقصور النيل - الأوبئة - العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية - عرض لبعض هذه المجاعات والأوبئة مقارنة إحصائية - موقف الدولة أثناء هذه الأزمات - النتائج والآثار : اجتماعيا (التدهور السكاني- بؤس الحياة الاجتماعية- تدهور البناء الاجتماعي - التدهور الأخلاقي)- اقتصاديا (تدهور الإنتاج الزراعي والصناعي- انكماش حركة التجارة الداخلية - تخلخل النظام النقدي والسعري - الأزمات الموسمية) - سياسيا (انهيار النظام الإنطاعى - تدهور السلطة السياسية - انعدام الأمن - التخطيط في السياسة الداخلية)

ثمة حقيقة يجمع عليها مؤرخو عصر سلاطين المماليك ، سواء من كان منهم معاصراً للأحداث أو من الباحثين المحدثين . وتقصد بهذه الحقيقة ذلك الفرق الواضح بين خط الصعود والنمو في عصر المماليك البحرية (١٢٥٠ - ١٣٨٢ م) وخط التدهور والإضمحلال في عصر الجراكسة (١٣٨٢ - ١٥١٧) . بيد أن واقع ما ثمّنا به المصادر التاريخية المتاحة يكشف عن أن كافة مظاهر التدهور التي عانت منها مصر والمصريون (وبلاد الشام أيضاً) تحت حكم الجراكسة ، كانت موجودة ، بشكل أو بآخر ، منذ قيام دولة سلاطين المماليك ، ولكن الدولة في طور شبابه كانت قادرة على أن تغلب على هذه العوامل أو تكبتها إلى حين ، بفضل بعض السلاطين الأقوياء القادرين وبفضل توفر الموارد اللازمة . فإذا ما بدأ التفسخ والانهيار وجدنا الأسباب والنتائج تكرر بعضها بعضاً في دائرة حلزونية لتخلق أزمة للدولة المماليك لا تنهى إلا بالقضاء على هذه الدولة نفسها . ومن نافلة القول أن نكرر ما سبق ذكره من مظاهر هذا التفسخ ، إلا أننا يمكن أن نقرر أن عوامل الهدم أخذت تدق بمعاولها في بنيان دولة المماليك منذ وقت مبكر ، وحين باتت الثمرة دانية سقطت تحت أقدام العثمانيين عند الهزة الأولى .

ولعل الظاهرة الأساسية في تلك الفترة - أي عصر الجراكسة - هي ظاهرة التدهور السكاني ، وما ينتج عن ذلك بالضرورة من آثار سياسية

اجتماعية واقتصادية . ومنذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادى ، بات واضحاً أن فترة النمو الديموجرافى التى نعمت بها مصر مع بداية عصر المماليك قد ولت ، وبدأت البلاد تعاني من نقص متزايد فى أعداد السكان نتيجة لتلك السلسلة المتوالية الحلقات من الأوبئة والمجاعات التى زاد معدل وقوعها منذ أواخر القرن الرابع عشر فصاعداً . وزاد من وقع المأساة تلك 'الآزمات الاقتصادية التى عانى منها الناس جميعاً فى ذلك الحين .

ويجدر بنا أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها أن غالبية المجاعات والأوبئة التى ألمت بمصر فى ذلك الحين ، إنما كانت مرتبطة بنهر النيل وفيضانه السنوى الذى تعتمد عليه الزراعة فى البلاد . ففي عصر سلاطين المماليك كما فى غيره من العصور ، ظل النهر العظيم قوام الحياة المصرية وعليه مدارها . وعلى الرغم من الأرباح التى جنتها البلاد من تجارة المرور ، فإن النيل ظل بفيضه وغيبضه هو المؤثر الأول والفعال فى حياة البلاد . فقد قام النظام السيامى على أساس إقطاعى يعتمد بدوره على الأرض كمصدر للثروة وحين تضطرب إنتاجية الأرض تضطرب دعامة هامة من دعائم دخل الطبقة الحاكمة . ومن ناحية أخرى ، اعتمدت جماهير المصريين على إنتاجية الأرض الزراعية ، على حين استأثر السلطان ومن يدورون فى فلكه بأرباح التجارة . وهكذا لعب الفيضان السنوى دوراً هاماً وحيوياً فى حياة المصريين ، فإذا كانت المياه كافية لرى الأرض الزراعية « ... خرجت تلك السنة على خير ... » ، أما إذا هبطت مياه النيل عن حد الوفاء انتشرت حالة من القوضى والفرع ، وماجت البلاد بمشاعر الخوف والترقب ، وتجسد شبح المجاعة بوجهه المرعب يتوارى خلفه شبح الوباء .

وقد أدرك المعاصرون هذه الحقيقة تمام الإدراك ، وصاغها « تقى الدين المقرئى » فى عبارة تقول « ... أولا ما جعل الله فى نيل مصر من حكمة الزيادة فى زمن الصيف على التدريج حتى يتكامل رى البلاد ،

وهبوط الماء عنها عند بدء الزراعة ، تفسد إقليم مصر وتعذر سكناها
لأنه لبتس فيه أمطار كافية ، ولاعيون جارية ، نعم أرضه ، إلا بعض اقليم
الفيوم (١) : . . .

والواقع أن توقف مياه النيل من الزيادة في موسم الفيضان كان يخلق
موقفاً صعباً وخطيراً في البلاد ، إذ تتأخر الزراعة ، ومن ثم يضطر
الناس إلى أكل واستهلاك المخزون من الغلال ، وربما يستهلكون تقاوى
الزراعة أيضاً . وبالتدريج يفرض الغلاء نفسه على مظاهر الحياة ، ثم
تبدأ المجاعة التي تقتل الكثيرين من عامة الناس جوعاً ، وتمتلىء الشوارع
والطرق والحقول بالجثث التي ماثلت أن تجف ، وتنتشر الأمراض
الوبائية التي تسكن ألوف المصريين تراب بلادهم . وقد عاصر بيلوتى الكريتي :
الذى زار مصر في مطلع القرن الخامس عشر ، إحدى هذه المجاعات ،
وذكر أنه مات فيها عدد لا يحصى (٢) .

والواقع أن قصور الفيضان وتعطل الزراعة كان كارثة يخشاها
الجميع ويحسبون لها ألف حساب ، وتنتاب الناس المخاوف فيسارعون إلى
تخزين الغلال ، ويشتد النزاح على الأفران ، ويتبع ذلك بطبيعة الحال
تصعيد رهيب في أسعار الغلال والخبز ، وتمتدحى الأسعار ... كل ما يباع
ويشترى من مأكول ومشروب وملبوس ... (٣) .

وفي بعض الأحيان يكون الوباء سبباً في المجاعة أو العكس ، وربما
يواكب كل منهما الآخر ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتواترة في مصادر
تلك الفقرة (٤) . فقد تسبب المجاعة في موت البعض ، ثم ينتشر
الوباء نتيجة لذلك . وقد يأتي الوباء ليقتضى على أعداد كبيرة من السكان

(١) المقريزى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٢) Dopp, L'Egypte, p. 20

(٣) المقريزى ، إغانة الأمة ، ص ٢١ - ص ٤٢ .

(٤) أنظر الإحصائية في الصفحات التالية .

بحيث لا تجد الأرض من يزرعها وتكون النتيجة أن تنشب المجاعة محالها في البلاد من جديد ، وهو ما عبر عنه المقرئى بقوله «... إذا تأخر جرى النيل بمصر يمتد الغلاء سنين...» (١) .

ولكن الغلاء أو المجاعة وما يتبعها من مظاهر الفوضى على شتى المستويات ، لم تكن في جميع الأحوال ناجمة عن هبوط النهر ، أو غرق الأراضي الزراعية . إذ أن ثمة من الأسباب ما يتصل بالأحوال السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية .

فقد كان من أسباب تفاقم الأمور أثناء المجاعة التي حدثت سنة ٦٩٤ هـ (١٣٩٤ م) أن السلطان الأشرف خليل بن قلاوون كان قد فرق الخزون من الغلال على الأمراء قبل موته ، فلما قصر النيل عن الوفاء ، اشترى الوزير الغلال الموجود في الأسواق لسد حاجة السلطان ومماليكه ، وكانت النتيجة أن ارتفعت أسعار القمح وتكالب الناس على شرائها (٢) : ويكشف هذا المثال وغيره (٣) عن أن الحكام بسياساتهم التي أهتمت بتكوين الثروات لأنفسهم ، وتأمين احتياجاتهم ، كانوا يتسببون في خلق مثل هذه الأزمات ، أو يزيادون من حدة المجاعة وضراوتها . بل إن بعض السلاطين ، لاسيما في عصر الجراكسة ، كانوا يشترون الغلال من الأسواق وهي رخيصة ويخزنونها طمعا في أن يهبط النيل ويحققون لأنفسهم مكسبا ، ويذكر ابن الصيرفي في حوادث سنة ٨٣٥ هـ (٤) أن السلطان برمباى أمر بشراء الغلال لحسابه «... كونها رخيصة ، وربما توقفت زيادة النيل ، فغلت الأسعار ، فتكون الفائدة للسلطان...» . وكانت نتيجة ذلك

(١) المقرئى المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٢) النويرى ، نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ق ٢٨ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ،

ص ٢٦٧ .

(٣) ابن الصيرفى ، نزهة النفوس ج ٣ ص ٢٢٨ .

(٤) ابن الصيرفى ، نزهة النفوس ج ٣ ، ص ٢٢٩ .

أن ارتفعت الأسعار وزاد الإردب القمح عن قيمته مايزيد عن ثلاثين
ديناراً ، كما يذكر ابن أبياس (١) في حوادث سنة ٨٧٤ هـ أن ارتفاع
أسعار الغلال والغلاء بسبب احتكار الدوادر الكبير لغلال الوجه
القبلي .

ويتصل بالعامل السابق عامل آخر هو تدهور النظام السياسي في
الدولة ، والذي عبر عن نفسه في عدم الإهتمام بصيانة الجسور التي
تحفظ مياه النهر . وكثيراً ما تخبرنا مصادر تلك الفترة بحوادث انقطاع
الجسور وغرق الأراضي ، وما ينتج عن ذلك من ارتفاع الأسعار ،
وتزاحم الناس على الأفران وجوانيت بيع الخبز (٢) .

كما أن الفتن والمنازعات الداخلية ، وحروب الشوارع بين
طوائف المماليك ، والتي زادت في العقود الأخيرة من ذلك العصر ،
كانت تسهم بشكل أو بآخر في خلق هذه الفوضى الاقتصادية -
الاجتماعية ، إذ كان مجرد إشاعة موت أحد السلاطين ، أو ركوب
أمرأة المماليك بالسلاح للإقتال ، يسبب فرعاً شديداً للناس فتغلق
الأسواق والخوانيت ، وتبدو المدينة وكأنها سكانها من الموتى ،
مثال ذلك ما حدث سنة ٦٩٣ هـ ، حين جاءت الأنباء بمقتل السلطان
الأشرف خليل ، وخلت الطرقات والأسواق من روادها ، واختفى
الخبز من الأسواق وقاسى الناس شدة عظيمة . . . (٣) .
وفي عصر الجراكسة تزايد تأثير حوادث القتال والشغب من طوائف
المماليك بشكل جعل من هذه الحوادث مادة دائمة في حكايات
المؤرخين المتأخرين . بل إن الأمر وصل ببعض السلاطين إلى أن

(١) ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٣

(٢) ابن الصيرفي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٤١ ؛ ابن أبياس ، المصدر

السابق ، ج ٣ ، ص ١٤٦ .

(٣) ابن أبيك الدوادر ، كنز الدرر ، ج ٨ ، ص ٢٧٣ .

يصرح للمماليك الجلبان بمهاجمة بيوت كبار موظفي الدولة وأخذ ما يهبونه منها لأن رواتبهم تأخرت عليهم (١) .

ويكفي للدلالة على مدى التدهور السياسي أن نورد ما ذكره ابن أياس من أن سنة ٨٧٢ هـ قد حكم فيها أربعة سلاطين منهم خاير بك «سلطان ليلة» الذي لم يحكم سوى ليلة واحدة «٠٠٠» وخرجت هذه السنة وقد وقع فيها من الفتن والشور والانتكاد ما يكاد أن يضبط ...» (٢) .

وفي تقديرنا أن هذا التدهور السياسي كان من أسباب التدهور الاقتصادي بقدر ما كان نتيجة له ، ذلك أن النظام الإقطاعي المملوكي الذي اعتمد على الأرض وإنتاجها بشكل أساسي ، قد استهدف أيضاً عدم التمكين لقيام أسرات إقطاعية قوية ، ففرق الإقطاعيات في أنحاء متفرقة ، كما كان الإقطاع يتغير مع تغير وظيفة صاحبه . وكانت النتيجة الحتمية لذلك أن حرص كل صاحب إقطاع على أن يكون لنفسه الثروة بقدر الإمكان ، دون الإهتمام بمسائل زيادة إنتاج الأرض مثل الحسور والترع وغيرها . وفي النهاية زاد اعتماد أبناء الطبقة الحاكمة على الرواتب النقدية لكي يحافظوا على حياة الترف والبذخ التي عاشوها ، على حين كان إنتاج البلاد من المصنوعات التي اشتهرت بها قد تواضع إلى أدنى حدوده (٣) . وكانت النتيجة مزيداً من استنزاف رصيد البلاد من الذهب والفضة ومزيداً من التدهور الاقتصادي والأزمات الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، فإن إنعدام الأمن في ربوع البلاد كان يخلق هذا الإضطراب الاقتصادي في أحيان كثيرة . فقد سبب العربان كثيراً من المتاعب للسلاطين منذ بداية دوائهم وحين وهنت قبضة الدولة في آخريات

(١) ابن الصيرفي ، المصدر السابق ٣ ، ص ١٧٤ .

(٢) ابن أياس ، بدائع الزهور ، ج ٣٠ ، ص ١٨ .

(٣) في سنة ٧٩٠ هجرية كن عدد القزازين (صناع الأقمشة) أكثر من أربعة عشر ألف نول في مدينة الإسكندرية ، وانخفض العدد سنة ٨٣٧ هـ إلى ثمانمائة فقط لأن الظلم وجور الحكام شتتهم في البلاد (ابن الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٧٩) .

أيامها صاروا يهاجمون القرى وينهبونها ، بل ويهاجمون المدن . وفي كل مرة تخرج إليهم إحدى الحملات تفسد المزروعات وتنزل بالريف ألواناً من البلاء والظلم مما يزيد في متاعب الناس الاقتصادية ، وقد يتوقف جلب الغلال إلى أسواقه في القاهرة والفسطاط لهذا السبب (١) .

كذلك كان التجار يفتعلون الأزمة الاقتصادية أحياناً ، لا سيما في زمن التضخم حتى يمكنهم تحقيق الربح في ظل القلق الذي كان يساور الناس دائماً حول وفاء النيل إذ أدى تدهور الإهتمام بوسائل الري إلى تكرار حوادث إنقطاع الحسور ، أو تأخر الزراعة ، ثم ما يعقب ذلك من أزمات . وقد كان التجار .. عند ابتداء زيادة النيل كانوا يشرعون في مشتري الغلال وحوزها عندهم .. ثم يعقب ذلك توقف الزيادة فيغلو السعر ١٠٠ ، ومن الطريف أن المعاصرون كانوا يسمون مثل هذه الأزمة المفتعلة «الكذابة» (٢) . على أن أخطر ما قاساه المصريون في ذلك العصر لم يكن ارتفاع الأسعار أو غير ذلك من مظاهر الأزمة الاقتصادية ، وإنما تلك السلسلة الرهيبة من الأوبئة والمجاعات . ومنحاول في الصفحات القليلة التالية أن نعرض لبعض مظاهرها حتى يمكن للقارئ أن يتصور مدى فداحة خطرها .

كانت أول مجاعة يرصدها مؤرخو عصر المماليك هي تلك التي حدثت سنة ٦٦٢ هـ (١٢٢٥ م) نتيجة لقصور النيل عن حد الوفاء ، واختفت الغلال والخبز من الأسواق تقريباً ، واضطر الناس إلى أكل حشائش الحقول وأوراق اللفت والكرنب (٣) . واستمرت الأسعار في تصاعدها حتى جنيبت المحصولات الجديدة ، فأخذت الأسعار في النزول وانتهت الأزمة

(١) انظر على سبيل المثال ابن الصيرفي ، أبناء الهدى ، ص ١٧ ، ص ١٤٤ - ص ١٤٥ ، ص ١٥٣ ، ص ١٩٢ ، ص ١٥٣ ، ص ١٩٢ ، ص ١٩٥ ، ابن أبياس ، بدائع الزهور ، ص ٣٠ - ص ١٢ - ص ١٣ ، ص ٢٢ ، ص ٢٥ ، ص ٤٣ ، ص ٧١ - ص ٧٢ ، ص ١٠٢ ، ص ١٠٥ ، ص ١٠٦ ، ص ١١٣ ، ص ١٤٣ .

(٢) ابن الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٦١ - ص ٢٦٢ .

(٣) المقرئزي ، السلوك ، ج ١ ، ص ٥٠٦ ، العيني ، عقد الجمان ، حواشي سنة ٦٦٢ هـ ، ابن اتغرى بردى ، النجوم ج ٧ ص ٢١٣ . ويذكر التوبري (نهاية الأرب ، ج ٢٨ ، ق ٢٧) أن هذه المجاعة وقعت سنة ٦٦١ هـ .

وفيما بين سنتي ٦٩٤ هـ ، ٦٩٥ هـ (٤ — ١٢٩٥ م) حدثت مجاعة رهيبة عقب هبوط نهر النيل ، وكانت الصورة قائمة للغاية .. فقد كثر الشح ، ووقفت الأحوال واشتد البكاء وعظم الضجيج في الأسواق من شدة الغلاء .. ، ووصل الأمر بالناس إلى أكل القطط والكلاب والحمر والبغال ، حتى أن الكلب السمين صار يباع بخمسة دراهم ، والقط بثلاثة دراهم على ما يذكر ابن أبياس (١) .

وقد عاصر ابن أبيك الدوا داري هذه المجاعة وشاهد بعض أحداثها وسجلها بقوله : .. « كان يقول الإنسان الفقير لبابة لله ، لبابه لله ، ويموت مكانه وعادوا يخرجون إلى الكيمان يامقظون ما يكون مدفوناً بها من حبة قمح أو شعير أو فول أو ما أشبه ذلك ، ولقد نظرت بعيني برا باب البرقية ظاهر القاهرة في الخندق برا السور جماعة كبيرة شبه الوحوش الضارية قد تغيرت عنهم ملامح الإنسانية ، وكل جماعة عندهم قدر ينتظرون الميتات التي تخرج وترمي بكيمان البرقية ، فيأخذونها بالضراب بينهم من قوى على صاحبه فيطبخونها ويأكلونها .. » ثم يحدثنا عن أن الناس صاروا يأكلون القطط والكلاب ، ويذكر أن الناس صاروا يأكلون الأطفال ، ويأكلون بعضهم بعضاً . وعلى الرغم من تحفظنا في قبول مثل هذه الأقوال ، فالواضح أن عامة المصريين كانوا يقاسون الأهوال ويقعون فريسة سهلة للمجاعة حتى إنهم ينتظرون الميتات التي تلقى إليهم من القلعة أو قصور الأمراء الذين لا تنالهم المجاعة بالأذى .

بيد أن المجاعة سرعان ما كانت تجر الوباء وراءها . ففي أثناء هذه المجاعة مات آلاف الناس جوعاً ، وانتشرت جثثهم في كل مكان ، فانتشر الوباء

(١) ابن أبياس ، بدائع الزهور (ط . بولاق) ، ج ١ ، ص ١٢٢ — ص ١٢٤

(٢) ابن أبيك ، كنز الدرر ، ج ٨ ، ص ٢٨٢ .

وصار الناس يتساقطون صرعى الجوع والمرض في الطرقات والحقول وعلى
صفحة النهر والترع . وأخذت الكلاب تنهش جثث الضحايا ، على حين
يطاردها الأحياء لكي يأكلونها . ولم يجد الموتى من الغرباء من يدفنهم ...
لأشغال الأصحاء بدوتاهم والسقماء بأمراضهم ... دخلت القرى من سكانها
للرجة أن القرية التي كان بها مائة شخص لم ينج منها سوى نحو الـ العشرين
على ما تذكره مصادر تلك الفترة . وكان تأثير هذه المجاعة رهيبا بحيث أثرت
على مقابر الدولة كما سنرى (١) .

وقد شهدت الفترة ما بين عام ٦٩٥ هـ (١٢٩٥ م) وعام ٧٤٩ هـ
(١٣٤٨ م) عدة مجاعات وأوبئة كان سببها في غالب الأحوال راجعا إلى
قصور فيضان النيل عن الوفاء ، ولكن تأثيراتها لم تكن مدمرة مثل المجاعة
السابقة (٢) .

وجاءت سنة ٧٤٩ هـ لتشهد ذلك الوباء المروع المروع الذي اجتاحت الأرض
من أقصاها إلى أقصاها ليخرب البناء السكاني في العالم المعروف آنذاك . وقد
كان هذا الوباء المروع مقدمة لتناقص أعداد السكان في الشرق الأدنى وفي
أوروبا على حد سواء (٣) . وقد عرف المسلمون هذا الوباء الشامل باسم

(١) المقرئى ، السلوك لا ج ١ ، ص ٨٠٨ - ص ٨١٥ ، إغاثة الأمة ص ٣٧ - ص ٣٨
النويرى ، نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ق ٨٢ ، تاريخ ابن الوردي ، ج ٢ ص ٢٤١ ، الحيوطى
حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ - ص ٢٩٨

(٢) ابن أبيك المصدر السابق ج ٩ ص ٢٥٨ ، ص ٣٥٩ ، ابن الوردي ، ج ٢ ،
ص ٣٤٩ المقرئى ، السلوك ، ج ١ ص ٨١٥ ، يتبع .

(٣) Ashtor, A social and economic hist., pp. 301, ff. (٢)
وعن تأثير « الموت الأسود » Black Death على حضارة أوروبا المصور الوسطى انظر رواية
الشاعر القصاص الايطالى جيوفانى بوكاشيو Giovanni Boccaccio (١٣ - ١٣٧٥)
التي يعتقد أنه جمعها من أقوال الفارين من هذا الوباء :

the Decameron (translated by J. M. Rigg, George Routledge
and sons, London 1995), pp. 4 - 12.

«الفناء الكبير» ، على حين عرفه الغرب الأوربي باسم «الموت الأسود Black Death» وكان من أعراض هذا الوباء الذي أفاض المؤرخون والرحالة في وصف تأثيراته أن يبصق المصاب دماً ثم يصبح ويموت . وقد بدأ هذا الوباء المروع ينشب أنيابه في مصر في خريف سنة ٧٤٨ هـ (١٣٤٧ م) ثم اشتدت وطأته مع بداية العام التالي . واستمر يمزق في الجسد المصري حوالى عامين . وقد تراوحت أعداد ضحاياه ما بين عشرة آلاف وعشرين ألف نسمة يوميا . وتزايد عدد الموتى بحيث صار الناس يحملونهم على السلام والأبواب والأواح الخشب . وانقطع البعض لتغسيل الموتى ، كما انقطع البعض الآخر للصلاة عليهم . ويبدو أن القبور كانت أقل من أن تستوعب هذه الأعداد الكبيرة ، فلبجأ الناس إلى دفن عدة جثث في الحفرة الواحدة .

وأمتلأت الطرقات والمساجد بجثث الضحايا ، وكان الوباء فتاكاً لدرجة أن الأدوية لم تكن تجدى نفعا ، وذلك «لسرعة الموت» ، وصار الموت مطالع الناس في كل الطرقات «... فلا تجد بيتا الا وفيه صبيحة ، ولا تمر بشارع الا وفي عدة أموات ...» .

وقد شمل هذا الوباء كل شيء ، فقد امتد أثره إلى «... حيطان البحر ، وطيور السماء ، ووحش البر» . كذلك فسدت الزراعات بفعل تواجد الدود فيها ، كما تسممت الأسماك في النهر والترع والبحيرات .

ثم أخذ الوباء يتناقص في سنة ٧٥٠ هـ ، ومالبث أن ارتفع نهائيا (١) ، ولكن آثاره ونتائجه ظلت تفرض نفسها على الحياة المصرية فترة طويلة ، بل إننا لانغالى إذا قلنا إن هذا الوباء كان هو المقدمة الحقيقية للتدهور العام الذي بدأ أشد وضوحا مع مطلع القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى).

(١) المقرئى ، اسلوك ج ٢ ، ص ٢٢١ ، يتبع : العيى ، عقد الجمان ، ج ٢٤ ، حوادث سنة ٧٤٩ هـ وسنة ٧٥٠ هـ ، ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ٢٠٤ ، السيوطى ، حسن المحاضرة ن ج ٢ ، ص ٣٠٣ .

وبعد هذا الوباء المروع تعرضت البلاد لعدة أوبئة نذكر منها الوباء والمجاعة المتقطعة التي عاصرها المؤرخ تقي الدين المقریزی ، والتي استمرت من سنة ٧٩٦ حتى سنة ٨٠٨ هـ . وقد هاله ما شاهده أثناء هذه المجاعة ، ولمس بنفسه أسبابها الحقيقية ، ومن ثم أفرد كتابا لهذا الموضوع هو كتابه المسمى « إغاثة الأمة بكشف الغمة » (١) . وفي هذا الكتاب تعرض مؤرخنا لأهم المجاعات التي ألت بمصر منذ القدم وحتى سنة ٨٠٨ هـ وقد تضمن هذا الكتاب معلومات قيمة وهامة عن أوضاع مصر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ذلك الحين . كما وضع يده على أهم أسباب المجاعات ولخصها في قوله « إذا تأخر جرى النيل بمصر يمتد الغلاء سنين » ، ذلك أن الناس تضطر إلى استهلاك المخزون من الغلال القديمة ، والتي تستخدم جزء منها في زراعة المحاصيل الجديدة عند وفاء النيل ، ويأتي عام جديدة ليجد أن التفاوى قد استهلكت . وهكذا كان تأخر الفيضان سنة يؤدي ، بالتداعي ، إلى سلسلة من سنوات القحط والمجاعة . وهذا ما نتق على المجاعة التي نحن بصدددها ، فقد بدأت بقصور النيل فعلا ثم استمرت عدة سنوات بشكل متقطع . وكان طبيعيا أن يصحبها الوباء الذي يذكر المقریزی وغيره (٢) أنه قضى على أكثر من نصف سكان البلاد . وقد أرجع المقریزی سبب هذه الحال الرهيبة إلى « سوء تدبير الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ... » (٣)

وقد شهدت السنوات المائة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك عدة مجاعات وأوبئة لعل من أشهرها الأوبئة الثلاثة التي رزحت البلاد تحت

(١) نشرة الدكتور محمد مصطفى زيادة والدكتور جمال الدين الشيال ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٠ م .

(٢) المقریزی ، إغاثة الأمة ، ص ٤١ - ص ٤٣ ، السلوك ج ٣ ، ص ٨٢٦ ، ٨٩١ ، ص ١٠٠٣ ، ١١١٩ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٣ ، ص ٥٢ ، العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ق ٤٠ ، ق ١٩٨ .

(٣) المقریزی ، إغاثة الأمة ، ص ٤٣ .

وطأتها في عصر السلطان قايتباي ، وكان آخرها سنة ٨٦٧ هـ (١٤٩١ م). وتذكر مصادر تلك الفترة أن واحداً من هذه الأوبئة الثلاثة قضى على حوالي مائتي ألف شخص ، وهلك فيه ثلث المماليك تقريباً ، بل إن السلطان فقد ابنته وزوجته في يوم واحد على الرغم من مستوى معيشة الحكام الذي لا يمكن مقارنته بمستوى معيشة عامة الناس . وصاحب هذه الأوبئة مجاعة رهيبة أمسكت بنخاق الناس ، على حين انفجر الصراع بين طوائف المماليك ليزيد من المساحة القائمة الكثيفة في الصورة (١) .

والحقيقة أن الأوبئة والمجاعات في ذلك العصر ، لاسيما في شطره الثاني ، كثيرة ومتراصة بحيث لا يمكن أن نتبع كلا منها على حدة ، ولكنها جميعاً تشترك في كونها تحالفت مع ظلم الحاكمين وعيبت العربان واللصوص والمماليك المفسدين لطحن جموع المصريين ، فقد عاشت في مصر آنذاك طائفة كبيرة من سواد العامة الذين لا يكادون يحصلون على قوت يومهم ، أو يجدون ما يستر أجسادهم ، فضلاً عن جماهير الفلاحين الذين كانت حياتهم في عصر سلاطين المماليك تجسداً لمأساة الإنسان حين تتضافر عليه كوارث الطبيعة وظلم الحكام . وكان طبعياً أن تبدو الحياة مستحيلة وكرهية في نظر عامة المصريين بسبب عوامل الإحباط المتحكمة في حياتهم اليومية .

ومهما يكن الأمر ، فإننا ينبغي أن نقدم محاولة إحصائية للمجاعات والأوبئة في كل من عصر البحرية وعصر الجراكسة ، لعل تحليلها ودراستها يمكن أن تساعدنا على زيادة توضيح الصورة :

(١) ابن الصيرفي ، إنباء المحصر ، ص ٤٦ ، ٥٠ - ص ٥٩ ، ص ٦٠ - ص ٦١ ،

ابن إياس بدائع الزهور ، ج ٣ : ص ١٨ ، ٢٧ ، ١٢٥ .

جدول المجاعات والأوبئة زمن المماليك البحرية (١)

السنة وقوع المجاعة أو الوباء	الوصف والملاحظات
٦٦٢ هـ (١٢٢٥ م)	قصر النيل عن حدة الوفاء ، فأرتفعت أسعار الغلال ، وتكالب الناس على الأفران وحوانيت الخبز ، ثم اضطروا لأكل أوراق اللفت والكرنب ، لم يكن هناك ضحايا بسبب تداخل بيمرر وإلزامه للأمراء بإطعام الفقراء ، وحين ظهرت المحصولات الجديدة ارتفع الوباء .
٦٧٢ هـ (١٢٧٣ م)	انتشر في البلاد مرض وبائي ، كان أكثر ضحاياهم النساء والأطفال ويبدو أنه لم يكن ذا تأثير خطير .
٦٩٤-٦٩٥ هـ (٩٤ - ١٢٩٥ م)	مجاعة رهيبة ووباء نتيجة لافيضان الهابط في ذلك الوقت . قضى الوباء على أعداد كبيرة من السكان . وتخلخل البناء السكاني في الريف على وجه الخصوص .
٧٠٩ هـ (١٣٠٩ م)	انتشار مرض وبائي ولكنه لم يتسبب في موت الكثيرين ، كما حدث في السنة نفسها أن قصر النيل عن الوفاء وارتفعت الأسعار .
٧١٦ هـ (١٣١٦ م)	حدث الوباء عقب هبوب ريح سوداء أعقبها مطر . ولكن إنتشاره كان في بلاد الصعيد فقط على ما يبدو .
٧٢٠ هـ (١٣٢٠ م)	انتشر الطاعون ، بيد أن ضحاياهم كانوا من القلة بحيث أغفلت بعض المصادر ذكره .

(١) مصادر معلوماتنا عن هذا الجدول والجدول الآخر موضحة في كتابنا « النيل

الوصف والملاحظات	سنة وقوع المجاعة أو الوباء
انتشار محدود لأحد الأمراض الوبائية وصفته المصادر بأنه « وباء يسير »	٧٣١ هـ (١٣٣٠ م)
في عصر السلطان « الناصر محمد بن قلاوون » توقف النهر عن الزيادة ، وحدثت مجاعة ولكن أمكن التغلب عليها قبل أن تستشري ، فقد أمر السلطان بتوزيع الغلال على الفقراء من الشون السلطة وشون الأمراء .	٧٣٦ هـ (١٣٣٥ م)
حدثت أزمة اقتصادية ، ويبدو أن تأثيرها كان محدوداً .	٧٤٧ هـ (١٣٤٦ م)
والفناء الكبير ، أو الموت الأسود Black death وباء بالقاهرة وبلاد الوجه البحري استمر حتى السنة التالية ومات فيه كثيرون من الأعيان .	٧٤٨ هـ / ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ - ٤٧)
انتشرت بعض الأمراض الوبائية في القاهرة وعامة بلاد الوجه البحري ، ولكن ضحاياها كانت محدودة للغاية .	٧٦١ هـ (١٣٥٩ م)
وباء شديد الوطأة استمر بمحصد الأرواح على مدى أربعة شهور ، وبلغ عدد ضحاياه في القاهرة والنسطاط حوائى مائة نفس يومياً ممن سجالهم ديوان المواريث .	٧٦٤ هـ (١٣٦٢ م)
توقف نهر النيل عن الزيادة في موسم الفيضان ، ومات عدد ضخم من ذوات الأربع ، ثم نشبت المجاعة أظفارها الحادة في الناس ، وأخذ ضحايا الجوع يتساقطون في كل مكان .	٧٦٩ هـ (١٣٦٧ م)
	٧٧٥ هـ (١٣٧٣ م)

الوصف والملاحظات	سنة وقوع المجاعة أو الوباء
نتيجة لما حدث في العام السابق ، انتشرت الأمراض الوبائية الفتاكة وتقدر المصادر عدد الذين سجلتهم الأوراق الرسمية بحوالى مائتين ، وعدد الضحايا المجهولين بحوالى خمسمائة يوميا .	٧٧٦ هـ (١٣٧٤ م)
استمرت المجاعة والوباء ، وأخذ الناس يأكلون القطط والكلاب والميتات . كما تذكر المصادر أن بعض الناس كانوا يبيعون أطفالهم بل يذكر ابن حجر أن بعضهم أكل الأطفال .	٧٧٧ هـ (١٣٧٥ م) ٧٧٨ هـ (١٣٧٦ م)
كانت بقايا المجاعة والوباء مازالت باقية ، ولو أن عدد الضحايا قل كثيرا .	٧٧٩ هـ (١٣٨٧ م)
بدأ الوباء في مدينة الإسكندرية ، ثم أخذ ينتشر تدريجيا حتى عم بلاد الوجه البحري ، والعاصمة . ويذكر المؤرخون أن عدد ضحايا هذا الوباء في مدينة القاهرة قد بلغ حوالى ثلاثمائة نسمة في اليوم الواحد ، عدا الضحايا المجهولين « الطرحاء » الذين كانت جثثهم توجد ملقاة في كل مكان .	٧٨٢ هـ (١٣٨٠ م) ٧٨٣ هـ (١٣٨١ م)

هذه ، بشكل عام ، أهم المجاعات والأوبئة التي شهدتها مصر في عصر المماليك البحرية ، أو في عصر دولة المماليك الأولى ، كما يحلو لبعض الباحثين أن يسميها . والجدير بالذكر أننا قد أغفلنا ذكر الكثير من الأزمات الاقتصادية التي عادة ما كانت حوليات تلك العصر تصنفها بأنها « غلوة خفيفة » ، وذلك لأنها غالبا ما كانت من نتائج الأوبئة والمجاعات أو من المظاهر المصاحبة لها وهو ما سنوضحه فيما بعد .

والتأمل في الجدول السابق يخرج بعدة استنتاجات لعل من أهمها أن
(١١٢ - دراسات في التاريخ)

ذلك العصر ، الذى امتد فى الزمان لأكثر من مائة وثلاثين عاما ، لم يشهد سوى ثلاثة أوبئة كبرى ، كان أحدها هو الوباء الشامل الذى إكتسح أنحاء المعمورة فى أواسط القرن الرابع عشر . والاستنتاج الثانى هو أن معدل حدوث المجاعات والأوبئة فى مصر قد ارتفع بعد هذا الوباء الشامل ، أو « الفناء الكبير » على حد تعبير ذلك العصر . وعلى الرغم من أن مؤرخى تلك الفترة قد أسهبوا فى وصف تفاصيل كل من هذه الأوبئة ، فالواضح أن البناء الاجتماعى فى مصر لم يبدأ فى التخلخل إلا بعد منتصف القرن الرابع عشر ، أى بعد « الفناء الكبير » . وهو التخلخل الذى تبدت مظاهره واضحة وارتفع معدله بسرعة فى عصر الجراكسة على ما يكشف الجدول .

جدول المجاعات والأوبئة زمن المماليك الجراكسة .

الوصف والملاحظات	سنة وقوع المجاعة أو الوباء
حدث غلاء فى القاهرة ، ويبدو أنه كان من بقايا نتائج الوباء الذى حدث فى العامين السابقين .	٧٨٤ هـ (١٣٨٢ م)
حدث غلاء فى العاصمة بسبب المنازعات السياسية والتنافس على العرش .	٧٨٧ هـ (١٣٨٥ م)
انتشر الوباء فى الإسكندرية ، ويبدو أنه لم ينتشر خارجها .	٧٨٨ هـ (١٣٨٦ م)
انتشر فى القاهرة وضواحيها وباء قضى على عدد من السكان ، وقد ظل هذا الطاعون متفشياً فى البلاد حتى سنة ٧٩١ هـ .	٧٩٠ هـ / ٧٩١ هـ (١٣٨٨ / ١٣٨٩ م)
انتشر مرض وبائى قضى على أعداد هائلة من الأبقار حتى كادت أن تختفى من مصر ، ونتج عن ذلك أن ارتفعت أسعار اللحوم ومنتجات الألبان وغيرها من المواد الغذائية .	٧٩٤ هـ (١٣٩١ م)

الوصف و الملاحظات	سنة وقوع المجاعة أو الوباء
بدأ الوباء ينتشر في مدينة الإسكندرية .	٧٩٥ هـ (١٢٩٢ م)
بدأت المجاعة الكبرى الرهيبة التي استمرت حوالى ستة عشر عاما بصورة متقطعة وقد صحبها الطاعون وغيره من الأمراض الوبائية في كثير من مراحلها . ويذكر المقرئ أن هذه المجاعة المخيفة كانت هي فاتحة التدهور الاقتصادي لمصر ، ويؤكد المؤرخ الكبير هذا الرأي في كل مناسبة ، وفي جميع كتبه عن مصر .	٧٩٦ هـ (١٣٩٣ م)
نتيجة المجاعة التي بدأت في العام الماضي ، حدثت أزمة اقتصادية شديدة وصحبها الوباء ليزيد الطين بلة .	٧٩٧ هـ (١٣٩٤ م)
انتشر الوباء واستمر ثلاثة شهور وقضى على عديد من السكان .	٧٩٩ هـ (١٣٩٦ م)
انتشرت أمراض وبائية في القاهرة وبلاد الوجه البحرى .	٨٠٠ هـ (١٣٩٧ م)
حدثت أزمة اقتصادية ، وانخفضت المواد الغذائية وأرتفعت الأسعار وفي هذه السنة أيضا انتشر مرض « السعال والباردة » ولكن المصادر لاتحدثنا عن وقوع ضحايا .	٨٠٢ هـ (١٣٩٩ م)
توقف النيل عن الزيادة في موسم الفيضان ، فارتفعت الأسعار وانخفض الحيز من العاصمة ثلاثة أيام .	٨٠٤ هـ (١٤٠٢ م)
اشدت الأمة التي لاحت بوابرها في	٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م)

سنة وقوع المجاعة أو الوباء	الوصف والملاحظات
٨٠٧ هـ (١٤٠٤ م)	العام السابق، ثم انتشر مرض وبائي بين الفقراء من الناس وقضى على عدد كبير منهم، وتبع ذلك اشتداد الأزمة الاقتصادية.
٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م)	استمر الوباء يفتك بالعامه، ثم مد مخالفه إلى غيرهم، وزادت حدة الأزمة الاقتصادية.
٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م)	وقع طاعون شامل في بلاد الصعيد، ويبدو أن أثره كان من العنف بحيث «شمل الحراب غالب بلاد الصعيد».
٨١٠ هـ (١٤٠٧ م)	يذكر السيوطي أن الطاعون انتشر في البلاد.
٨١٢ هـ (١٤٠٩ م)	بدأ الوباء ينتشر في البلاد المصرية.
٨١٣ هـ (١٤١٠ م)	زادت حدة انتشار الطاعون وقضى على عدد كبير من الناس في العاصمة وغيرها.
٨١٦ هـ (١٤١٣ م)	يذكر ابن حجر والسيوطي أن الطاعون انتشر بمصر وقضى على كثيرين.
٨١٨ هـ (١٤١٥ م)	انتشرت الأمراض الوبائية، كما أمسكت الأزمة الاقتصادية بخناق البلاد، وجاءت الفتن والاضطرابات السياسية لتزيد من وطأة الموقف.
٨١٩ هـ (١٤١٦ م)	استمرت الأمراض الوبائية الانتشار حتى شملت كل أنحاء البلاد. وصحب ذلك ارتفاع شديد في الأسعار واختفاء بعض السلع.

سنة وقوع المجاعة أو الوباء	الوصف والملاحظات
٨٢٠ هـ (١٠١٧ م)	امتد الوباء إلى المناطق الغربية بمصر ، فانتشر في مدينة الاسكندرية ومدينة دمياط .
٨٢٢ هـ (١٠١٩ م)	انتشر الطاعون في أنحاء البلاد . ويبدو أن انتشاره قد بدأ في القاهرة ، ثم امتد شرقا وغربا إلى إقليمى الشرقية والغربية .
٨٢٣ هـ (١٩٢٠ م)	استمر الطاعون يفتك بالناس ووصل تأثيره إلى الإسكندرية .
٨٢٨ هـ (١٠٢٤ م)	انتشر الوباء في مدينة دمياط ، وتسبب في القضاء على عدد كبير من الأطفال والرقيق .
٨٣١ هـ (١٠٢٧ م)	بدأ الوباء ينتشر في بلاد الصعيد الأعلى ، حيث قضى على كثيرين من سكان هذه المناطق
٨٣٣ هـ (١٣٢٩ م)	انتشر الوباء ليشمل أغلب مناطق الوجه البحرى فضلا عن القاهرة وقضى على طوائف بأكملها من الأجانب المقيمين بمصر آنذاك ، والنثر للانتباه أن هذا الوباء قد انتشر في شتاء تلك السنة ، عن الرغم من أن الربيع والصيف كانا دائما يشهدان انتشار الأوبئة . وقد قضى هذا الوباء المروع على أسماك الأنهار والبحيرات والتامسح وعلى الذئاب والظباء في الصحراء المصرية . ضحايا هذا الوباء أكثر من مائة ألف إنسان فها لأقل التقديرات كما ! ويذكر ابن الصبرقي .
٨٠١ هـ (١٠٢٧ م)	شهدت تلك السنة انتشار الوباء ، وتوقفت

سنة وقوع المجاع أو الوباء	الوصف والملاحظات
	أحوالهم ، وتزايد ظلم الحكام عليهم . وقد قضى الوباء على عدد كبير من السكان ؛ ثم امتد ليطول بمنجلة الرهيب الأغنام واللوالب بأسرها ، فضلا عن القطط والكلاب والدجاج والنحل .
٨٨٤٧ / ٨٨٤٨ هـ (١٤٤٣ / ١٤٤٤ م)	بدأ الوباء ينتشر منذ أواخر سنة ٨٠٧ هجرية ، وكان أكثر ضحاياها من الأطفال والرقيق . واستمر هذا الوباء قائماً حتى سنة ٨٠٨ هـ ثم ارتفع عن البلاد .
٨٨٥٢ هـ (١٤٤٨ م)	ظهر الطاعون في مصر :
٨٨٥٣ هـ (١٤٤٩ م)	حدثت بالبلاد أزمة اقتصادية عنيفة نتيجة لعدم وفاء النيل ، ثم موت كثير من الأبقار لعدم توفر العلف ، فارتفعت الأسعار وتكالب الناس على الأفران وحوانيت الغلال .
٨٨٥٤ / ٨٨٥٥ هـ (١٤٥٠ - ١٤٥١ م)	ظلت الأزمة قائمة وتفاقمت الأمور ، ولكن يبدو أن الأمور لم تصل إلى حد المجاعة وسقوط الضحايا .
٨٨٧٤ هـ (١٤٥٩ م)	انتشر الطاعون بالقاهرة والفسطاط ، ثم أخذ ينتشر في سائر أنحاء البلاد ، ومات فيه عدد ضخم من السكان على ما يذكر المؤرخ ابن تغرى بردى ،
٨٨٧٣ هـ (١٤٦٧ م)	بدأ الوباء في الإسكندرية ثم تطرق إلى إقليم البحيرة ، ومنه إلى جميع أنحاء البلاد ، وكان ضحايا في غالبيتهم من الأطفال والمعالين والعبيد والحواري والغرباء . وقد صحبه غلاء

الوصف والملاحظات	سنة وقوع المجاعة أو الوباء
<p>شديد في الأسعار وفيه ماتت إينة السلطان قايتباي وحفيده . والحدير بالذكر أن هذا هو الوباء الأول من ثلاثة أوبئة كبرى شهدها عصر ذلك السلطان .</p>	
<p>الوباء الثاني في عصر السلطان الأشرف قايتباي ، توفيت فيه أنحت السلطان وحوالي ألفين من ثماليكه ، فضلاً عن الأعداد الكبيرة من المصريين . وبدأ يخف مع موسم الحماسين .</p>	٨٨١ هـ (١٤٧٥ م)
<p>فشيت في الناس أمراض حادة ومات بذلك جماعة ، ولكن يبدو أن تأثير هذه الأمراض الوبائية كان محدوداً .</p>	٨٨٨ هـ (١١٨٣ م)
<p>حلت بالبلاذجاجة من جراء قصور النيل زمن الفيضان ، وكان عدد الموتى كبيراً في كل يوم لعدم استطاعتهم الحصول على ما يدفعون به غائلة الجوع .</p>	٨٩٢ هـ (١١٨٦ م)
<p>انتشر الوباء في مصر وأهلك عدداً كبيراً من السكان قدرهم المؤرخ ابن اياس بحوالى مائتى ألف إنسان .</p>	٨٩٧ هـ (١٤٩١ م)
<p>قصر النيل عن حد الوفاء ، ولم ترو أغلب الأراضي الزراعية وكانت النتيجة أن ارتفعت الأسعار واختفى القمح والخبز وغير ذلك من مظاهر الغلاء .</p>	٨٩٩ هـ (١٤٩٣ م)
<p>ظهر الطاعون في سنة ٩٠٢ هجرية . ثم</p>	٩٠٣ هـ (١٤٩٦ م)

سنة وقوع المجاعة أو الوباء	الوصف والملاحظات
	بدأت وطأته تثقل على البلاد في العالم التالى .
٩٠٤ هـ (١٤٩٨ م)	عاد الطاعون مرة أخرى ، ولكنه كان أخف وطأة .
٩٠٩ هـ / ٩١٠ هـ (١٥٠٢ / ١٥٠٣ م)	بدأ الطاعون خفيفاً في سنة ٩٠٩ هجرية ، ثم اختفى لمدة ثمانية شهور تقريباً ليعود في سنة ٩١٠ هـ بصورة أشد وأعنف مما كان عليه . .
٩١٢ هـ (١٥٠٦ م)	ظهر الطاعون في بلاد الصعيد .
٩١٨ هـ (١٥١٢ م)	ظهر الوباء في مدينة الإسكندرية ورشيد وبعض مناطق الساحل الغربى ، ولكنه لم يدخل إلى القاهرة والقسطاط .
٩١٩ هـ (١٥١٣ م)	وصل الوباء في انتشاره إلى العاصمة حيث بدأ يقضى على العبيد والحوارى ، ومع حلول الخمسين اشتدت وطأته ، ثم أخذ يفتك بالناس عموماً .

لا شك أن المقارنة السريعة بين الجدولين تعطينا انطباعاً لا يخطئه الباحث
عن مدى الفرق في منحنى التدهور في كل من عصر البحرية ، وعصر الجراكسة ،
فإنه - فضلاً عن الفارق الكمي الكبير المتمثل في عدد الأوبئة والمجاعات -
يتضح أن الذبول السكانى قد بات واضحاً بشكل حاسم . كما أن ما يلفت
النظر في الجدول الثانى أن مدة استمرار الأزمة قد طالت بشكل واضح ،
بحيث كان يمكن للمجاعة أو الوباء ، أو كليهما ، أن تستمر على مدى

ثلاث أو أربع سنوات : ومن الطبيعي أن يكون هناك سبب ، أو أسباب ، تفسر هذه الظاهرة ، وإذا كنا قد تعرضنا لبعض هذه الأسباب من قبل ، فإن تحليلنا لموقف الدولة من هذه الأزمات من ناحية ، واستعراضنا لنتائج وآثار الأوبئة والمجاعات من ناحية ثانية ، يمكن أن يصل بنا إلى تصور واضح للظاهرة التي ارتبطت الأسباب والنتائج فيها ببعضهما بشكل مباشر .

أما عن موقف الدولة أثناء هذه الأزمات ، فالحقيقة الواضحة فيه أنه اختلف في عصر الدولة الأولى عنه في عصر الدولة الثانية بشكل عام ، بيد أن الموقف كان متشابهاً من حيث كونه إفراساً للعلاقات بين الحكام والمحكومين في ظل النظام الإقطاعي العسكري الذي ارتكزت عليه دولة المماليك ، ومن حيث كونه تعبيراً - جزئياً - عن الواجهة الدينية التي حرص المماليك على التخفي وراءها طوال ذلك العصر .

ففي عصر السلطان الظاهر بيبرس حدثت مجاعة سنة ٦٦٢ هـ ، وقبل أن تتفاقم الأزمة ، أمر السلطان بإحصاء المحتاجين والفقراء ، والتزم باطعام عدد منهم ، كما ألزم الأمراء وكبار رجال الدولة والأعيان والتجار والأثرياء - كل حسب قدرته - بأن يطعم عدداً آخر بشرط أن يستمر الفقير في تناول نصيبه اليومي من الطعام على مدى ثلاثة شهور ، وتم تنفيذ ذلك بالفعل حتى أمكن اجتياز الأزمة (١). وقد تكرر الأمر نفسه أثناء المجاعة التي أملت بالبلاد في عهد السلطان العادل كتبغا فيما بين سنتي ٦٩٤ هـ و ٦٩٥ هـ . فقد أمر السلطان بعد أن اشتدت وطأة المجاعة ، بجمع الفقراء والمحتاجين ، وألزم الأمراء والأعيان والتجار بأن يطعم كل منهم عدداً معيناً من الجياع . فكان البعض يطعمونهم لحم البقر في المرقعة ومعه الخبز ، على حين كان البعض الآخر يفرق عليهم الكعك ، ويعطيهم البعض للرقاق . . . فخفف ما كان بالناس

(١) التويري ، نهاية الأرض ، ج ٢٨ ، ق ٢٧ ، البقي ، عقد الجمان ، حوادث

سنة ٦٦٢ هـ ، القرينى للوك ، ج ١ ، ص ٧٠٦ ، ٥٠٧ .

من الفقر ٠٠ هـ (١)، كذلك حدث سنة ٧٦٦ قام الأمير منجك نائب السلطان بتوزيع الفقراء على الدواوين، وعلى التجار والأثرياء لكي يقوموا باطعامهم، ونودي في العاصمة بالألا يمارس الجوع الشحاذة ٠٠. وأي حرفوش شحاذ يصلب ٠٠ هـ (٢). وتكرر الشيء نفسه أثناء أزمة سنة ٨٠٨ هـ (٣). ولعلها كانت المرة الوحيدة التي يحدث فيها مثل هذا التصرف في عصر الجراكسة.

كذلك كان الخبز يوزع على المتعبدين، أو الفقراء على حد تعبير العصر، في الجوامع وعلى الصوفية في الزوايا والخانات والربط. وغالبا ما كان هذا الخبز الذي يوزع أثناء الأزمات يخرج من الشئون السلطانية (٤).

وينبغي أن نلاحظ أن هذا التصرف من قبل سلاطين المماليك كان يصدر عن تصور ديني يجعل منه إحساناً وصدقة للتخفيف من حدة الأزمة على عامة الناس، ولم يكن يصدر عن موقف تلزم فيه الدولة برعاية الناس وتقديم الخدمات العامة لهم، إذ أن مثل هذه المفاهيم كانت غائبة عن مجال العلاقة بين سلاطين المماليك ورعاياهم. بل إن هذا التصرف الأخلاقي الطابع تلاشى في عصر الجراكسة وحل محله موقف مناقض تماماً، فقد كان السلاطين وكبار الأمراء يحتكرون الغلال في شونهم، ويشترونها حين يكون سعرها منخفضاً ويخزنونها حتى وقت الأزمة فيبيعونها بسعر يحقق لهم مكسباً كبيراً (٥) وهو ما يمكن تفسيره في ضوء التدهور الشامل لكافة مناحي الحياة المصرية آنذاك.

(١) المقرئى، إغاثة الأمة، ص ٣٥.

(٢) المقرئى، السلوك، ج ٣، ص ٢٣٠؛ العيني، عقد الجمان، ج ٢٤، ق ١٨٣؛ ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٢٢٩ (بولاق).

(٣) ابن تغرى نردى، النجوم، ج ١٣، ص ٥٢، يتبع.

(٤) المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢١٣ - ص ٢١٤؛ ابن إياس، المصدر السابق، ج ١،

ص ٣٠٦.

(٥) ابن الصيرفى، إنباء المضر، ص ١٦٢، قرعة النقوش، ج ٣، ص ١٤٨،

ص ١٨٠ - ص ١٨١، ٢٣٩؛ ابن إياس، الزهور، ج ٣، ص ٤١ - ص ٤٣.

وثمة تصرف آخر كانت الدولة تلجأ إليه لمعالجة الأزمة ، فكثيراً ما كان يحدث في عصر الدولة الأولى أن يأمر السلطان باخراج الغلال من الشون السلطانية ، ويتم توزيع القمح على الطحانين لكي يقوموا بطحنها لأصحاب الأفران والمخابز حسب طاقة كل منها ، وذلك بقصد تخفيف وقع الأزمة على الناس (١) . كذلك كان السلطان يأمر ، أحياناً ، بأن يتم بيع الغلال المستخرجة من الشون السلطانية للضعفاء والأرامل ، كما كان يتم ، في بعض الأحيان ، تحديد الحد الأقصى للكمية المسموح لكل فرد بشرائها حتى لا يلجأ الناس إلى التخزين .. ويقع الحجر على من يخزن . ، ففي سنة ٨٧٣٦هـ ، على سبيل المثال ، أمر السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن يفتح الأمراء شونهم ويبيعوا الغلال للناس بأسعار يحددها السلطان (٢) . وفي بعض الأوقات كان السلطان يتصدى بنفسه لحل مشكلة اختفاء القمح ، ويتابع الأزمة حتى يمكن التغلب عليها باستيراد القمح من الخارج (٣) .

كذلك كان الحجازون والطحانون يتعرضون للعقوبات البدنية بشتى ضروبها في حالة تسببهم في الأزمة . فمن المعروف أن المحتسب كان يتولى مراقبة الأسعار ، ومراقبة عمليات البيع والشراء ، ومحين يمتنع أصحاب المطاحن والمخابز عن البيع يعاقبهم بأشنع ضروب العقاب ، ويوجه إليهم إنذاراً بفتح حوانيتهم .. وأن يبيعوا بسعر الله ... ، ويهددهم بنهب محلاتهم . وتحفل مصادر الفترة الأولى من عصر سلاطين المماليك بالكثير من الأمثلة الدالة على مدى فعالية الدور . الذي كان المحتسب ومعاونوه يلعبونه في هذا المجال (٤) ،

(١) المقرئى إغاثة الأمة ، ص ٣٣ .

(٢) المصدر نفسه : ص ٤٠ ، السلوك ، ج ١ ، ص ٧٠٥ ، العيى ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ق ٤١٤ .

(٣) العيى ، المصدر السابق ، الجزء والصفحة .

(٤) تاريخ ابن الفرات ، ج ٢ ، ص ٣٨٧ ، ٤٢٤ - ص ٤٣٥ ، المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٩٦ - ص ٣٩٧ .

بيد أن وظيفة المحتسب تعرضت للتدهور الذى أصاب كافة وجوه الحياة (١) .
ومن ثم قلت فعالية دور هذا الموظف الهام فى حياة المصريين اليومية :

وكان تسعير الغلال إحدى الوسائل التى تلجأ إليها الدولة أثناء المجاعات والأزمات الاقتصادية ، ولكن التسعير ، كإجراء إقتصادى ، كان يلقي بعض المعارضة من الفقهاء أحياناً ، كما كان يأتى بعكس المرجو منه ، إذ تتفاقم الأمور وتختفى الخبز وتشتد بالناس المجاعة فتضطر الدولة إلى إلغاء التسعير (٢) . وقد تدفع الأزمة ببعض الموظفين إلى الاستعفاء (الاستقالة) من مناصبهم لعجزهم عن القيام بأعباء عملهم بصفتهم مسئولين عن مراقبة الأسواق والأسعار ، ففي حوث سنة ٨١٨ هـ ، مثلاً ، وحين اشتدت المجاعة واختفت الغلال وماتت المواد الغذائية ، اضطر المحتسب أن يستعفى من الحسبة ، وتولاها رجل آخر لم يلبث أن تركها بعد أيام قلائل بسبب تزايد الأسعار وقلة الخبز واشتداد تزام الناس على الأفران (٣) .

وفى بعض الأحيان كان السلطان ، أو نائبه ، هو الذى يعزل المحتسب أو الوالى إذا ما نسب إليه سوء التصرف الذى يؤدى إلى حدوث الأزمة . وكثيراً ما كان المحتسب يلزم بيته ولا يخرج خوفاً على نفسه من غضب الناس فى الشوارع لأنهم ينسبون إليه ما وصلت إليه الحال باعتباره المسئول عن مراقبة حركة البيع والشراء (٤) . وكثيراً ما كان الناس يهاجمون السلطان بجراح الكلام إذا ما مر موكبه بالقاهرة فى حالة وقوع الأزمة ، فقد ذكر بن إياس أنه حدث فى سنة ٨٧٢ هـ أن ارتفعت أسعار الغلال ... فاستكعب

(١) أنظر فى دراستنا عن الأسواق فى هذا الكتاب .

(٢) التويرد ، نهاية الأرب ، ج ٢٨ ، ق ٢٧٧ المقرئى ، السلوك ج ١ ، ص ٧٠٦
إغاثة الأمة ، ص ٣٣ ، المعنى ، عقد الجمان ، حوادث ، ٦٦١ هـ ، ابن تفرى بردى ،
النجوم ، ج ٧ ، ص ٢١٤ .

(٣) المعنى ، عقد الجمان ، ج ٢٥ ، ق ٤١٣ - ٤١٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٢٥ ، ق ٤١٥ : تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٤٢٥ .

الناس بالسلطان ، وصار إذا شق القاهرة يسمعون الكلام المنكى ... (١) ،

ويبدو قلة إهتمام السلاطين بأمر الناس ومحاولة التخفيف عنهم واضحاً في عصر الحراكية من خلال ما تمدنا به مصادر تلك الفترة من معلومات نسوق منها ، على سبيل المثال ، ما حدث سنة ٨٣٩ هـ حتى وقف العامة للسلطان الأشرف برسباي ، وشكوا من عدم وجود الخبز ... فلم يعأبهم ، ولا التفت إليهم ... (٢) . كما حدث في سنة ٨٨٥ هـ أن وقف العامة في طريق الموكب السلطاني يشكون من أن الخبز لا يوجد في الدكاكين من بعد العصر (٣) .

كذلك كان بعض سلاطين المماليك يتظاهرون بالعدل خوفاً على أرواحهم أثناء إنتشار الأوبئة ، فيعلنون عن إلغاء الكثير من الضرائب « المغارم والمظالم والكلف » . وبمجرد أن يزول الخطر ويقل الخوف تعود الضرائب الفادحة لتعرض على الناس « كما كانت وزيادة » (٤) ، ففي سنة ٩١٩ هـ اشتدت وطأة الوباء على البلاد ، « وكانت السلطان موهوماً على نفسه » ، فأبطل عدداً كبيراً من الضرائب والمكوس .

ومن الطريف أن بعض السلاطين كان يبالي في إظهار الرحمة والعدل خوفاً من شر الوباء المستشري ، فيمنع سجن أحد حتى ولو كان مذنباً ، ففي سنة ٧٨٤ هـ أمر السلطان الظاهر برقوق ألا يحبس أحد بسبب ديونه ، وأطلق سراح المسجونين (٥) كذلك حدث في سنة ٨٤١ هـ أن أمر السلطان برسباي بإغلاق السجون والإفراج عن فيها من المساجين ، ... وصار

(١) ابن أياس : بدائع الزهور (طبعة د . محمد مصطفى) ، ج ٢ ، ص ١١ .

(٢) ابن الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٢٢٨ .

(٣) ابن أياس ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٦٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٧٧ ، ص ٣٠٤ .

(٥) ابن حجر ؛ إنباء الغمر ، ج ١ ؛ ص ١٨١ (مخطوط) .

من له عند أحد حق لا يصل إليه ، وانتشر السراق في البلاد ... (١) ،
كما حدث في سنة ٩٠٩ هـ أن أمر السلطان الغوري بمنع الفقهاء من الجلوس
للحكم في القضايا وأمر أيضاً أن لا يشتكى أحد أحداً إلا من الشرع
الشريف (٢) .

وفي ذلك العصر لم يكن الناس يملكون إزاء كوارث الطبيعة ونوازلها
سوى الاستسلام والتضرع إلى الله لكي يرفع عنهم الأوباء . ولم تعرف تلك
الفترة ما نعرفه اليوم من إجراءات وقائية وعلاجية ، مثل عزل المصابين ،
والحجر الصحي ، وإغلاق المناطق الموبوءة وغير ذلك من وسائل العصر
الحديث لمقاومة الأوبئة . فلاغرو إن كانت أساليب الدولة في معالجة هذه
الكوارث متمشية مع روح العصر بما تتسم به من قدرية وارتجالية ، وبما
فيها من مفاهيم غيبية . والحدير بالذكر أن هذه الأساليب لم تكن تختلف
كثيراً عن أساليب حكام أوروبا في تلك الفترة المتأخرة من العصور الوسطى ،
بيد أن الطب والعلاج في الشرق كانا أكثر تقدماً وازدهارا منها في الغرب
الأوربي آنذاك .

وفي غالب الأحوال ، كان الناس يفسرون هذه الكوارث تفسيراً دينياً
وأخلاقياً خالصاً ، فيرجعون أسبابها إلى غضب الله من جراء فساد الأخلاق
وانتشار الفسق والفجور ، وسيادة الظلم . وهنا يلجأ الناس - حكاماً ومحكومين -
إلى الدين يتسربلون بردائه ، ويكثر اقبالهم على العبادة ، وتقوم الحملات التي
يرأسها الوالي أو غيره لمهاجمة أوكار الفساد . وما أن تنقضي الأزمة وتنقشع
الغمة حتى تعود الأمور إلى سيرتها الأولى .

وخير مثال على ذلك هو ما كان الحكام يدعون الناس إليه في أوقات الأزمة
من الخروج إلى صلاة الاستسقاء . إذ يأمر السلطان بخروج المحتسب ومعاونيه

(١) ابن الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٤٠٠ .

(٢) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٧٦ - ص ٧٧ .

لإعلام أبناء الرعية بأنه قد تقرر إقامة صلاة الاستسقاء في يوم كذا ويحدد لهم مكانها . وفي بعض الأحيان كانت الدعوة توجه إلى الناس بالصيام بضعة أيام تقربا إلى الله حتى يجري لهم مياه الفيضان . ثم يخرج الناس في موكب حاشده ومعهم القضاة والأمراء والعلماء والفقهاء ومشايخ الخوافق والصرفية وصبيان المكاتب وعامة الناس ، وبينهم اليهود والنصارى بكتبهم المقدسة ، وربما يخرج السلطان بنفسه معهم ٠٠٠ وفي الصحراء القريبة من القاهرة يبدأ الوعظ والصلاة ، ثم ترتفع الأصوات بالدعاء والاستغاثة والتصرع إلى الله سبحانه وتعالى ، ويستمر المشهد عدة ساعات ، وقد يتكرر خروج الناس لصلاة الاستسقاء أكثر من مرة . (١)

ولم يكن الناس في كل الأحيان يخرجون إلى الصحراء لأداء هذه الصلاة بل إنهم كثيرا ما كانوا يجتمعون بأحد المساجد الكبيرة ، مثل مسجد عمرو بن العاص أو الجامع الأزهر ، يتوسلون إلى الله ويستهلون ويتضرعون ، ويستمرون في قراءة القرآن ، ربما لعدة أيام ، أملًا في أن يرفع الله الغمة عنهم . (٢)

ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المقام ما ذكره ابن الصيرفي من أنه حدث سنة ٨٢٣هـ أن أمر السلطان قايتباي بجمع أربعين شريفا ، كل شريف اسمه محمد ، وأعطاهم من ماله خمسة آلاف درهم وأجلسهم بالجامع الأزهر ، فرعوا ما ينس من القرآن بعد صلاة الجمعة وظلوا يدعون الله حتى حانت صلاة العصر فصعدوا ليوذنوا ، جميعا ، على سطح المسجد ، ثم عادوا ليصلوا بالناس ، وقد تصرف قايتباي هذا التصرف بمشورة بعض العجم الذين قالوا

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ٣ ، ص ٢١٨ - ص ٢١٩ ، ابن تفرى بردى ، النجوم (كاليفورنيا) ، ج ٦ ، ص ٢٠٦ - ٢٠٨ ، ص ٤٩٤ - ٢٩٥ ؛ ابن الصيرفى تزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٨٤ وقد علق على خروج الناس للاستسقاء سنة ٨٢٣ بقوله : « هذا والحكام والظلمة على ما هم فيه . وقال الشاعر :

لأنه عن خلق وتأتى مثله . عار عليك إذا فعلت قبيح .

(٢) المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١١٣ - ١١١٤ ؛ ابن تفرى بردى ،

المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ٢٠٤ .

إن ذلك يرفع الوباء عن البلاد . (١)

وكثيرا ما كان توقف النيل عن الزيادة ، أو انتشار الوباء ، وما ينتج عن ذلك من اضطراب وفوضى ، يفسر في ضوء فساد أخلاقيات الناس وانشغالهم بأمور اللهو والفساد . (٢) فيقوم ممثلو الدولة بشن الحملات التفتيشية ومهاجمة أوكار الفساد واماكن الفجور ، ومستودعات الحشيش والخمور . والأمثلة على ذلك كثيرة ومتواترة في مصادر تلك الفترة ، منها ما حدث سنة ٨٤١ هـ حين ظهر الوباء في مصر ، وتخوف السلطان برسباي من أن يصاب ، فعقد مجلسا بالقلعة حضره بعض الفقهاء وسألهم إن كان الله يعاقب الناس بالطاعون بسبب ما يقترفونه من الذنوب ، فأجابه البعض بأن الزنا إذا تفشى بين الناس ظهر فيهم الطاعون ، وإن النساء في مصر يمشين في الطرقات ليلا ونهارا بزينةهن . وأشار آخر بأن الواجب يقتضي منع النساء من المشي في الأسواق . ونازعه ثالث في ذلك وطالب بمنع المتبرجات فقط . ولكن السلطان أمر بمنع النساء من الخروج مطلقا ظنا من السلطان أن يمنعهم يرتفع الطاعون . . . (٣) . ومن الطريف أن السلطان برسباي قد أصيب في هذا الوباء بحيث اختلطت قواه العقلية ، وكان يعيش في غيبوبة طوال الوقت . (٤) ولعل هذه المناقشة دليل جيد على المفاهيم التي كانت سائدة في تلك العصور والتي في ضوءها كانت تعالج الأمور أثناء هذه الأزمات . ومثل هذه المجالس كانت تعقد دائما للتشاور فيما يجب اتخاذه إزاء الكارثة . بل إن المناقشات كانت تدور أحيانا حول جواز التضرع والدعاء والتوبة إلى الله سبحانه وتعالى حتى يرفع المجاعة أو الوباء عن البلاد والعباد . (٥)

(١) ابن الصيرفي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ابن تغري بردي ، النجوم ، ص ٧٥٨ - ٧٦٠ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ،

ج ٢ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٣) ابن تغري بردي ، النجوم ، ج ٦ (كاليفورنيا) : ص ٢٧٠ ، ابن الصيرفي ،

نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ٤٠٤ - ٤٠٥ .

(٤) ابن الصيرفي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٢٥ .

(٥) ابن حجر ، أنباء الغمر ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

وكانت مثل هذه التصرفات العاجزة سمة بارزة ونغمة مشتركة في مواقف الدولة ورجالها الذين يتمسحون برداء الدين إبان الأزمات . وكانت مثل هذه الأزمات تفرز دائماً الحملات التفتيشية التي تهاجم أماكن اللهو والفساد ومعاينة من يؤمها بأشنع صنوف العقاب . ففي سنة ٨٧٨٩ هـ ، لم يبلغ نهر النيل حد الوفاء ، وأعقب ذلك الاضطراب والفوضى ، فبادر نائب السلطنة (الأمير سيف الدين سودون) بمهاجمة المتزهين على شاطئ النهر ، وقبض على جماعة منهم ووبخهم ، ثم هاجم أماكن بيع الخمر واستولى على حوالي ألف جرة خمر كسرها تحت أسوار القلعة . وبعدها بعدة أيام هاجم أحد مستودعات الحشيش واستولى على كميات كبيرة ضبطها هناك وأتلفها بالتراب تحت أسوار القلعة أيضاً (١) كذلك حدث في سنة ٨٣٢ هـ . أن هاجم حاجب الحجاب مواضع الفساد ، فأراق الخمر وأحرق الحشيش ، كما هاجم أماكن تجمع النساء . (٢) وفي سنة ٨٤١ هـ . هوجمت بيوت اليهود والنصارى لأراقة ما فيها من الخمر ، وقد علق ابن الصيرفي على هذا بقوله : . . . والعجب أنهم في كل سنة عندما يعرفون أن عصر الخمر يساعدونهم بأن يدفعوا لهم العسل ويأخذوا منهم الثمن . فانظر إلى هذه الأمور المتناقضة (٣) كما حدث في سنة ٩١٠ هـ أن أصدر السلطان قنصوه الغوري أوامره بمهاجمة بيوت الأقباط وكسر مالههم من جرار الخمر : وحرق أماكن الحشيش والبوزة (٤) .

يبد أننا ينبغي أن نلاحظ الصفة الغالبة على مثل هذه الإجراءات أنها كانت مؤقتة ومرهونة بظروف الأزمة ، فإذا ما زال الخطر وارتفع الوباء ، أو خفت حدة المجاعة ، وهبطت الأسعار عادت الأمور سيرتها الأولى .

(١) تاريخ ابن الفرات ، ج ٩ ، ص ٩ .

(٢) ابن الصيرفي ، نزهة النفوس ، ج ٣ ، ص ١٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٠٦ .

(٤) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٧٦ - ٧٧ .

ومن الأمور ذات الدلالة في موقف الدولة أن السلاطين والأمراء ومن يلحق بهم من كبار موظفي الدولة والفقهاء كانوا يفرون إلى مناطق نظيفة من الوباء تاركين عامة الناس لمصيرهم التعس في مواجهة الجوع والموت . وعلى الرغم من أن مصادر ذلك العصر كانت تركز على وصف مظاهر الوباء أو المجاعة في العاصمة ، بحكم تواجد المؤرخين بها ، فإننا نستطيع أن نقرر أن المظاهر كانت تفرض نفسها على الحياة خارج العاصمة ، بل إن ما أوردته المصادر من إشارات قليلة عن تأثير المجاعات والأوبئة في الريف يؤكد أن الصورة هناك كانت أشد إظلاماً وكآبة .

على أية حال ، كانت سرياقوس هي المكان الذي يفر إليه السلاطين بمواشيهم هرباً من الطاعون في أغلب الأحوال (١) ، كما كان الأعيان من المتعممين وأرباب الوظائف يرسلون أولادهم إلى الأماكن غير الموبوءة حين تنزل بالبلاد كارثة من هذا النوع ، مثال ذلك ما حدث سنة ٩١٩ هـ ، إذ أرسل قاضى القضاة الحنفية ، آنذاك ، أولاده إلى ناحية جبل الطور وحذا حذوه جماعة من أمراء المماليك والأعيان ، فأرسلوا أبناءهم أيضاً إلى الطور « ... خوفاً عليهم من الطعن ... » (٢)

ومن المهم ، ونحن بصدد موقف الدولة أثناء الأزمات ، أن نشير إلى أن السلاطين والأمراء لم يحاولوا التخلي عن بعض امتيازاتهم أو مظاهر العز والرفاهية التي عاشوا في ظلها على الرغم من تساقط العديد من الضحايا ، بل إن منهم من كان يحرص على تنمية ثروته باستغلال ظروف الأزمة . ففي سنة ٨٣٣ هـ ، وعلى الرغم من ثقل وطأة الوباء ، طلب الاستادار تجار السكر في القسطة والقاهرة لي طرح عليهم السكر الذي كان السلطان يحتكر إنتاجه ، فقروا . وأغلقوا حوانيتهم « ... وصار السكر لا يوجد والمرضى محتاجون

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٧٠ ؛ ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ص ٢٤ ؛ العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٤ ، ق ١١٨ .

(٢) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٩٦ - ص ٢٩٩ .

إليه ، ، ولم يجلدوا ما يعللونهم به... (١) . كما كان السلاطين يحرصون على مظاهر البذخ دون النظر إلى ما تعانيه البلاد من ضيق وعسر ، فيقيمون المنشآت التي ينفقون عليها الكثير من الأموال حرصاً على الظهور بمظهر التدين (٢) . أو يخرجون للزفة في أنحاء البلاد حيث تقام الاحتفالات الهائلة وتمد الموائد الحافلة . وكان بعض سلاطين المماليك يشتهر بكثرة رحلاته التي ترهق ميزانية البلاد ، فضلاً عن المتاعب التي تسببها هذه الزيارات لسكان الأقاليم التي يزورها الموكب السلطاني (٣) .

ومن الأمور اللافتة للنظر أن الكثيرين من أمراء المماليك كانوا يخلفون ، عند موتهم ، تركات هائلة من النقد والخيول والثياب والسلاح والبضائع والغلال والمماليك والضيايع وغير ذلك . ففي وفيات سنة ٨٣٩ هـ يذكر ابن الصيرفي أن أحد الأمراء قدرت تركته بمبلغ مئاة ألف دينار ، والآخر بما يساوي مائتي ألف (٤) . وإذا ما تذكرنا مدى التدهور الذي كانت تعانيه البلاد في ذلك الحين أدركنا مدى صحة الفرض الذي ذهبنا إليه في السطور السابقة . وهو أمر يمكن تفسيره في ضوء الحقيقة القائلة بأن العلاقات بين السلطان والرعية كانت علاقات أفرزها النظام الإقطاعي العسكري الذي فرض نفسه على البلاد بقوة السلاح وبفضل قيامه بالدفاع عنها ضد عدوان الصليبيين، والمغول . وبمرور الوقت فقد النظام قدرته على حماية البلاد في الخارج ومع ذلك يظل يفرض نفسه عليها في الداخل : فلا غرو ، إذن ، أن يحرص الحكام على جمع الثروات وزيادتها في ظل ظروف البؤس المحيطة بالمحكومين .

(١) ابن الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٨٥ . وأنظر دراستنا عن الأسواق لشرح نظام طرح البضائع .^١

(٢) ابن إياس ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧ - ص ٨ ، ص ٤٣ - ٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ٥٣ - ٥٥ . حيث يتحدث عن رحلات الأشرف

قايتباي .

(٤) ابن الصيرفي ، نزعة النفوس ، ج ٣ ، ص ٣٥٨ - ٣٥٩ .

: أما النتائج والآثار التي ترتبت على هذه السلسلة المتوالية الحلقات من الأوبئة ، فكانت فادحة في كافة جوانب الحياة المصرية آنذاك .

فمن الناحية الاجتماعية تجلت هذه التأثيرات السلبية في ذلك التدهور الواضح والمطرد في أعداد السكان . وثمة من الدلائل ما يساعدنا على الوقوف على مدى تقلص السكاني الذي عانت منه البلاد نتيجة للأوبئة والمجاعات التي ألمت بها . فقد ذكر المؤرخ تقي الدين المقرئ في خططه أن كثيراً من أسواق العاصمة التي عاصرها عامرة بالبضائع ، وشاهدها تموج بالحركة والنشاط، قد خربت بعد العقد الأول من القرن التاسع الهجري (١٥ م) ، كما ذكر اثنين وخمسين سوقاً قد خربت في غرب القاهرة فقط ومن هذه الأسواق ما كانت حوانيته تصل إلى ستين حانوتاً ، ثم يعلق على ذلك بقوله : « ... وهذه من جملة ظاهر القاهرة الغربي فكيف ببقية الجهات الثلاث مع القاهرة ومصر ؟ » (١) . ولا شك أن الأسواق الداخلية ترتبط ، في رواجها أو كسادها ، بالتجمعات السكانية ، ولعل هذه النسبة الكبيرة من الأسواق التي خربت ، فضلاً عن الأسواق التي تقلصت مساحة وحركة ، تعطينا انطباعاً عن مدى التدهور السكاني الذي أتت به تلك المجاعات والأوبئة في العاصمة .

أما الريف ، فقد تقلصت أعداد القرى نتيجة لموت أعداد كبيرة من الفلاحين من ناحية ، وهروب كثيرين غيرهم إلى المدن بحثاً عن الطعام من ناحية ثانية ، فضلاً عن الفرار من الزراعة وظلم الحكام من جهة ثالثة (٢) .

وتذكر المصادر العديد من الأمثلة الدالة على ذلك . كما تقدم لنا الأعداد التقريبية لعدد الضحايا في كل وباء ألم بالبلاد . وعلى الرغم من رائحة المبالغة التي تفوح من بعض التقديرات ، فإنها تكشف عن أن

(١) المقرئ ، المخطط ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

(٢) المقرئ ، إغاة الأمة ، ص ٣٣ - ٣٥ ؛ ابن الصيرفي ، نزعة النفوس ،

التناقص في أعداد السكان كان مستمراً بصورة مطردة . ففي سنة ٦٩٤ هـ على سبيل المثال ، تناقص عدد السكان ، وتزل عدد الفلاحين بصفة خاصة إلى درك رهيب من القلة مما سبب استمرار الاضطراب الاقتصادي في مصر فترة غير يسيرة . فقد قلرت المصادر المعاصرة عدد ضحايا الوباء الذي حدث في تلك السنة واستمر إلى السنة التالية بسبعة عشر ألفاً وخمسمائة في أواخر سنة ٦٩٤ هـ غير الفقراء والغرباء الذين ذكرت لمصادر نفسها أنهم أضعاف هذا العدد ، ونتج عن هذه المجاعة الرهيبة والوباء الذي صحبها أن القرية التي كان بها مائة شخص لم يبق بها سوى عشرين تقريباً ، كما تخلخل البناء السكاني في المدن أيضاً (١) .

أما « الفناء الكبير » الذي بدأ ينشب مخالفه في البلاد منذ خريف سنة ١٣٤٧ م ، فقد قضى على أعداد كبيرة من السكان بحيث لم يستطع الأحياء دفنهم أو تغسيلهم . وفي الريف لم تجد الأرض من يزرعها ، كما لم تجد المحصولات من يضمها نظراً لكثرة الموتى بين الفلاحين . وتوقفت أعمال الصيد ، إذ كان الصيادون يخرجون بمراكبهم للصيد فيموت بعضهم في أثناء الرحلة ويموت الباقيون بعد العودة .

كما قضى هذا الوباء المروع على كثيرين من المماليك الذين نزلت منهم ثكنات القلعة ، وتذكر مصادر تلك الفترة أن « الفناء الكبير » قضى على ثلثي جمهرة السكان (٢) .

وفي الوباء الذي حدث سنة ٨٣٣ هـ قتل عدد الضحايا بمائة ألف إنسان

(١) المقرئزي ، إغاثة الأمة ، ص ٢٧ - ٢٨ ، السلوك ، ج ١ ص ٨٠٨ - ٨١٥ ،
التويري ، نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ق ٨٢ ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ -
٢٩٨ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ١٣٤ .

(٢) العيني ، عقد الجمان ، ج ٢٤ ، حوادث سنة ٧٤٩ هـ ؛ ابن تغري بردي ،
النجوم ، ج ١٠ ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

على الأقل (١) . وقضى هذا الوباء على طائفة كاملة من التكرور السودان .
عدهم حوالى ثلاثة آلاف ، كما قضى على عدد كبير من المماليك
السلطانية . وذكر ابن الصيرفى أن النعوش فى النهار كانت كثيرة جداً ...
فترأها فى الشوارع كأنها قطارات جمال لكثرتها متواصلة بعضها فى أثر
بعض ... (٢) .

كذلك قضت الأوبئة الثلاثة التى تعرضت لها البلاد فى أثناء حكم
السلطان الأشرف قايتباى على أعداد كبيرة من السكان قدرهم المورخون
بحوالى مائى ألف شخص ، كما قضت هذه الأوبئة على ما يقرب من
ثلث المماليك (٣) .

وفى بعض تلك الأوبئة كان الضحايا من الأطفال والرقيق والغرباء
بصفة خاصة ؛ وفى تصورنا أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن هذه الفئات
هى أقل الناس قدرة على مقاومة الأمراض . فالأطفال ، بطبيعة الحال ،
لاستطيع أجسامهم الغضة مقاومة العدوى ، ولا سيما أن ذلك العصر لم
يعرف التطعيم ، أو غيره من وسائل الوقاية . أما العبيد والخدم ومن
على شاكلتهم من الغرباء المعدمين فكانوا غير قادرين أيضاً على مقاومة
الأمراض الوبائية بسبب سوء التغذية والإرهاك الذى كان يتمكن من
أجسادهم الضعيفة نتيجة لما يقومون به من أعمال شاقة تفرضها عليهم
طبيعة وضعيتهم الاجتماعية .

ويمكن أن نلاحظ أن الأوبئة والمجاعات التى كانت تبدأ بالقضاء

(١) العيى ، المصدر السابق ، ج ٢٥ ، ق ٦٣٠ ؛ ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ٦
(كاليفورنيا) ، ص ٦٦٢ ؛ السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٣٠٩ ؛ ابن
الصيرفى ، فزعة النفوس ، ج ١ ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٢) ابن الصيرفى ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) ابن الصيرفى ، إنباء المصر ، ص ١٢ ، ص ٥٥ - ٥٩ ؛ ابن إياس ، بدائع
الزهور ، ج ٣ ، ص ١٢٢ ، ص ١٢٥ .

على أعداد كبيرة من الأطفال والرقيق والغرباء أخذت تشكل ظاهرة في الحياة المصرية منذ مطلع القرن الخامس عشر الميلادي تقريباً . فقد تكررت هذه الظاهرة المؤلمة في سنوات ٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م) ، ٨٠٧ هـ (١٤٠٤ م) ، ٨٢٨ هـ (١٤٢٤ م) ، ٨٣٣ هـ (١٤٢٩ م) ، ٨٤١ هـ (١٤٣٧ م) ، ٨٧٣ هـ (١٤٦٨ م) ، ٩١٩ هـ (١٥١٣ م) .

وإذا ما تأملنا كيفية ارتفاع أسعار المواد الغذائية في تلك الآونة بشكل مطرد في ذلك الحين ، أدركنا أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة ، واختفاء بعضها أحياناً من جهة ثانية ، جعل من الصعب على عامة الناس آنذاك أن يجدوا كفايتهم من الغذاء . وهو ما يعنى بالضرورة أن فرصة الرقيق والغرباء والمعدمين في الحصول على كفايتهم الغذائية كانت أقل كثيراً ، ومن ثم كانت هذه الفئات هي الفريسة السهلة للأوبئة والمجاعات التي تفتك بالكثيرين منهم ، ثم لا تلبث أن تنال من بقية الناس . ولعل المثال الذي يقدمه الجدول التالي يكشف كيفية ارتفاع الأسعار باستمرار

السنة	القمح سعر الأردب بالدرهم	الشعير بالأردب	الفول بالأردب	الحب بالرطل	أنواع اللحوم بالرطل
٨٢٦ هـ	٦٠-٩٠ درهماً	٦٠-٦٥ درهماً	٧٠-٧٥ درهماً	٨ درهماً	٥-٨ دراهم
٨٢٧ هـ	٢٢٠	١٠٠	١٠٠	١ ¼	٦-٨
٨٢٨ هـ	٣٠٠	٢٨٠	٣٠٠	١ ¾	-
٨٣٢ هـ	٣٠٠-٥٠٠	١٣٠-٣٠٠	٣٠٠	-	٤-٦
٨٣٩ هـ	٣٦٠	٢٠٠	٢٠٠	درهمان	٥-٨

وعلى أية حال ، فإن الأوبئة قد استطاعت أن توقف النمو السكاني الذي شهدته البلاد في بداية ذلك العصر ، ثم تسببت في التناقص المستمر في أعداد السكان حتى وصلت أعدادهم إلى الثلث تقريباً حسب تقديرات حوليات ذلك العصر .

بيد أن التدهور السكاني لم يكن هو الأثر السلبي الوحيد للمجاعات

على الصعيد الاجتماعى ، إذ تخلخل البناء الاجتماعى بشكل حاد نتيجة لهبوط المستوى الاقتصادى لكثير من الشرائح الإجتماعية ، كما اتخذت حركة المجتمع إتجاها هابطا بشكل واضح :

وكان من الطبيعى أن يتخلخل بنيان المجتمع فى أعقاب هذه الأوبئة والمجاعات ، فقد كانت أعداد الذين لا يملكون تزايد عقب كل من هذه الأزمات ، إذ يضطر الناس إلى بيع ما يملكون لشراء ما يحتاجون به ، ومن ثم يدخلون فى عداد المعدمين (١) . ومع توالى الأزمات تكثر أعداد أولئك المعدمين ، وتقل بالتالى قوة البناء الاجتماعى إذ تزيد القاعدة المعدمة إتساعا ، على حين تضيق دائرة الأثرياء الذين تقل درجة ثرائهم أيضاً . ومن الآثار الخطيرة على البناء الاجتماعى ما ذكرته المصادر من أن البعض كانوا يضطرون إلى بيع أبنائهم أثناء هذه الأزمات (٢) : وهو ما يعنى أن يزيد عدد الرقيق على حساب عدد الأحرار . صحيح أن مثل هذا الأمر لم يشكل ظاهرة بحيث ترك تأثيراً ملموساً على المجتمع ككل ، بيد أنها مؤشر هام على مدى التدهور الذى عانى منه المجتمع المصرى بسبب هذه الكوارث المتوالية .

ومن دلائل تخلخل البناء الاجتماعى أيضاً تلك الأعداد المتزايدة من أبناء الريف الذين كانوا يتوافدون إلى العاصمة لكى ينضموا إلى جمهرة المعدمين والشحازين الذين كثرت أعدادهم فى العاصمة بشكل لفت نظر زوارها من الأجانب فى ذلك الوقت (٣) . ويبدو أن الوافدين كانوا يشكلون عبئاً على البلاد حتى تضطر السلطات أحياناً إلى الأمر برحيل الغرباء

(١) ابن تفرى بردى ، النجوم ، ج ٧ ، ص ٢١٨-٢١٩ ؛ ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٢) ابن حجر : إنباء الغمر ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

(٣) سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ٢٧ - ٤٠ .

عن القاهرة : والحدير بالذكر أن بعض هؤلاء الغرباء كانوا من أبناء بلاد الشام الذين فروا من بلادهم لسبب أو لآخر (١) . ومن الطريف أن بعض الناس كانوا يدعون الحاجة والفقر حتى ينالوا حظهم من الصدقات التي توزع أحياناً زمن المجاعات ، فقد ذكر ابن تغرى بردى في أثناء الغلاء الذي حدث سنة ٨٥٥ هـ مانصه : « ... تمفقر خلأثق كثيرة ممن ليس لهم مروءة » (٢) .

كذلك كانت الأوبئة تقضى على الكثيرين بحيث يتخلف عنهم أملاك لا نجد من يرثها . فمن نتائج « الفناء الكبير » ، على سبيل المثال ، ما ذكره المقرئى في خططه من أنه « ... كان يوجد بالحارة الواحدة ما يزيد على عشرين داراً خالية لا يعرف أربابها ... » (٣) . كذلك كانت الأملاك تنتقل بسرعة غربية بين خمسة أو ستة أشخاص في اليوم الواحد نتيجة لسرعة الموت . وحدث في هذا الوباء أن أمستولى كثيرون من العامة على إقطاعات أجناد الحلقة (٤) كما حدث في وباء سنة ٨٣٣ هـ أن انتقل إقطاع أحد أجناد الحلقة بين تسعة أشخاص في مدى أيام قليلة (٥) .

وثمة عبارة تجسد مدى تخلخل البنيان الاجتماعى في مصر آنذاك ، ذكرها ابن الصيرفى تعليقا على حوادث سنة ٨٧٥ هـ ، وتقول كلماتها « أما الناس فصاروا ثلاثة أثلاث : الغنى افتقر ، والتمكسب مايفى بنفقته ، والفقير فبعد أن كان يسأل في الرغيف صار يطلب لقمة أولبابة » (٦) .

ومن الطبيعى أن يكون لهذه الأوبئة المتوالية أثرها على أخلاقيات الناس ،

(١) ابن الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٩٧ - ١٠١ .

(٢) ابن تغرى بردى ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢١٩ .

(٣) المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٣٢١ .

(٤) ابن تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٠ ، ص ٧٠٥ - ٢٠٩ .

(٥) ابن الصيرفى ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ١٨٩ .

(٦) ابن الصيرفى ، إنباء المصر ، ص ١٨٨ .

وعلى شكل حياتهم اليومية . فقد كانت الأزمة تدفع بالكثيرين إلى الحرص على ما لديهم من الأطعمة ، وتشح النفوس ، إذ كان الأمراء والأعيان والأثرياء لا يستقبلون أحداً في وقت تناول الطعام (١) .

وفي الشوارع يتصارع عامة الناس في سبيل الحصول على القوت ، فيتزاحمون على الأفران وحوانيت بيع الخبز والدقيق ، وربما يقتتلون في سبيل الحصول على شيء من هذا أو ذاك . وهنا تتوقف كافة مظاهر حياتهم اليومية ، وتركذ الأسواق ، ويتوجه بعضهم إلى الأفران من منتصف الليل ، على حين يتوجه البعض الآخر إلى ساحل النيل عند بولاق في محاولة للحصول على بعض القمح ... فمنهم من يجد بعض شيء ومنهم من يرجع خائباً ... وفي أثناء التزاحم على الأفران كان الناس ينهبون الخبز جهراً ، بل إن الجوع كان يدفع بالبعض إلى اختطاف العجين إذا أرسله أصحابه إلى الفرن ، وهو ما جعل البعض يرسلون العجين إلى الفرن في حراسة عدد من الأفراد المسلحين بالعصى «لحمايته من النهابة» ، ولكن الجوع كان يدفع ببعض الناس إلى إلقاء أنفسهم على الخبز أو العجين دون أن يبالي الواحد منهم بما يتال رأسه وبدنه من الضرب ... لشدة ما نزل به من الجوع وفي مثل هذه الأحوال كان المحتسب أو الوالي يضطر لتعيين الحراسات على أبواب الأفران وحوانيت الخبز ومعهم العصي الغليظة لدفع الجياع إذا ما حاولوا نهب الخبز (٢) .

ومن المنطقي أن العامة هم الذين كانوا يقومون بمثل هذه الهجمات ، ولا سيما ذلك القسم الذي عرفته مصار ذلك العصر باسم «سواد العامة» . أما «بياض العامة» ، أو «مسائير الناس» ، فلم يكن بهم حاجة لمثل هذه التصرفات لأن حاجتهم إلى الطعام في مثل هذه المرحلة المبكرة من المجاعة كانت تقل كثيراً عن حاجة المعدمين .

(١) المقرئى ، السلوك ، ج ١ ، ص ٧٢٨ .

(٢) ابن حجر ، إنباء الفمر ، ج ٢ ، ق ٨٥ ، العيني ، عقد الحمان ، ج ٢ ، ق ١١٦ .

أما المراكب التي كانت تصل إلى ميناء القاهرة النهرى على ساحل بولاق، فكانت تربط بالمرسى بعيداً عن الشاطئ خوفاً من النهب، ويتوجه من يريد الشراء إلى هذه المراكب في القوارب الصغيرة، وربما تقع الحوادث ويسقط الضحايا أثناء تصارع الناس وتزاحمهم لشراء القمح (١).

ويبدو أن كرة الأوبئة والمجاعات التي تعرضت لها البلاد في تلك الفترة قد جعلت الناس يعتادون عليها ويتوقعون حدوثها في كل حين، بل ويتقبلون الأمر الواقع ببساطة مذهلة، فقد ذكر المقرئى وابن الصيرفى في حوادث سنة ٨٣٣ هـ أن الناس في العاصمة كانوا يتوقعون الوباء «...» حتى إن الصغار في المكاتب يتكلمون بذلك، ويودعون بعضهم بعضاً (٢). وهو ما يكشف عن أن الحياة قد باتت كريهة وملينة بعوامل الإحباط بحيث لم يعد الناس يتوقعون من غدهم سوى ما يكرهون: ومن ثم كان طبيعياً أن يتعاملوا مع هذا الواقع المرير بقدر من اللامبالاة والاستسلام للميت. بيد أن طبيعة الإنسان المصرى الذى يسخر على الدوام من متاعبه، عبرت عن نفسها في بعض ألوان الأدب الشعبى التى بقيت لنا من ذلك العصر، فقد كتب أحد الشعراء عندما تأخر الفيضان في إحدى السنين:

إن عجل النيروز قبل الوفا عجل للعالم صفح القفا
فقد كفى من دمهم ماجرى وما جرى من نيلهم ما كفى (٣)

وإذ زادت مياه النهر بحيث أغرقت الحقول في إحدى السنين، بحيث عذرت زراعتها وتفشى الخوف والقلق بين الناس وباتوا يتوقعون المجاعة، أخذ الشاعر مخاطب النيل كأنه إنسان يفهمه، فيقول:

(١) المقرئى، إغاثة الأمة، ص ٣٣ - ص ٣٥، ص ٢٩؛ العيى، عقد الجمان، ج ٢٥، ق ٤١٤؛ ابن حجر، إنباء الغمر، ج ٣، ق ٩٢.

(٢) المقرئى، السلوك، ج ٤، ص ٨٢٢؛ ابن الصيرفى، فزعة النفوس، ج ٢، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) السيوطى، كوكب الروضة، ق ٣٦.

أبحر النيل لا تشره ولا تأت بما نكره
 فقد وفيت بالحسنى ولكن زدت فى كره
 ولا تترك قفا الحجاز يوما يأكل الدرّه
 كم من خازن للقمح أمس يظهر العُثره
 ألم تعلم بأنك إن نزلت تركته عِرة
 فشهر دمه حتى تراه فى الورى نهر
 وصر عن مصر فى خير فقد طولت فى العِشره (١)

وحينما عز وجود الحبز فى الأزمة التى ألمت بالبلاد فى سنة ٨٥٣ هـ
 رثاه أحد الشعراء بهذه الأبيات :

قسما بلوح الحبز عند خروجه	من فرنه وله الغداة نوار
ورغائف تروقك وهى فى	سحب الثفال كأنها أقمار
من كل مصقول السوالف أحم	الحدين للشونيز فيه عذار
كأنفضة البيضاء لكن يغتدى	ذهبا إذا قويت عليه الناء
تلقى عليه فى الخوان جلاله	لا تستطيع تحده الأبصار
فكان باطنه بكفك درهم	وكان ظاهر لونه دينار
ما كان أجهلنا بواجب حقه	لو لم تبيته لنا الأسعار
إن دام هذا السعر فأعلم أنه	لا حبة تبقى ولا معيار (٢)

ومن الأشعار التى قيلت أثناء أحداث «الفناء الكبير» ، الذى قضى على
 أعداد كبيرة من المصريين وكان بداية للتخلخل الذى بدأ يهز أركان البنيان
 الاجتماعى منذ ذلك الحين فصاعدا ، مقاله أحد شعراء العصر فى سخاية
 مريرة :

يا طالباً للموت قم واغتم هذا أوان الموت ماقا

(١) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ من ٢٥٩ .

(٢) ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ٢٢ . (بولاق) .

قد رخص الموت على أهله ومات من لاعمرة مانا (١) ويضيق بنا المقام عن محاولة تتبع الأشعار التي من هذا النوع ، بيد أن النماذج التي أوردناها في السطور السابقة يمكن أن تكشف عن كيفية معايشة المصريين لواقعهم على الرغم من مرارة هذا الواقع .

ومن ناحية أخرى ، فإن الأوبئة والأزمات المتوالية في الشطر الأخير من عصر المماليك أضفت مسحة من الكآبة على الحياة اليومية لحماهير المصريين فاخفت مظاهر كثيرة من مظاهر البهجة والسرور والإهتمام التي كانت تصاحب احتفالاتهم وأعيادهم بحيث توافقت مظاهر هذه الأعياد والاحتفالات إلى أدنى حدودها . (٢)

أما النتائج والآثار الاقتصادية لهذه الأوبئة والمجاعات ، فيمكن أن نلمس أهم مظاهرها في حقيقة تدهور الإنتاج الزراعي ، وما كان ينتج عن ذلك بالضرورة من ارتفاع الأسعار بشكل مطرد ، فضلا عن اختفاء الكثير من السلع والضرورة في كثير من الأحيان . وهنا ينبغي أن ننبه إلى أن الأسباب كانت أيضا نتائج لأسباب وعوامل أخرى ، مما يجعل الأسباب والنتائج تتشابك في بعضها البعض بحيث يتعذر الفصل بينهما . إلا أن التدهور الاقتصادي بات واضحا تمام الوضوح في قصور الإنتاج الزراعي عن الوفاء بحاجة البلاد من ناحية ، وفي كثرة اختفاء الحبز والقمح بشكل كاد أن يكون سنويا من ناحية أخرى . كما تجلى هذا التدهور الاقتصادي في انخفاض الإنتاج الصناعي بشكل ملحوظ ، وتقلص النشاط التجاري الداخلي وانكمشت الأسواق تبعا لذلك ، فضلا عن إنهيار النظام النقدي واختفاء الذهب والفضة تقريبا في السنوات الأخيرة من العصر ، وسيطرة العملات الأجنبية على السوق المحلية : (٣)

(١) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ١٩١ ، يتبع .

(٢) أنظر ما سبق في دراستنا للأعياد والاحتفالات .

(٣) تتحدث مصادر عصر المماليك كثيرا عن أوامر السلاطين بمنع تداول العملات الأجنبية سواء الذهبية منها أو الفضية . (أنظر على سبيل المثال ، ابن الصيرفي ، نزهة =

ومن نافلة القول أن نكرر ماسبق أن ذكرناه في الدراسات السابقة عن مظاهر التدهور الاقتصادي ، ولكننا نكتفى بالإشارة بأن هذا التدهور كان من أسباب الأزمات الاقتصادية والمجاعات المتوالية بقدر ما كان من نتائجها . والحقيقة أن التداخل بين العوامل والنتائج واستمرارها بشكل حلزوني في متابعة كل منها للآخرى يجعل من الصعب أن نحدد مدى تأثير السبب في النتيجة التي لا تلبث أن تصبح من الأسباب المؤدية إلى مزيد من التدهور . وإذا كنا قد عرضنا لبعض النتائج والآثار التي نجمت عن الأوبئة والمجاعات على الصعيد الاجتماعي ، فإنه ينبغي أن نشير إلى أن التدهور السكاني والاختلال الاجتماعي كان أيضا من أسباب المزيد من التدهور الاقتصادي ، وتضاؤل الإنتاج الزراعي والصناعي .

وفيما يتعلق بتدهور الإنتاج الزراعي ، فإن ذلك يمكن تفسيره في ضوء الحقيقة القائلة بأن إهمال وسائل الري ، من جسور وترع وغيرها ، وارتفاع الأراضي الزراعية عن منسوب مياه النهر بدرجة كبيرة (بفعل التراكم المستمر لطمي النيل مع إهمال شبكة الري) جعل المساحة التي تروى من مياه الفيضان تقل تدريجيا . ومن الحدير بالذكر أن معظم الأرض الزراعية آنذاك كانت تعتمد على نظام ري الحياض الذي يعتمد بدوره على مياه الفيضان وتزرع الأرض بمحصول واحد في العام . (٢) ومن ناحية أخرى ، فإن توزيع إقطاعات الأمراء في أنحاء مختلفة من البلاد ، ثم تغييرها المستمر مع تغير وظائف الأمراء جعلهم يحرصون على أن يجنوا منها أكبر قدر ممكن من الأرباح ، دون أن يبذلوا جهداً يذكر لتحسين إنتاجيتها أو رعايتها ، وهو ما أدى في النهاية إلى

النفوس ج ٣ ، ص ٢٤ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ٢٠ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ ، ص ١٢١) كذلك كن التلاعب بأسعار العملة يخلق المزيد من المتاعب ويهدد الأزمة الاقتصادية (ابن الصيرفي ، إنباء الحصر ، ص ١٤٣ ، نزهة النفوس ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٩ ، ص ٢٩٠ ، ج ٣ ، ص ٢١٥ - ٢١٧ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٣ ، ص ١٢١) . ولزيد من المعلومات أنظر دراستنا عن الأسواق . (٢) قاسم عبده قاسم ، النيل والمجتمع المصري ، ص ١٨ يتبع .

الكثير من جوادث انقطاع الجسور، وعطش الأراضي وبوار مساحات كبيرة منها .

أما الصناعة ، فقد تسببت سياسة سلاطين المماليك الضريبية الظالمة ، وطرح البضائع على الصناع ، ثم احتكار السلاطين لبعض السلع ، في القضاء على الرواج الذي كانت تتمتع به بعض الصناعات ؛ وتدهور أعداد أصحاب الحرف والصناعات . كما أن التدهور الاقتصادي العام قد اضطر الناس إلى الاكتفاء على الضروريات ، مما أدى بالتالي إلى ضمور وذبول كثير من الصناعات التي ترتبط بالرواج الاقتصادي والرفاهية التي يحيا المجتمع في ظلها .

وتتفاعل هذه العوامل جميعاً لتخلق مزيداً من الأزمات التي تساهم بدورها في المزيد من التدهور وترتبك أمور السياسة الداخلية ويتخبط الحكم ويحاولون الحصول على الأموال من شتى الطرق وبكل الوسائل ، فيلجأون إلى الاحتكار في الداخل وفي الخارج ، ويزيدون من وطأة الضرائب « المظالم » على الرعية ، ويصادرون أموال كبار الموظفين ، ويستولون على أموال الأوقاف . بيد أن ذلك لا يكفي لسد مطالب المماليك الذين بات اعتمادهم على ما يأخذونه من أموال من السلطان كبيراً بعد أن صارت الأرض الزراعية غير قادرة على سد مطالبهم . ويسبب ذلك كثيراً من الفتن والاضطرابات ، ويفقد السلاطين سيطرتهم على مقاليد الأمور حتى حتى تصبح السلطنة عبثاً يهرب الجميع من تبعاته .

وهكذا تنهار دولة سلاطين المماليك من الداخل حتى إذا ما دهمها جيوش آل عثمان الأتراك تسقط بعد معركتين قاصلتين في مرج دابق والريدانية وبعض المناوشات ضد شراذم المماليك بقيادة طومانباي الذي يحاول ، عبثاً ، أن يقيم جسداً مات قبل أن يسقط بزمان .

تم بعون الله وحده

قائمة المصادر والمراجع

- ١ - س . ك : مجموعة وثائق دير سانت كاترين ، نسخة على ميكروفيلم بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .
- ٢ - ب . ١ : مجموعة وثائق بطريركية الأقباط الأرثوذكس ، نسخة على ميكروفيلم بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية
- ٣ - ابن أبيك اللوادار (أبو بكر بن عبد الله بن أبيك اللوادري) :

- الدرّة الزكية في أخبار الدولة التركية

- (وهو الجزء الثامن من حوليته « كنز الدرر وجامع الغرر » ، تحقيق أولرخ هارلمان ، القاهرة ١٩٧١)

- الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر

- (وهو الجزء التاسع من « كنز الدرر » ، نشر هانس روبرت روبر ، القاهرة ١٩٦٠)

- ٤ - ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفى المصرى ت ٩٣٠ هـ) :

- بدائع الزهور في وقائع الدهور :

- (طبعة بولاق ١٣١١ هـ ، ج ٣ - ج ٥ تحقيق د . محمد مصطفى ، جمعية المستشرقين الألمانية ، القاهرة ١٩٦٠ - ١٩٦٣ م) :

- نشق الأزهار في روض المعطار

- (مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ٤٣٩ جغرافيا) :

- نشق الأزهار في عجائب الأقطار

- (نشرة لانجلي L. Langlé ، باريس ١٨٠٧) .
(١٣٢ - دراسات في التاريخ)

- نزهة الأعمى في الغرائب والحكم
(مخطوط مصور بجامعة القاهرة ، ١٩٦٣) .
- ٤ — ابن أبي الفضائل (المفضل بن أبي الفضائل) .
— النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العمير
(نشره بلوشيه E. Blouchet. ضمن مجموعة .
(patrologia orientalis,Tams.xII, xIv, xXII, paris 1919).
- ٦ — ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي ت ٧٢٩ هـ) :
— معالم القرية في أحكام الحسبة
(نشره ليفي R. Levey ، كمبردج ١٩٣٧ م) .
- ٧ — ابن بسام (محمد بن أحمد بن بسام المحتسب) :
— نهاية الرتبة في طلب الحسبة
(نشره حسام الدين السمرائي ، بغداد ١٩٦٨) .
- ٨ — ابن بطوطة (عبد الله بن محمد بن ابراهيم اللواتي ثم الطنجي :
— تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار
(طبعة باريس ١٨٨٠ م ، وطبعة دار التراث ، بيروت
١٩٦٨) .
- ٩ — ابن تغري بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردى
الأتابكي ت ٨٧٤ هـ) :
— النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة
(طبعة دار الكتب في ١٦ جزءاً ، وطبعة كاليفورنيا تحقيق
بوبر W. Papper) له
— منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور
(٤ أجزاء نشره وليم بوبر ، كاليفورنيا ١٩٣٠) .
- ١ — ابن تيمية (تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني
، ت ٨٢٨ هـ) :

- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح
(أربعة أجزاء في مجلدين ، القاهرة ١٣٢٣ هـ) :
- ١١ — ابن حجر (الحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ) :
— أنباء الغمر بأبناء العمر
(مخطوط في جزئين بدلو الكتب المصرية ، رقم ٢٤٧٦ تاريخ
وج ١ — ج ٣ تحقيق الدكتور حسن حبشي ، المجلس الأعلى
لرعاية الشؤون الإسلامية ، القاهرة ٦٩ — ١٩٧٢ م) :
- ١٢ — ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد العبوري القاسبي ت ٧٣٧ هـ) :
— المدخل إلى الشرع الشريف
(٤ أجزاء ، القاهرة ١٣٤٨ هـ) .
- ١٣ — ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون ت ٨٠٨ هـ) :
— المقدمة
— (المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٣٢١ هـ) .
- ١٤ — ابن دقماق (صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدير العملائي
ت ٨٠٩ هـ)
— الانتصار لواسطة عقد الأمصار
(الجزء ٤ ، ٥ ، نشرهما فولر ، بولاق ١٣١٤ هـ)
- ١٥ — ابن زين (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن زين القاضي ، القرن
التاسع الهجري) :
— شروط النصاري
(مخطوط بدار الكتب ، رقم ١٢٠٩ تيمور)
- ١٦ — ابن طلحة (أبو سالم محمد بن طلحة القرشي الوزير ت ٦٥٢ هـ) :
— العقد القريد للملك السعيد
(القاهرة ١٣٠٦ هـ)
- ١٧ — ابن ظهيرة (غير معروف بالتحديد)

- الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة
(محقق ونشر مصطفى السقا وكامل المهندس ، القاهرة ١٩٦٩)
- ١٨ – ابن شاهين الظاهري (غرس الدين بن خليل بن شاهين الظاهري
ت ٨٨٢٧)
- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك .
(باريس ١٨٩٤ م) : ١
- ١٩ – ابن عبد الظاهر (محي الدين بن عبد الظاهر ت ٦٩٢ هـ) :
– تشریف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور
(تحقيق ونشر د . مراد كامل ، القاهرة ١٩٦١)
- ٢٠ – ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ت ٨٨٠٧ هـ) :
– تاريخ الدول والملوك
(ج ٧ – ج ٩ ، نشره د . قسطنطين زريق ونجلاء
عز الدين ، بيروت ١٩٤٢) .
- ٢١ – ابن فضل الله العمري (شهاب الدين ابن فضل الله العمري
ت ٧٤٩ هـ) :
– التعريف بالمصطلح الشريف
(القاهرة ١٣١٢ هـ)
- ٢٢ – ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
– ٧٥١ هـ) :
– أحكام أهل الذمة
(نشره د . صبحي الصالح ، دمشق ١٩٦١) .
- ٢٣ – ابن النقاش (أبو إمامة محمد بن علي ت ٧٧٣ هـ) :
– المنمة في استعمال أهل الذمة
(مخطوط بدار الكتب ، رقم ٣٩٥٢ تاريخ) :

- ٢٤ - ابن الوردي (زين الدين عمر ت ٧٥٠ هـ)
 - تنمة المختصر في أخبار البشر
 (القاهرة ١٢٨٥ هـ)
- ٢٥ - البلاغري (أحمد بن جهجها بن جابر) :
 - فتوح البلدان
 (نشرة M. J. Goeje ، لندن ١٨٦٦) .
- ٢٦ - بنيامين التطيلي (الرحالة الربى بنيامين بن يونه التطيلي الأندلسي) :
 - رحلة بنيامين .
 (ترجمة وتعليق عزرا حداد ، بغداد ١٣٨٤ هـ)
- ٢٧ - جمال الدين الشيال (دكتور) :
 - تاريخ مصر الإسلامية
 (الجزء الثاني ، دار المعارف ١٩٦٧)
- ٢٨ - حسن ظاظا (دكتور) :
 - الفكر الديني الإسرائيلي - أطواره ومذاهبه
 (معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧١) .
- ٢٩ - الخالدي (بهاء الدين محمد بن لطف الله) :
 - المقصد الرفيع المنشأ الحاوي إلى صناعة الإنشا
 (مخطوط مصور بجامعة القاهرة ، رقم ٤٢٠٤٥)
- ٣٠ - الخطيب الجوهري (علي بن داود الصيرفي) :
 - إنباء الهصر بإنباء العصر
 (تحقيق الدكتور حسن حبشي ، القاهرة ١٩٧٠)
- نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان
 (تحقيق الدكتور حسن حبشي ، ٣ أجزاء ، الهيئة العامة للكتاب
 ١٩٧٤)
- ٣١ - السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٩٠٣ هـ) :

— التبر المسبوك في ذيل السلوك

(بولاق ١٣١٥ هـ)

٣٢ — السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن) :

— حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة. (جزءان ، القاهرة ١٢٩٩ هـ)

— تاريخ الخلفاء .

٣٣ — السبكي (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ت ٧٧١ هـ) :

— معيد النعم ومبيد النقم

(لندن ١٩٠٨) .

٣٤ — سعيد عاشور (دكتور) :

— العصر المالكي في مصر والشام . (القاهرة ١٩٦٥)

— المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (القاهرة ١٩٦٢)

٣٥ — العيني (بدر الدين محمود العيني ت ٨٥٥ هـ) :

— عقد الجمان في التاريخ أهل الزمان

(مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقم ١٥٨٤ تاريخ)

— السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ الحمودي

تحقيق فهم محمد شلتوت ، القاهرة ١٩٦٧)

٣٦ — قاسم عبده قاسم (دكتور) :

— أهل النعمة في مصر العصور الوسطى

(طبعة ثانية ، دار المعارف ١٩٧٩ م)

— النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك

(دار المعارف ١٩٧٨ م)

— الرواية التاريخية في الأدب العربي الحديث

(بالاشتراك مع د . أحمد الهوارى ، القاهرة ١٩٧٧) .

٣٧ — القلقشندي (شهاب الدين أحمد بن علي ت ٨٢١ هـ) :

صبح الأعشى في صناعة الإنشا

(١٤ جزء ، طبعة دار الكتب إبتداء من سنة ١٩١٣)

٣٨ - الكتبي (محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي الشهير بالوطواط الكتبي
ت ١٢١٨ هـ) :

— مباحج الفكر ومناهج العبر

(مخطوط في أربعة أجزاء ، نسخة مصورة بدار الكتب ، رقم ٣٥٩
علوم طبيعية)

٣٩ - لويس شيخو :

— المخطوطات العربية لكتبة النصرانية (بيروت ١٩٢٤ م)

٤٠ - ماير (ل . ا) :

— الملابس المملوكية

(ترجمة صالح الشيتي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٢)

٤١ - محمد مصطفى زيادة (دكتور) :

— حملة لويس التاسع على مصر وهزيمة في المنصورة (القاهرة ١٩٦١)

٤٢ - مراد فرج

— القراءون والربانئون (القاهرة ١٩١٨)

٤٣ - المقرئ (تقي الدين أحمد بن علي ت ٨٤٥ هـ) :

— المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار (بولاق ١٢٧٠ هـ)

— السلوك لمعرفة دول الملوك

(ج ١ ، ج ٢ نشرهما د. محمد مصطفى زيادة ، ج ٣ ، ج ٤ نشرهما

د . سيد عاشور ، دار الكتب)

— الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام (القاهرة ١٨٨٥ م)

— الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك

(نشره د . جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٥٥ م) .

— إغاثة الأمة بكشف الغمة

(نشره د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٤٥٦ هـ)

— النقود القديمة والإسلامية . أو شذور العقود في أخبار النقود

(القسطنطينية ١٢٠٨ هـ)

٤٤ — التويرى (شهاب الدين بن عبد الوهاب ت ٨٣٣ هـ) :

— نهاية الأرب في فنون الأدب

(١٨ جزءا طبعة دار الكتب المصرية ، وابتداء من ج ٢٧ مخطوط

بدار الكتب رقم ٥٤٩ معارف عامة .

Ahmed Abd Arraziq: (٤٥)

— La femme au temps des Mamlouks en Égypte (Institut Français D. Archeologie Orientale du Caire, 1973.)

Atiy (A. S.): (٤٦)

— The Crusades in the Latter Middle Ages (London 1938) .

Ashtor (E.): (٤٧)

— A social and ecomic history of the Near East in the Middle Ages.

(Collins, London 1976).

Bosworth (C. E.): (٤٨)

«Christian and Jewish religious dignitaries in Mamluke Egypt and Syria)

(reprinted from The Journal of MiddleEast studies, Jan. 1972).

Dopp (p.H.) (٤٩)

L,Egypt au commencement du quanzième siècle (Le Caire 1650)

Giovanni Boccasio (٥٠)

Decameron (transl. by J.M.Rigg, George Rautledge and son Londone 1905)

- Ibrahim S. Halkine:** (٥١)
 «The Arab Jewish Literature» An essay in the book
 published by Finkelstein titled The Jewish : Their history
 culture end religion. (New York)
- Mann (J.)** (٥٢)
 The Jewish in Egypt and palestine under the Fatimid caliphs
 (2 vols. Oxford 1920)
- Norman F. cantor:** (٥٣)
 The Medieval History
 (n nd cd. NewYork 1969)
- Rabie(H.):** (٥٤)
 The financial system of Egypt
 (Oxford 1972)
- U.J.E.: universal Jewish Encyclopoedia** (٥٥)

رقم الإيصال ٣٧٣٦ لسنة ١٩٧٩

مطابع سِجل العرب
٩ شارع مزار البريت - ت ٩٣٤٧٠٦

6

Bibliotheca Alexandrina



06661632

12.